جـــامعة العربـــي التبسي –تبسـتة –
كـليـــــة الآداب واللغـــــات
قسم اللغة العربية وآدابها

مذكـــــــــرةبعنـــــوان:

علاقة الاسناد بين النحويين والمناطقة

(دراسة مقارنة في ضوء علم الدلالة التطبيقي)

مـــــذكرة مكلمة لنيـــــل شهادة المـــــاستر في اللغة والادب العربي

تخصص: لسانيات عربية

من اعداد:

- **رمضاني منال**
- **شرفي بسمة**

تحت اشراف:

– الأستاذ لطفي حمدان

لجنة المناقشة:

الرقم	اللقب والاسم	الرتبة	الجامعة
01	محمد مباركي	أستاذ محاضر (أ)	جامعة العربي التبسي تبسة
02	سمرة عمر	أستاذ محاضر(ب)	جامعة العربي التبسي تبسة
03	لطفي حمدان	أستاذ مساعط (أ)	جامعة العربي التبسي تبسة

الموسم الجامعي: 2021/2020

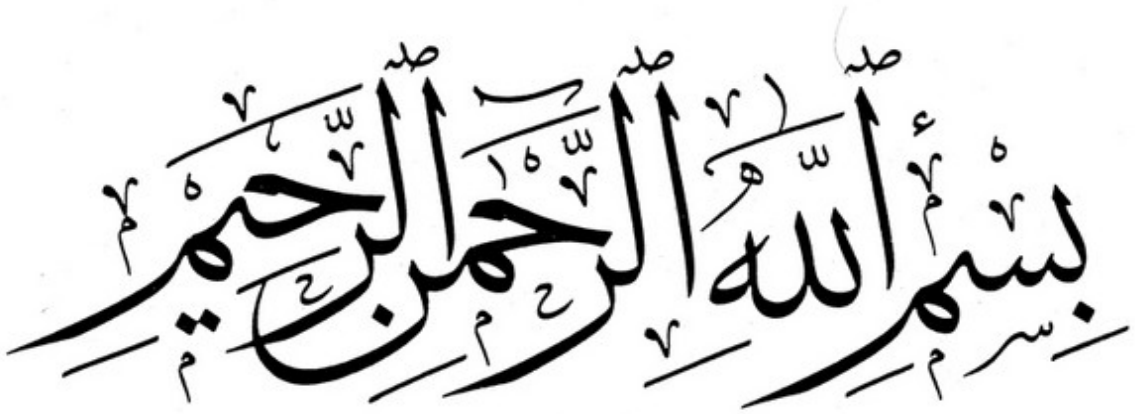
بسم الله الرحمن الرحيم

شكـــر وعـرفـــان

الحمد لله ابدا فعملا بقوله صلى الله عليه وسلم: "من لم يشكر الناس لم يشكر الله"، ومنه نتقدم بجميل الشكر والعرفان، ووافر التقدير والامتنان الى استاذنا المشرف" لطفي حمدان" الذي تفضل بالإشراف على هذه المذكرة ولقد كان لنا خير عون، رغم المصاعب التي واجهتنا الا انه أشرف على هذا العمل ولم يبخل علينا.

اسال الله ان يمن عليه بوافر العافية، والعيش الرغيد والعمر السعيد والعمل الصالح والعلم النافع والرزق الواسع جزاك الله خير الجزاء، كما أتقدم بجزيل الشكر والامتنان الى كل أساتذة قسم الادب العربي الذين قدموا لنا الكثير طوال مشوارنا الجامعي وخاصة الأستاذ "رحمون" فقد مد لنا يد العون والسند فلقد كنت لنا خير الناصح والموجه المرشد والمعاون، فلك منا أسمي عبارات التقدير والاحترام.

مقـدمــة

الحمد لله والصلاة والسلام على نبيه ورسوله محمد المصطفى وعلى آله وأصحابه ومن أثره اقتفى.

اللهم علمنا ما ينفعنا وانفعنا بما علمتنا وزدنا علما وتجعل طلبنا للعلم خالصا لوجهك الكريم ووفقنا لأداء الأمانة. امين اما بعد:

ان الدراسات اللغوية الحديثة قد اتخذت من الجملة منطلقا لها في دراسة النص للكشف عن شبكة العلاقات اللغوية داخل التواصل اللغوي وتفجير طاقات التراكيب في تحقيق الأمثل للقيمة التعبيرية لها من خلال الربط والمقارنة بين النحو والمنطق.

لطالما كانت التخريجات النحوية والمنطقية مختلفة حول علاقة المسند بالمسند اليه او ما يسمى بعملية الاسناد وتكون هذه عندما يأخذ المنطق مجراه، لذلك تكمن أهمية البحث عن العلاقة الاسنادية من جانب النحويين والمناطقة.

هذا الموضوع الذي يشغلنا انصب علبه الاختيار عليه وهناك أسباب عديدة لذلك منها:

- الرغبة في دراسة موضوع لغوي ودقيق
- قلة البحوث التي تناولت هذه العملية الاسنادية خاصة ما يخص المناطقة.
- بيان العلاقة بين البحث اللغوي بين البحث اللغوي والبحث المنطقي في تناول الظواهر اللغوية

ونجد في الدراسات السابقة تكاد تكون منعدمة الا في بعض الملاحظات المتباينة التي نجدها بين السطور في بعض الكتب اللغوية.

ولقد ساقتني الدراسة في مضائق صعبة لم يكن تذليلها يسيرا أبرزها اننا كنا غالبا لا نظفر بدليل واضح اثبتت منه دراسة الاسناد المنطقي وفيه عدة صعوبات وقلة مراجع وكتب.

ولعدم توفر معلومات عند المناطقة ونماذج عنه وقد رجعت الدراسة الى مجموعة من الكتب القديمة وعلى راسها (الكتاب) لسيبويه و (الخصائص) لابن حني، ومؤلفات السيوطي وغيرها كثيرة من الكتب القديمة.

كما أفادت هذه الدراسة من كتب التفسير وعلى راسها (جامع البيان) للطبري، (الكشاف) للزمخشري.

وجاءت الدراسة بعد اكتمالها في مدخل وفصلين نطري وتطبيقي وخاتمة وصدرت بمقدمة فأما المدخل فضم تعريفات للإسناد لغة واصطلاحا والمسند اليه لغةواصطلاحا والمسند لغة واصطلاحا والاسناد في الجملة الفعلية والاسناد في الجملة الاسمية.

اما الفصل الأول فكان نظري فقد تناول الاسناد وعلاقته وانواعه وفيه ذكرنا الاسناد عند النحويين. الاسناد عند البلاغيين والاسناد عند المناطقة وعلاقة الاسناد وانواعه ودلالات الاسناد والسياقات التداولية للإسناد.

وفي الفصل الثاني فصل تطبيقي مقارنة علاقة الاسناد بين النحويين والمناطقة وتناولنا فيه عدة عناصر ونماذج تطبيقية للإسناد النحوي والاسناد المنطقي وتنوع دلالات الاسناد وتطبيقات على سياقات متنوعة من الاسناد.

اما منهج الدراسة فهو المنهج التحليلي المقارن القائم على رصد الشواهد القرآنية والأحاديث النبوية والشعر مستندا بكتب النحات وكتب التفسير ويحاول في هذه الإجابة عن تساؤلات عن علاقة الاسناد بين النحويين والمناطقة دراسة مقارنة من صور علم الدلالة التطبيقي وما القرائن الدالة في الجملة العربية؟ وما مظاهر الاسناد النحوي فيها.

وتنوع الدلالات الاسنادية ودورها في التركيب النحوي والمعنى المعبر عنه من خلال المعنى الاسنادي.

وانطلاقا من هذه الإشكالية كان الاجدر بنا الغوص في غمار هذا البحث الذي بين أيدينا نحل هذه الإشكاليات المتشابكة والاجابة عنها.

ان البحث يتناول أساسا علاقة بين النحويين والمناطقة بين مستويين مستوى نحوي ومستوى منطقي وتضمن الدلالة الاصلية الضرورية لوصفها أساسا في عملية التواصل ومستوى الدلالة الفنية والبحث هذا يرصد الدلالة الاسنادية في الجملة دون غيرها من الظواهر التركيبية المختلفة فيقتصر على المسند والمسند اليه من تلكم الأبواب النحوية المعهودة.

لنلخص في الخاتمة الى قائمة ضمناها جملة من النتائج المتوصل اليها

وفي الختام يشرفني ان أقدم شكري وعرفاني لمشرفي الفاضل الأستاذ لطفي حمدان الذي كان عينا باصرة ينظر خطواتي في الكتابة بأمانة كما أقدم شكري للأستاذ الدكتور "رحمون بلقاسم" الذي كان عونا لي في بحثي. كما أتوجه بالشكر لأساتذتي الذين علموني ودرسوني ولست بناسية جهدهم وفضلهم علي ما حييت.

واسال الله ان يجعل ذلك في ميزان حسناتهم كما أتقدم بالدعاء الخالص لكل من مد ل

يد العون والمساعدة في انجاز هذا العمل الذي اسال الله تعالى ان يجعله لوجهه الكريم وان يتقبله منا والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلىألهوصحبه ومن تبعه الى يوم الدين.

مدخل: مفاهيم أولية

I- الاسناد:

- لغة
- اصطلاحا

II- المسند اليه:

- لغة
- اصطلاحا

III- المسند:

- لغة
- اصطلاحا

IV- الاسناد في الجملة الاسمية

V- الاسناد في الجملة الفعلية

مدخل: مفاهيم أولية

أ- الإسناد

1- لغة:اسند الشيء إلى الشيء أي اتكأ عليه

- إن الباحث عن المعنى اللغوي في مقاييس اللغة يتبين له أن السين والنون والدال أصل واحد يدل على انضمام الشيء إلىالشيء،يقل: سندت الشيء، اسنِدُ سُنُّودًا "[1]
- يعرف النحاةالإسنادبأنه عبارة عن ضم إحدى الكلمتين إلىالأخرى على وجه يحسن السكوت عليه، وفياللغة:إضافة شيء إلى الشيء[2]
- يرى صاحب أساس البلاغة أن سند تساند إلى الحائط، وسوند المريض، وقال تساندوني، ونزلنا في سند الجبل أو الوادي، وهو مرتفع من الأرض في قلبه، والجمع آسناد والسند هو الدهر، ورأيت مكتوبا بالسند كذا وخط حِمْيَر.

واقبل عليه الذئبان متساندينأيمتعاضدين.[3]

وبذلك بعد الإسناد عن ضم وإضافة الكلمات بعضها إلى بعض فكل من التعريفين يشتركان في الترابط والإضافة بين عناصر الجملة.

---

1 ابن فارس ابو حسين بن زكرياء بن محمد بن حبيب الرازي ت 395 هـ؛ مقايس اللغة تحقيق عبد السلام هارون؛ ط1 بيروت: دار الحبل 1991 م. مادة (س.ن.د) ج1 ص105

2الشريف الجرجني؛ معجم التعريفات؛ت ح : محمد صديق المنشاوي ؛ دار الفضيلة ؛ القاهرة ؛ ص22

3 ابو القاسم جار الله مخمود بن احمد الزمخشري ؛ اساس البلاغة ؛ قح محمد باسل ؛ ج1.ط1 دار الكتب العلمية ؛ بيروت 1998 ؛ ص477

2- اصطلاحا

هو العلاقة بين المسند والمسند إليه في الجملة بحيث يقع على أحدهما معنى الأخر

قدم الجرجاني تعريف دقيق للإسناد، جمع فيه الدلالة اللغوية والدلالة الاصطلاحية فقال: الاسناد في عرف النحاة عبارة عن ضم عناصر إحدى الكلمتين إلىالأخرى على وجه الإفادة التامة أي على وجهيحسن السكوت عليه[1]، ومعنى هذا أنالإسناد عنده هو عبارة عن ترابط من خلال العلاقة الاسنادية بين عناصر ومكونات الجملة.

كما عرفه الدكتور رابح بومعزة في قوله: هو اصطلاح النحو بين ضم الكلمة أو ما يجري مجراها إلىأخرى، حيث يفيد الحكم، وهو نقطة الارتكاز بان مفهوم أحدهماثابت لمفهوم الأخرىأو منفي عنه.[2]

ومعنى تعريف بومعزة للإسناد لا يخرج تقريب عن تعريف الجرجاني للإسناد فهما يدوران في دائرة أن الإسناد هو الضم والترابط، كما اقر بومعزة في تعريفه هذا أن الإسناد هو أساس ارتكاز الجمل العربية.

يتكون الإسناد من ركنين أساسين هما المسند والمسند إليه ويتمثلان في المبتدأ والخبر، والفعل والفاعل أو نائبه، ويتبع اسم الفعل

---

1 الشريف الجرجاني؛التعريفات؛ ص 27

2 رابح معزة؛الجملة والوحدة الاسنادية الوظيفية في النحو؛د.ط. دار ومؤسسة رسلان سوريا 2009

II- المسند إليه:

1- **لغة:** هو ماحكمت عليه بشيء، ويسمى محكوما عليه أو مخبرا عنه والمسند إليهأحد ركني الجملة، فعليه كانت أو اسمية وهو أكثرأهمية من المسند.

2-**اصطلاحا:**إن من حق المسند إليهأن يكون معرفة، لأن المحكوم عليه يجب أن يكون معلوما وإلا لما كان الحكم مفيدا، والمقصود بالتعريف هنا ليس التنكير (النكرة) وإنما جعل المسند إليه معلوما للسامع معينا ومحددا له ويكون التعريف بإحدى الوسائل التالية.[1]

- **يعرف بالضمير:** لبيان مقامه من حضور[2] لقوله تعالى {وان قيل لكم ارجعوا هو أزكى لكم} (النور / 28) والمقصود الرجوع أزكى لكم، حيث استعمل الضمير "هو" مكان المصدر المسؤول " الرجوع".[3]
- **يعرف بال:** يعرف بال إما للإشارةإلى جنس نحو: الإنسان حيوان ناطق أي جنس الإنسان.[4]
- **يعرف بالعلم:**لإحضاره ابتداء في ذهن السامع[1] نحو قوله تعالى { وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِّن مَّاءٍ فَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ بَطْنِهِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ رِجْلَيْنِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ أَرْبَعٍ يَخْلُقُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ} (النور/45)

---

1 يوسف ابو العدوس؛ مدخل الى البلاغة العربية دار المسيرة؛عمان.ط. 2007 م ؛ ص 90

2 كرم البستاني؛البيان؛ مكتبة صادر بيروت (د.ط) و (د.ت) ص 19

3 يوسف ابو العدوى مدخل البلاغة العربية ص 91

4 كرم البستاني؛ البيان ص 20

حيث بذكر تعالى قدرته التامة وسلطانه العظيم في خلقه أنواع المخلوقات على اختلاف إشكالهاوألوانها وحركاته وسكناتها من ماء واحد؛ فمنهم من يمشي على بطنه كالحية وماشاكلها "؛ ومنهم من يمشي على رجلين " كالإنسان والطير"؛ ومنهم من يمشي على أربع "كالأنعام وسائر الحيوانات.

ولهذا قال " يخلق الله مايشاء " أيبقدرتهلأنه ماشاء كان؛ ومالم يشأ لم يكن.

- **ويعرف بالموصول:**لكون المتكلم لا يعرف منه إلا صلته،أو الغرض معنوي كالتعظيم.[2]

1-**ويعرف بالإشارة:**لتعين مكانه من قرب أو بعد.[3]

2-**ويعرف بالإضافة:** ويعرف بالإضافة للاختصار فبدلا من أن بذكر كلمتين أوأكثر يعبر عنها لكلمة واحدة مفيدة وتكسب المعنى قوة ووضوحا.

فتعريف المسند إليه شرط في صحة الجملة،الإفادة المعنى، ويكون معلوما لدى السامع لمعرفة مايجب معرفته.

III- المسند

1-**المسند لغة** : ما اسند إلى قائله سواء كان مرفوعا أو موقوفا أو مقطوعا.

---

1 هادي احمد فرحان الشجيري؛ الدراسات اللغوية والنحوية في مؤلفات شيخ الاسلام؛ابن تيمية؛ دار البشائر الاسلامية؛بيروت؛لبنان؛ ط1. 2001 م. ص 440

2 كرم البستاني، البيان، ص 20.

3 نفس المرجع، ص 19.

فإذا قلت : قال فلان كذا ، فهذا مسند حتى لو أصفته إلى واحد موجود تخاطبه الآن .

فلو قالت : قال فلان كذا فهذا مسند . لأني أسندت الحديث إلى قائله.

2-**المسند اصطلاحا:** فالمسند اصطلاحا هو المرفوع المتصل السند

فالمسند اصطلاحا أخص من المسند لغة. فكل مسند اصطلاحا فهو مسند لغة. ولاعكس، فبينهما العموم والخصوص[1]

1- محمد بن صالح بن محمد العثيمين توفي 1421: شرح المنظومة في مصطلح الحديث. المحقق: فهد بن ناصر بن إبراهيم السليمان , الناشر . دار الثريا للنشر , الطبعة الثانية , 1423 هـ / 2003 م

IV- الإسناد في الجملة الفعلية:

1-مفهوم الجملة الفعليةوأركانها:

ورد في قاموس المحيط تعريفها للجملة الفعلية بأنها: ماكان صدرها فعلا كقام زيد.[1]

ومعنى هذا الجملةالفعلية ماكان صدرها فعلا ويرد مسند ولقد عرفها أيضا **الدكتور علي جابر المنصوري**بقوله: هي تلك الجملة التي يكون المسند فيها فعلا تقدمأو تأخر لأنها تقوم على أساس الفعل.[2]

وهذا التعريف يدل على أن الركيزة الأساسية في الجملة فعلية وعمدهاومنطلقها الرئيسي هو الفعل والذي يكون في مقام المسند، ويكون الفاعل فيها مسندا إليه.

وتتكون الجملة الفعلية من فعل أي مسند وفاعل مسند إليه ومفعولا به إذا كان الفعل متعديا، فالفعل كما عرفه **ابن يعيش** هو " مادل على اقتران حدث بزمن[3]، وعرفه أيضا **الدكتور أسعد النادري يقوله:** الفعل كلمة تدل علي معنى مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة، وهو من حيث دلالته على الزمن ثلاثة أنواع " ماضي، مضارع وأمر ".[4]

1بطرس البستاني ؛ محيط المحيط ؛ط؛ مكتبة لبنان ساحة رياض الصلاح ؛ بيروت ؛ 1987 ، ص 124

2 علي جابر المنصوري ؛ الدلالة الزمنية في الجملة العربية ؛ ط1 ؛ الدار العلمية القاهرة 2002 ؛ ص 31

3موقف الدين ابن يعيش ، شرح المفصل . ج6 ، ط . مكتبة المتبني ؛ بيروت . د.ت ، ص 189

4 محمد اسعد النادري، نحو اللغة العربية . ط. المكتبة العصرية ، صيدا، بيروت ، 2007 ص 439

أما الفعل عند **أبو قاسم السهيلي** فهو "مادل على حدث وزمان"[1]إذن الفعل هو الرابط الأساسي بين مكونات الجملة الفعلية، وهو أساس العملية الإسنادية.

وقد حدد **الزمخشري** علامات الفعل في قوله: "... من خصائصه صحة دخول قد، وحرفي الاستقبال وجواز ولوحق المتصل البارز من الضمائر وتاء التأنيث الساكنة نحو قولك : قد فعل، قد يفعل،أو سيفعل وسوف يفعل ولم يفعل وفعلت يفعلن وافعلي وفعلت "[2]

ومن خلال هذا نستنتج أن الفعل يختص دون قسمة الاسم والحرف بقبوله قد والسين وسوف والنواصب والجوازم؛ وبلحوق تاء التأنيث الساكنة، ونون التوكيد، وباء المخاطبة.

كما يعد الفاعل ركنا أساسيا من أركان الجملة الفعلية لقد عرفه **ابن يعيش** بقوله " الفاعل هو ماكان المسند إليه من فعل أو شبه مقدما عليه أبدا. كقولك ضرب زيد؛ زيد ضارب غلامه؛ وحسن جهة وحقه الوضع ورافعه مااسند إليه"[3]

فالفاعل هو المسند إليه في الجملة الفعلية وعلامته الوضع دائما؛ وقد يرد اسما صريحاأو ضميرا أو متصلا أو قد يرد أيضا ضميرا مستترا.

وبالإضافة إلى الفعل الفاعل نجد المفعول به وهذا إذا كان الفعل متعديا هو "اسم دل على شيء" وضع عليه فعل الفاعل إثباتاأو نفيا تتغير لأجله صورة الفعل الأول نحو:بريت القلم

---

1 ابو القاسم السهيلي نتائج الفكر في النحو، قح عادل احمد عبد الموجد، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت 1992 ص52

2 ابو القاسم محمود بن عمر والزمخشري، المفصل في صيغةالإعراب، قح على بوملحم . ط1. ومكتبة الهلال، بيروت 1993 . ص 319

3 ابن يعيش شرحمفصل، ص 200

والثاني ما بريت القلم،أو هو اسم منصور يدل عليه الذي وقع عليه فعل فاعل إثباتاأو نفيا، ولا تتغير معه صورة الفعل.[1]

ومثال عن الجملة الفعلية وأركانها، دلالتها الإسنادية هو قوله تعالى{يَغْشَىالنَّاسَ هَٰذَاعَذَابٌأَلِيمٌ} دخان الآية11 فموضع الشاهد هنا هو يغشى الناس، فالفعل يغش مسند والفاعل ضمير مستتر تقديره "هو" وهو مسند إليه، الناس: مفعول به وهذا من الناحية الرخوية أما من الناحية الدلالية فان دلالة الإسناد تكمن في الإخبار بالوعد والوعيد الذي ينتظر المشركين.

1 نافع الجوهري الحقاجي المختصر في النحو. ط1 ، مكتبة الاداب ، القاهرة ، 2001 ص 45

٧- الاسناد في الجملة الاسمية

1-مفهوم الجملة الاسمية:

يعرفها **ابن هشام الانصاري** في كتابة مغني اللبيب بقوله:"هي الجملة التي صدرها اسم، كزيد قائم، وهيهات العفيف، وقائم الزيدان".[1]

وعرفها **مهدي المخزومي** بقوله "الجملة الاسمية هي التي يدل فيها المسند على الثبوت أو التي يتصف فيها المسند اتصاف ثابت غير متجدد،أو بعبارة أوضح هي يكون فيها المسند اسما".

ومعنى تعريف **المخزومي** هو أن العبرة في تحديد الجملة الاسمية هو المسند عندنا يرد اسما.

2-أنوع الجملة الاسمية:

- **الجملة الاسمية المتكونة من مبتدأأو خبر**

وهي الجملة التي يكون فيها المبتدأ مسند والخبر مسند، حيث أن المبتدأ هو المحكوم عليه أو المخبر عنه بالمتحدث عنه، وهو في الأصل كل اسم ابتدأته وجردته من العوامل اللفظية للإخبار عنه واثبات المعنى له، ولقد عرفة **مصطفى الغلابيني** بقوله "هو المسند إليه الذي

1 ابن هشام الانصاري، معنى اللبيب عن كتب الاعاريب، ج2،تح محي الدين عبد الحميد ،د.ط، دار النموذجية، بيروت 1355 ص 433

لم يسبقه أي عامل"[1] ومعنى هذا أن المبتدأ هو مسند إليه دائما، ويرفع بالابتداء كما انه لايكون جملة فهو كلمة واحدة دائما فإذا وجدت مبتدأ على هيئة جملة فهي ليست مبتدأ باعتبارها جملة بل باعتبارها كملة واحدة[2] وهذه الكلمة لابد أن تكون اسما وهي قسمان:

- مبتدأ له خبر يتحدث عنه: وهما متلازمان إذ لا يكون المبتدأكلاما تامامع خبر، وهذا النوع يكونأو مصدرا مسؤولا.
- ومبتدأ له اسم مرفوع: فاعلا كان أو نائبا عن الفاعل سدما الخبر ويعني عنه وهو الذي يسميه النحاة "الوصف الرافع المكتفي به،أي يتمم معناه وهو كل رصف سواء كان اسم فاعل أو اسم مفعول أم صفة مشبهة.

وهذا الوصف إن وقع مبتدأ يحتاج إلى اسم مرفوع بعده، يعرب فاعلا بعد اسم الفاعل، يعرب نائبا عن الفعل بعد اسم المفعول، ولابد أن يعتمد هذا المبتدأ على نفيأو استفهام مثل: ماناجح المهملانف:ناجح : مبتدأ، المهملان، فاعل سد ماسدا الخبر.[3]

أما الخبر فهو المسند وهو الركن الثاني الذي يكمل الجملة الاسمية مع المسندإليه ويتمم معناها ويطلق عليه بالمحكوم عليه والمتحدث بهأو المخبر به، ويؤتي للإخبار عن المسند إليه واثبات المعنى له لذلك توجب أن يكون مجهولا بالنسبة للسامع لأن الأخبار بالمعلوم

---

1 مصطفى الغلابيني، جامع الدروس الحربية، ط 1، دار النموذجية،دب، 2002 ص 348

2 صبحي التميمي؛ هدية المسالك الى الفية بن مالك؛ ج2 ؛ ط ؛ دار البحث ؛ قسنطينة ؛ الجزائر ؛ 1990 ص 40؛ 41

3صبحي التميمي؛هداية المسالك ؛ ص 49

لايفيد لدى السامع، وهذا شرط علماء العربية وهو ان يكون نكرة وذلك لان الفرض في الاختبارات إفادة المخاطب ماليس عنده وتنزيله منزلتك في ذلك الخبر.[1]

كما أشار **ابن يعيش**أيضا إلى أن الخبر يمكن أن يكون معرفة وذلك في قوله الخبر معرفة فتصبح الفائدة بنسبة للسامع في اجتماعها لأنه وإن كان يعرفها متفردين قد يجوز أن يجهل احدهما هو الآخر.[2]

وينقسم الخبر إلى ثلاثة أقسام: جملة وشبه جملة ونجد من النحاة من يحدده في قسميه اثنين جملة ومفرد وذلك باعتبارها الخبر شبه جملة جزء من الخبر الجملة.

ومثال عن الجملة الاسمية المتكونة من مسند أوخبر هو قوله تعالي { بل هم في شك يلعبون } الدخان (الآية 09)، فموضع الشاهد : (هم في شك) فالمسند إليه هو المبتدأ (هم) والخبر المسند ورد شبه جملة (في الشك) وهذا من الناحية النحوية.

أما من الناحية الدلالية فقد لأسند الشك للكافرين فدلالة الإسناد تكمن في شدة وإصرار للكافرين في الكفر.

1 ابن يعيش ؛ شرح المفصل ص 85

2نفس المرجع ص 85

الفصل الأول: الإسناد

وعلاقاته وأنواعه

I- الاسناد عند النحويين

II- الاسناد عند البلاغيين

III- الاسناد عند المناطقة

IV- علاقة الاسناد وأنواعها

V- تنوع دلالات الاسناد

VI- السياقات التداولية للإسناد

الفصل الأول: الإسناد وعلاقاته وأنواعه

I- الإسناد عند النحويين:

حضي هذا المصطلح اللساني باهتمام النحاة قديما وحديثا فهما هو إمامهم "سبويه" يفرد له بابا في كتابه قائلا: "هذا باب المسند والمسند إليه وهما ما لا يغني واحد منها عن الآخر، ولا بجد المتكلم منها جدا" [1]، فالإسناد من خلال هذا التعريف قرين صميمة وعلاقة معنوية تركيبية تلازمية تفيد تحديد المعنى النحوي في تركيب معين يعتمد عليها المتكلم في تشكيل كلامه وصوغه وفقا لمقتضيات حاجاته ووصولا لغاياته التواصلية التي تستند إلى مجموعة من الدلائل والمؤشرات التركيبية.

فالإسناد إذا ربط معنوي بين ركني الجملة التي هي في الواقع تركيب يضم عنصري أساسين تربطهما هذه العلاقة وتتمثل في تلك الوحدة النحوية الصغرى[2] المستعملة في التعبير عما لا يمكنّ أن تؤدي معناه اللفظة المفردة، على أن تؤدي هذه "الوحدة اللسانية" معنى مفيدا يحسن السكوت عليه. فأما ركنا الإسناد فيتجليان في المبتدأ أو الخبر والفعل وفاعله أو

1عبد السلام هارون/ الكاتب/ نح: دار الجيل/ ط1991،1/ ص: 23/01.

2أحمد قدور/ مبادئ اللسانيات/ دار الفكر دمشق –دار الفكر المعاصر– بيروت/ ط1996/1/ص 192.

نائب فاعله[1]، فالإسناد إذ يقوم على مسند ومسند إليه، ولا يعني ذلك مطلقا التركيب بل تركيب الكلمة مع الكلمة إذ كان لإحداهما تعلق بالأخرى على السبيل الذي يحسن به موقع الخبر وتمام الفائدة.[2]

على أن التركيب الإسنادي أو الجملة ذات المعنى المفيد التي يتناولها هذا المقال على نمطين: نحوي وبلاغي والثاني هو الذي يكون فيه الإسناد مقصودا لذاته الوظيفة الإبلاغية.

ويعد الإسناد من أهم الموضوعات التي ساهمت في تشكيل النظرية النحوية العربية وله أثر في تعقيد القواعد النحوية وقد رأى النحاة أن الجملة لا تكون تامة نحويا إلا إذا توفر فيها طرفا الإسناد وأن غاب أحدهما فإن النحاة يلجأون إلى التقدير والتأويل لا لشيء سوى إتمام ركني الإسناد.

لقد قام سبويه بتأسيس أركان العملية الإسنادية وجعل من موضوع الإسناد منهاجا قسم على أساسه أبواب الكتاب وفصوله.

يقول الدكتور محمد كاظم البكاء: "وقد بنى سبويه الكتاب على (الأبواب) وعقد على (أقوال العرب) التي تمثل أمثلة استخدام اللغة العربية لدى فصائحهم وقد دأب في تصنيف الأبواب على أنواع الإسناد.[3]

1سبويه/ الكتاب ص:23/01، واللغة العربية معناها ومبناها/ تمام حسان/ عالم الكتب/ القاهرة/ ط3-1998/ ص: 192.

2ابن يعيش/ شرح مفصل/ موفق الدين بن علي/ مكتبو المتنبي/ القاهرة، د ط، د ت/ ص: 20/01.

3البكاء محمد كاظم، منهج كتاب سبويه في التقويم النحوي، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، العراق (د ط) 1989م، ص 19.

وأعطى ابن هشام الإسناد قيمته مفصلية في التفريق بين الكلام والجملة فكلاهما كلم مفيدٌ يحسنُ السكوت عليه بشرط أن تبقى الجملة خاضعة للإسناد.[1]

وهكذا يتضح أن جمهور النحويين بعد سبويه خالفو شيخهم في تحديد المسند من المسند إليه، وهذا "التحديد خلاف المشهور بين النحاة من بعده، أن المبتدأ هو المسند إليه، وأن الخبر هو المسند في الجملة الإسمية وأما في الجملة الفعلية فالفعل مسند والفاعل مسند إليه"[2]

وقد ارتقى سبويه بالإسناد أن جعله منهجا يتحكم في تقييم كتابه إلى أبواب وفصول يقول الدكتور محمد البكاء "وقد بنى سبويه الكتاب على الأبواب وعقد على (أقوال العرب) التي تمثل أمثلة استخدام اللغة العربية لدى فصائحهم وقد دأب في تصنيف الأبواب على أنواع الإسناد وهو ينظر في عللها، ويفاضل بينهما، فحفظ لنا وجوه تأليف الكلام في اللغة العربية يصنفها ويقومها"[3]

ومن المعلوم عند النحو بين أن التركيب الذي ينعقد به الكلام في العربي لا يحصل إلا من إسمين .... أو من فعل وإسم ... ولا يتأتي ذلك من فعلين لأن الفعل نفس خبز، ولا يفيد حتى تسنده إلى محدث عنه، ولا يتأتي من فعل وحرف، ولا حرف واسم، لأن الحرف جاء لمعنى في الإسم والفعل، فهو كالجزاء منهما. جزء الشيء لا ينعقد مع غيره كلاما ولم يعد

1 ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، إبن هشام الأنصاري، تحقيق: مازن المبارك، دار الفكر، بيروت لبنان، ط1، 1962م، ص 490.

2مقدمة للقارئ العربي محمد السعدان، علم اللغة: دار الفكر العربي، القاهرة، ط2، 1997.

3عبد العزيز عتيق، علم المعاني، دار النهضة العربية، بيروت، دط، 1974.

الحرف مع الإسم إلا في موطن واحد، وهو النداء خاصة، وذلك لنيابة الحرف فيه عن الفعل ولذلك ساغت فيه الإمالة.[1]

II- الإسناد عند البلاغيين:

تحدث البلاغيون عن أحوال المسند والمسند إليه من حيث الذكر والحذف والتعريف والتنكير، فالإسناد عندهم لا تحقق إلا بالمسند والمسند إليه، وإذا غاب أحدهما راحو يلتمسون له كنية بلاغية فالجرجاني بدأ نظريته من علم النحو لا بل حصرها فيه، وعّ وصف الكلم تسير وفقا للإسناد ويتضح ذلك في قوله "معلومٌ أن ليس النظم سوى تعليق الكلم بعضها ببعض، وجعل بعضها سببًا من بعض والكلم ثلاث اسم وفعل وحرف وللتعلق فيما بينها طرق معلومة وهو لا يعدو ثلاثة أقسام تعلق اسم بإسم، وتعلق اسم بفعل، وحرف بهما فالإسم يتعلق بالإسم بأن يكون خرا عنه أو حالا منه[2]، ومختصر كل الأمر: أنه لا يكون كلام من جزء واحد وأنه لابد من مسند ومسند إليه"[3]

ومن مباحث الجملة التي عمي بها البلاغيون الحذف فمن الخصائص الأولى للعربية الإيجاز وما دام الأمر كذلك، فإن كل كلمة أو جملة يمكن أن يفهم المعنى من دونها، لوجود قرائن تدل على الحذف حري بها أن تحذف، لأن الحذف أمر مناص منه فما بالك

1عفاف حسانين، في أدله النحو، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، ط1، 1996.

2الجرجاني عبد القاهر (ت 471 هـ) (1409 هـ - 1988م) دلائل الإعجاز في علم المعاني وقف على تصحيح طبعه وعلق على حواشيه الشيخ محمد رشيد رضا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1، ص (ف)

3 المرجع نفسه ص 112

إذا كان الحذف ميزه أخرى يزدان بها الكلام حسنا ويحمل رونقا فذلك مما يؤكد الحذف، إن لم نقل بوجبه حسب رأيي.

فقد أشار الجرجاني إلى هذا عندما قال: "هو باب دقيق المسلك، لطيف المأخذ عجيب الأمر شبيه بالسحر فإنك ترى به ترك الذكر أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة، وتجدك أنطق ما تكون إذا لم تنطق وأتم ما تكون بيانا إذا لم تبنْ، وهذه جملة قد تنكرها حتى تخبر، وتدفعها حتى تنظر[1]" وتميما للفائدة، سلم بشيء مما ذكره البلاغيون في مقتضيات الذكر بعيدا عن كل ما فيه تكلف وتعمل، ثم نعرج على الحذف وما فيه من دقائق.

أولا: الذكر:

1/ذكر المسند إليه: قال صاحب (التلخيص)[2] أما ذكره فلكونه الأصل ولا مقتضى للعدول عنه أو للاحتياط، لضعف التعويل على القرينة أو لتبنيه على عبارة السامع أو إهانته أو التبرك بذكره أو استلذاذه أو بسط الكلام حيث الإصغاء مطلوب نحو (قال هي عصاي)[3].

2/ذكر المسند: فلما مر ذكر المسند إليه من أعراض وذلك لكون ذكره هو الأصل ولا مقتضى للعدول عنه نحو (العلم خير من المال) ولضعف التعويل على القرينة نحو (حالي

1المرجع السابق ص 112

2 القزويني، جلال الدين محمد عبد الرحمان (1932م)، التلخيص في علوم البلاغة، شرح الأستاذ عبد الرحمان البرقوقي، دار الكتاب العربي، بيروت، ص 56.

3 سورة طه الآية: 18/20

مستقيم ورزقي ميسور) ولتنبيه على غباوة السامع، وبذكر المسند إليه ليتعين كونه كونه اسما أو فعلا فإذا تعين كونه اسما أو فعلا فإذا تعين كونه اسما يفيد ثبوتا وإذا تعين كونه فعلا يفيد التجدد وذلك نحو قوله تعالى{إن المتقين ...}[1] فإن (خادعهم) تفيد الثبوت مطلقا من غير ارتباط بزمن، أما (يخادعون) فتفيد التحدد مرة بعد أخرى مقيدا بالزمان.[2]

ثانيا: الحذف:

1/حذف المسند إليه:

المسند إليه ركن من الجملة بل هو أهم ركنيها، لذلك كان وجوده محتما في الجملة وإنما بحذف إذا دلت قرينة حذفه ولو لا القرينة لكان الحذف نقصا وعيبا ولابد مع القرينة من محسنات ترجح الحذف على الذكر.[3] وأهم هذه المحسنات والدواعي:

1. أن يكون المقام مقام مدح أو ترحم أو ذم.
2. عدم الفائدة من ذكر المسند إليه.
3. إذا وقع بعد إلغاء المقترنة بجواب الشرط.
4. إذا وقع بعد القول وما اشتق منه.
5. المبادرة.
6. إتباع الاستعمال وسهولة الإنكار إذا دعت الحاجة.[4]

---

1 سورة إبراهيم الآية:24/14

2 سورة النساء الآية: 124/04

3 القزويني، جلال الدين محمد عبد الرحمان (1982)، شرح التلخيص في علوم البلاغة، شرحه وخرج شواهده، محمد هشام دويدري، دار الجليل، بيروت، ط2، ص 57.

4 عباس، فضل حسن (1996)، البلاغة فنونها وأفنانها، دار الفرقان، عمان، الأردن، ط2، ص 265-267.

2/ حذف المسند:

المسند قد يكون اسما وقد يكون فعلا وقد يكون القصد من الحذف الاختصار والاحتراز عن العبث.[1]

1 قراءة الجمهور وابن وثاب وأبو حيرة، أنظر: الأندلسي تفسير البحر المحيط، 421/6.

III- الإسناد عند المناطقة:

تظهر علاقة اللغة بالمنطق في كونها حاملة للمعنى، وتعبر عن الفكر الإنساني ومن هنا تنشا الصلة بينهما وبين المنطق، كون المنطق يبحث في قوانين الفكر الذي يعبر عنه باللغة بل إن من مؤرخي الفلسفة من يرجع أن المنطق –باعتباره علما– إنما نشأ في كنف النحو المعبر عن نظام اللغة، وان أرسطو تأثر بأبحاث النحويين الإغريق في وضع المنطق.[1]

ويثار في حقل الدراسات النحوية للغة العربية موضوع النحو العربي في صيلته بالمنطق الأرسطي، "ومما هو شائع بين المهتمين بنحو العربية تلك الآراء التي يعتبرها الكثير منهم حقائق لا تستدعي أدنى نقاش، أن النحو مدين للفلسفة اليونانية بأهم معطياته، نشا في بيئته متشبعة بها، وبوّب على أساسا مقولاتها، واكتمل بناء صرحه بفضل ما اقتبس من مقوماتها"[2]

وسأحاول أنأتعرض لهذه القضية ما دام الإسناد واحد من الموضوعات التي تتصل اتصالا مباشرا بالتحليل العقلي ومبادئ العقل، وفي بيان ذلك يقول د/ عبد القادر المهيري: "يرى إبراهيم مدكور في حديث سبويهْ عن المسند والمسند إليه حجة على تسرب الآراء التي عبر

1 منى إلياس، القياس في النحو، ط1، دار الفكر للطباعة والتوزيع، دمشق، سوريا، 1987، ص 119.

2مجلة مجمع اللغة العربية 1953، ص 343، نقلا عن: عبد القادر المهيري، نظرات في التراث اللغوي، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1993، ص 86.

عنها حول الإسناد إلى العرب، ويدعم أمينة مجمع اللغة العربية ما ذهب إليه من رأي العرب أمكنهم الإطلاع على ما ترجم من مؤلفات أرسطو إلى السريانية قبل الإسلام من ناحية وإلى العربية من النصف الأول للقرن الثالث الهجري"[1]

ثم يناقش د/ المهيري هذا المذهب مصرحا بصعوبة وخطورة هذا الحكم الذي لا سند له إلا الافتراض والتخمين، ويقول: "فلئن كان من المسلم به أن البيئة الثقافية البصرية لم تكن خالية من عناصر غير عربية وأن أصداء ثقافات مختلفة من فارسية ويونانية وهندية كانت تتردد، فليس لدينا ما يثبت أن مؤلفات يونانية معينة كانت تدرس فيها خلال القرنين الأول والثاني من الهجرة دراسة تمكن اقتباس معطياتها وتوظيفها في المؤلفات العربية، والذي يبدو هنا ثابتا هو أن أقدم ما ترجم من مؤلفات أرسطو لم ينقل إلى العربي قبل منتصف القرن الثاني الهجري وأن المترجم ليس عبد الله بن المقفع، وإنما ابنه محمد المتوفى بعده سنة 150 من الهجرة".[2]

ومن اللغوين المحدثين الذين رأوا ضرورة التثبت في هذه المسألة وأن لا يسرع في الانتصار للنحو العربي أو في الانتصار عليه د/ عبده الراجحي ففي سياق ذلك يقول "أنه لم تتوافر لدينا بعد المادة النحوية التي تنتشر على هذا المدى الزمني الطويل، لكثرة ما ضاع من أعمال النحاة وكثرة ما لا يزال في خزائن المخطوطات ... ولكني كلمّا حاولت النظر في

1مجلة مجمع اللغة العربية 1953، ص 343، نقلا عن: عبد القادر المهيري، نظرات في التراث اللغوي، ص88و87.

2 عبد القاهر المهيري، نظرات في التراث اللغوي العربي، ص 90.

هذا النحو قوي إعتقادي أن القضية لا ينبغي أن (يعطى فيها باليد) ولا ينبغي أن يتوقف فيها هذا التوقف، لأنها تتصل بصلب المنهج"[1]

فإضافة إلى أن مؤلفات أرسطو لم تترجم إلى العربية إلا مع محمد بن عبد الله بن المقفع، فقد ثبت أن هذه الكتب ليست ترجمة لكتبة أرسطو، إنما هي تلخيص لبعض شروحها، والثابت لدى المؤرخين أن ترجمة المنطق الأرسطي تمت على يد حنين بن إسحاق (المتوفى 264 هـ) وتلاميذه، ويؤكد د الراجحي أن الروايات التاريخية لا تؤكد وجود شيء محدد من المنطق الأرسطي بين يدي الخليل وسبويه ومن عناصرها من أوائل النحاة، ويجعل افتراض إطلاع هؤلاء النحاة على المنطق الأرسطي مترجما على يد محمد بن المقفع على محك مقارنة المنهجيين ليلخص أخيرا إلى أن إخلاف منهج سبويه عن منهج أرسطو –إجرائيا– يبدو واضحا ولا ينكر تسرب المنطق الأرسطي إلى المتأخرين من النحاة الذي يبدو أوضح في فلسفاتهم النحوية.[2]

إن النظر في نضج التصور النظري السائد لنحو العربية في كتاب سبويه، يجعل كل ذي عين يفرق بكل موضوعية بين حدود المتقدمين من النحاة، وتتأكد لديه أصالة تصورهم على اضطرابه في أحايين عديدة وما عرف عند المتأخرين من فلسفات نحوية قائمة على مقولات المنطق الأرسطي وإذا كانت أوليات النحو العربي تعزى إلى عبد الله بن أبي إسحاق

1 عبده الراجحي، للنحو العربي والدرس الحديث، ص 62.

2ينظر المرجع السابق، ص 62، 63، 64.

الخضرمي (المتوفى 117 هـ) فهل أمكن له أن يجد في هذه البيئة من العناصر اليونانية بيضع أسس النظرية النحوية العربية؟ في وقت كانت الرواية الطريق الوحيد للإطلاع!

إن إخضاع أرسط النحو اليوناني لمقولات المنطق كان في أحايين كثيرة مدعاة لمجانبة الحقائق اللغوية، لأن المنطق بوصف جهازا يمنع العقل من الوقوع في الخطأ أكثر ضبطا ودقة من الظاهرة اللغوية التي ترى حمالة وجوه، وربما كان الجانب العقلي فيها محدودا بالنظر إلى الحضور النفسي الإنفعالي وما يلابس العملية اللغوية من ملابسات تفلت من التبرير المنطقية.[1]

فذا **د/تمام حسان** يقول: "لقد خلط أرسطو أول الأمر بين هاتين الدراستين، فتكلم في اللغة كلاما منطقيا، وتكلم في المنطق كلاما لغويا، واختلط في ذهن المناطقة الشكليين النظر إلى المضوع والمحمول بالنظر إلى المسند إليه والمسند وبنى المنطق قضاياه العقلية من جمل لغوية، وخلط بين القواعد النوحوية والنتائج المنطقية فسمى كلتيهما أحكام، وأصبحت قواعد النحو من ثم أحكاما نحوية، فوقع الفكر أسر اللغة، كما وقعت اللغة في أسر المنطق".[2]

1ينظر المرجع السابق، ص 62.

2تمام حسان، اللغة العربية معناها وبناها، ط3، عالم الكتب، القاهرة، مصر، 1998، ص 26.

IV- علاقات الإسناد وانواعها:

مما تجدر الإشارة إليه أن اللغة العربية ذات سياق وخصائص عين بها النحويون القدامى، كما عنوا بالتراكيب وبينوا أن العلم بتركيب اللغة، وهو العلم بالأغراض التي تعبر عنها، للترابط الوثيق بين التركيب والمعاني أو الأفكار، فلقد جعل **عبد القاهر الجرجاني** الجملة الجبرية هي الأصل الأول للمعاني، فالأصل الأول هو الخبر .... والقائم في النفس أنه لا يكون خبر حتى يكون مخبر به ومخبر عنه كذلك لا يكون خبر حتى يكون له مُخْبرْ يصدر عنه ويحصل عنه.[1] ورتب نظم الكلام في اللفظ وفق ترتيب هذه الجمل الدلالية في النفس، فالألفاظ عنده تترتب لك بحكم أنها خدم للمعاني وتابعة لها، ولاحقة بها وأن العلم بمواقع المعاني في النفس علم بمواقع الألفاظ الدالة عليها في المنطق والكلام الملفوظ عنده بناء قائم على علاقات محددة، لا نظم في الكلم ولا ترتيب حتى يعلق بعضها ببعض ويبنى بعضها على بعض وذلك بأن تعمد إلى اسم فتجعله فاعلا لفعل أو تعمد إلى اسمين فتجعل أحدهما خبرا عن الآخر.[2] ونلحظ أن **الجرجاني** في هذه النصوص قد سجل سبقا على **دي سوسير**غهو يرسم مخططا لدورة الكلام، ويحددها بالعناصر الآتية: الخبر، المُخبِرْ، المُخبَر.

1أنظر الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد بن خالد (ت. 32هـ) (1992م)، حامع البيان عن تأويل أي القرآن، 49/7، وانظر الصابوني، (1409)، معاني القرآن الكريم، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، تحقيق: محمد علي، الطبعة الأولى، 354/3-355.

2 الجرجاني، دلائل الإعجا، 333-334.

وقد جعل **دي سوسير** العلاقات اللغوية نوعين: علاقات ذهنية ترابطية وعلاقات سياقية، وجعل العلاقات السياقية هي التي ت... في هذا المقام قائمة على مفهوم القيمة.

فتأخذ الوحدة اللغوية قيمتها المعجمية من العلاقة بين وجهيها الدال والمدلول وتأخذ قيمتها السياقية من علاقاتها بالوحدات التي تسبقها والوحدات التي يلحق بها[1] فإذا علمنا أن العلاقات الترابطية هي علاقات ذهنية، وأن العلاقات السياقية هي علاقات نطقية كلامية عرفنا مدى الإنسجام في التفكير اللغوي بين **دي سوسير** و**الجرجاني** الذي رأى"أن الكلام يترتب في اللفظ على النحو الذي تترتب فيه المعاني في النفس"[2]

واقترح **دي سوسير** مبدأ الخطية بمعنى أن الجزء الأول يلفظ في وحدة زمنية محددة قبل الثاني مباشرة على النحو التالي: السلسلة المنطوقة= المكون المباشر الأول + المكون المباشر الثاني. ثم جاء **تشومسكي** [3] فسمى المكون الأول (المركب الإسمي "N.P")، وسمى المكون الثاني (المركب الفعلي "V.P")، وأصبح التركيب الأساسي للجملة على النحو الآتي:

الجملة "SENTANSE =N.P+V.P"[4]

---

1 دي سوسير، 1985، دروس في الألسنة العامة، تعريف ثالحالقرمادي ورفيقيه، تونس، 186-191.

2 الجرجاني، دلائل الإعجاز، 48.

3أنظر اليونز، جون 1985، نظرية تشومسكي اللغوية، ترجمة: حلمي خليل، دار المعرفة الجامعة، الإسكندرية، 113-115.

4 ففي جملة THE MANHIT THE BALL فهي مكونة من مسند إليه subject والمسند predicate، وأن المسند إليه فيها عبارة عن مركب اسمي noun phrase، ويرمز إليه بالحرفين (N.P) ويتكون من أداة التعريف، ويرمز لها بالحرف

1-علاقة الإسناد وأنواعها:

- **علاقة الإسناد بالجملة والكلام:**

الجملة من الألفاظ التي وردت في كتب التراث العربي قديما إذ لم تأخذ معناها الإصطلاحي إلا بعد تراكم الحدود وتفاوت المفاهيم ويعد الخليل بن أحمد الفراهيدي أو نحوي استخدم لفظة "**الجملة**" يقول "هذا كتاب فيه جملة الإعراب"[1] ولم يقصد الخليل بالجملة المعنى الاصطلاحي وإنما قصد به مجموعة القواعد الجزئية المنظمة للأحكام النحوية.

إذا انتقلنا إلى الدلالة الاصطلاحية للجملة فإننا سنقف على تباين شديد فيها، مما حدا ببعض الدارسين إلى القول بأن ذلك أمر مستحيل أو مشكلة مستعصية[2] وما ذاك إلا لشدة الخلاف في التحديد الإصطلاحي وأول معنى اصطلاحي للفظ "الجملة" لم يكن مع سبويه في كتابه[3] وإنما كان مع المبرد الذي استعمله للدلالة على ركني الإسناد (الفعل وفاعله، والمبتدأ أو خبره) ويقول: "ومثل هذا من الجمل قولك (مررت برجل أبوه منطلق)، ولو وضعت في موضع (رجل) معرفة لكانت الجملة في موضع حال[4]"

(T)، ومن الاسم noun ويرمز له بالحرف (N) وأما المسند في هذه الجملة فهو عبارة عن مركب فعلي verb phrase ويرمز له بالحرف (V.P) وهو يتكون من الفعل (verb) ويرمز له (V) والمفعول object، وهو هنا يشبه المسند لإليه من حيث أنه يتكون من مركب اسمي مكونا من أداة التعريف والاسم، انظر: ليونز، نظرية تشومسكي اللغوية، ص 115.

1الفراهيدي ،الجمل في النحو، تحقيق: فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط1، 1985، ص 33.

2خير الدين الحلواني، مفهوم الجملة في اللسانيات والنحو العربي: مجلة المناهل، العدد26، سنة 1983، ص196

3كان سبويه يستعمل مصطلح (الكلام) في كتابه، ليعطيه مفهوما مشابها لمفهوم الجملة عند النحاة بعده يقول "هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة"، الكتاب 25/1.

4أبو العباس محمد المقتضب، دار الكتب العلمية لامبرد بيروت، لبنان، ط1، 1999م، 12/4.

بدأت تظهر مجموعة من المصطلاحات للدلالة على معان متقاربة عند بعض النحويين الذين تأخروا عن سبويه والمبرد غير أن هذه المصطلحات كانت مختلفة ومتباينة من نحوي إلى آخر لإختلاف الدلالة بينها وأبرز هذه امصطلحات (**الجملة، الكلام، القول**).

ولعل ابن جني من أشهر اللغويين والنحويين الذي تفطنوا للفرق البيّن بين المصطلحات الثلاث، فعقد لذلك بابا في كتابه الخصائص سماه (هذا باب القول على الفصل بين الكلام والقول)، إذ يرى أن (الكلام) لفظ مستقل بنفسه مفيد بمعناه، وهو ما يسميه النحويون الجمل، ويرى أن (القول): أصله كل لفظ مذل به[1] اللسان تامًا كان أو ناقصًا، فالتام هو المفيد، أي الجملة وما كان في معناها، والناقص ما كان ضد ذلك، نحو: (زيدٌ وإن)، فكل كلام قول، ولا يصح العكس.[2]

الملاحظ أن ابن جني وغيره من العلماء الذين عاصروه أو الذين جاءوا بعده لا يفرقون بين الكلام والجملة وقد اهتم النحاة بالاسناد لدرجة أن جعلوه عمدة الجملة، والفرق بينهما وبين الكلام. بالاستراباذي يمثل الاتجاه الذي يرى أن الجملة ما تضمنت الاسناد الأصلي سواء كانت مقصودة لذاتها أولا والكلام ما تضمن الإسناد الأصلي وكان مقصودا لذاته.[3]

ويمكن توضيح ذلك بهذا المثال:

---

1 مذل: بمعنى تحرك به اللسان ونطق، أنظر: ابن منظور، لسان العرب 621/11.

2 ينظر ابن جني، خصائص، تحقيق: محمد النجار، الهيأة المصرية العامة للكتاب لـ4، 1999م.

3 شرح الرضي على كافيه ابن الحاجب، الاستراباذي رضي الدين، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط1، 2000م، 32/1،31.

1. زيد يكرم جاره .....كلام

2. يكرم جاره ..... جملة

وفي معرض حديثه عن حد **ابن الحاجب** للكلام حينما قال: "الكلام: ما تضمن كلمتين بالإسناد.[1]" فذكر أن المراد ب(الإسناد) الأخبار في الحال بالإسناد ولم يقل بالإخبار لأنه أعم، إذ يشمل النسبة التي في الكلام الخبري والطلبي والإنشائي.[2]

وتبع الرضي ابن هشام الأنصاري، حيث عرف الكلام والجملة وربط بينهما بشرط الإادة يقول: "أعلم أن اللفظ المفيد يسمى: كلاما وجملة، ونعني بالمفيد ما يحسن السكوت عليه. وأن الجملة أعم من الكلام، فكل كلام جملة ولا ينعكس، ألا ترى أن نحو : (قام زيدٌ) من قولك (إن قام زيدٌ قام عمرٌ) يمسى جملة ولا يسمى كلاما؟ لأنه لا يحسن السكوت عليه"[3]

هكذا يكون (الإسناد) ذلك المفهوم الذي يستوعب كل المعاني التي يبنى عليها الكلام من خبر واستخبار ونفي وأمر واستفهام ونحوها، فكلها ضروب من القول متفرعة عن الإسناد باعتباره يمثل علاقة نحوية مجردة ينعقد بها المعنى النحوي الأول الذي يختزل المعاني الدلالية الأخرى في النظام المعجمي أو في النظام الصرفي، كما يمكنه أن يختزل المعاني الإنجازية المقامية البلاغية.

1الاستراباذي رضي الدين، شرح الرضي، 31/1

2 ينظر: شرح الرضي، 31/1، 32.

3 الإعراب عن قواعد ابن هشام الأنصاري تحقيق: علي فودة نيل، عمادة شؤون المكتبات الرياض، ط1، 1981م، ص 35.

- **العلاقة بين الفعل والمسند إليه:**

العلاقة بين الفعل والمسند إليه في النحو واللسانيات متينة متعددة الوجوه فيبنها علاقة تلازم وعمل وقد أجمع النحاة على أن الفعل الواقع رأسا للجملة يحدد عدد المحلات التي يقتضيها التركيب، فالأفعال **(جلس، مرض)** مثلا تقتضي محلا واحدا يكون فاعلا فهي لازمة في عرف النحاة أحادية المحل في اصطلاح اللسانيين فالفعلان الأولان يحتاجان إلى محلين (فاعل) و(مفعول) والفعلان الأخيران يقتضيان ثلاث محلات فاعلا ومفعولين.[1] فهذه الأفعال المختلفة في خصائصها التوزيعية عن سابقاتها إذ تجاوزت الفاعل إلى مفعول فأكثر، فكانت لهذا متعدية عند النحاة، فقد تجاوز الأولان منهما الفاعل إلى المفعول وتعدى الآخران إلى مفعولين وكان أن اصطلح اللسانيون تباعا بثنائية المحل وثلاثيته، فالفعل اللازم يستغني بالفاعل ولكن الفعل المتعدي يتجاوزه إلى غيره فيحتاج إلى أكثر من محل على نحو ما يتضح من الأمثلة الآتية:

1. ضرب عبد الله زيدًا.[2]
2. وكسوت بشرا الثياب الجياد[3]
3. ضنّ عمر وخالدًا أبارد[4]

فهو يدل بمجرد افتتاح الكلام به على فاعل ومفعول [5] وهكذا قسّم النحاة الأفعال إلى ضربين بالرجوع إلى استغنائها بالفاعل أو حاجتها إلى غيره، وقسموا ما تجاوز فاعله بحسب عدد المفاعيل التي يقتضيها وقسّم اللسانيون الأفعال على أساس عدد العناصر الأولية التي يستوجبها وسواء أكان التقسيم هذا أم ذاك، فالغاية فيهما واحدة وإن تعددت زوايا النظر

1الهذيلي يحي، دور الفعل في بنية الجملة، ص 177

2 سبويه، الكتاب 34/1

3 المرجع نفسه 37/1

4 المرجع نفسه، 39/1

5 السيوطي، همع الهوامع، 231/1

تتمثل أساسا في تحديد المكونات التي يحتاجها الفعل في البنية العميقة وتصنيف الأفعال على أساسه.

لاشك أن الباحث يتبين من تقسيم اللغويين الأفعال أن الفعل يستغني عن المفعول من الفعل اللازم، ولكنه لا يستغني أبدا عن فاعله فلا يجوز إخلاء الفعل عن الفاعل[1]، فالفعل والفاعل هما النواة الإسنادية في الجملة، ولا يغنى واحد منهما عن الآخر ولا يجد المتكلم منه بدا.[2]

وعلى ذلك فالجملة المفيدة ترتكز على ركنين رئيسين هما: المسند إليه والمسند، واحتياج أحدهما إلى الآخر لذا كا للإسناد بين هذين الطرفين معنى فسّر به النحاة حالة الرفع التي يكون فيها الاسم في أعلى مراتب وجودة في الجملة.

وأورد الجواري موضحا رأي النحاة في ذلك الإسناد وهو أبسط صورة من صور الكلام لابد أن يكون له طرفان: الوصف أو (المسند) والموصف أو (المسند إليه) وكل من هذين الطرفين لابد منه في الكلام ولا غناء عنه ليكون كلام ذا معنى يحسن السكوت عليه كما يقول النحاة وهنا نستطيع أن بنيتين لماذا استحق هذان الطرفان أن يكونا في المنزلة العالية منزلة الرفع ونستطيع أن نتبين أيضا العلاقة بين المعنى اللغوي للرفع والمعنى الذي أصطلح عليه النحاة"[3]

1 أنظر: ابن يعيش، شرح المفصل، 57/7.

2 سبويه، الكتاب، 23/1

3الجواري، نحو التسير، 72 وانظر: سبويه، الكتاب، 23/1 وانظر: المبرد، المقتضب، 8/1.

- **علاقة الإسناد بالجملة الإسمية:**

أي أن النحو يبحث في العلاقات المتنوعة بين الكلمات ثم بين الجمل، وما ينتج عن ذلك من تحول في التركيب نتيجة لتغير المعنى، سواء أكان ذلك في اختلاف الحركة أم اختلاف البينة ولقد جعل معظم النحاة –القدامى والمحدثين– الجملة الإسمية أساس بحثهم في التركيب لأن عنايتهم قد انصرفت جلّها إلى الإعراب، ولم بولو الجملة الفعلية سوى بعض الاهتمام السابق لأن الجملة الإسمية معربة الجزئين: **المبتدأ و الخبر**، وأن عوامل لفظية تدخل عليها فتنسخ عمل الابتداء.[1]

ونتيجة لذلك فقد عرفت الجملة الإسمية بأنها: الجملة التي يكون فيها المسند دالا على الدوام، أو هي التي لا يكون فيها المسند فعلا[2] والجملة الإسمية عند التحويليين هي التي تحتوي المسند إليه (المبتدأ)، وترد في النصوص حسب شكلين كبيرين: شكل تتجرد فيه البداية بأفعال وحروف عاملة، وشكل يسبق المبتدأ والخبر بتلك المكونات النحوية وهي النواسخ.[3]

ولقد ذهب الجواري إلى أن التركيب الإسمي في اللغة العربية ما هو إلا ثمرة من ثمار التطور والتحول الذي قطعته اللغة في عهود سحيقة لا تكاد تبين لها ملامح أو نشهد لها

1فندريس، جوزيف، (1950)، اللغة ترجمة القصاص والدواخلي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 163.

2 المخزومي مهدي 1985، في النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث، د م، الطبعة الثالثة، ص 86

3 عاشور، المنصف، بنية الجملة، 54.

أثار[1] ويستدل على ذلك بفعل الكون (كان الزائدة)، الذي يوجد في بعض اللغات السامية، فالعربية كانت ستسلك سبيل غيرها من اللغات فتستعين بفعل الكون على الإسناد ويستشهدون على ذلك (بكان) الزائدة في قول أم عقيل بن أبي طالب:

أنت تكون ماجد نبيل

إذا تهب شمال بليل[2]

ولقد حدد النحاة الإسناد في الجملة الإسمية بركنين هما: المبتدأ والخبر، هما اللذان لا تتم رابطة الإسناد إلا بهما لذا سيعالج العلاقة الإسنادية في الجملة الإسمية.

- **المبتدأ أو الخبر:**

هما الإسمان المجردان للإسناد نحو قولك (زيدٌ منطلق)[3] وهما اسمان تتألف منهما جملة مفيدة نحو (الحق منصور) و (الاستقلال ضامن سعادة الأمة) ويتميز المبتدأ عن الخبر بأن المبتدأ مخبرٌ عنه والخبر مخبرٌ به[4] والمبتدأ هو المسند إليه الذي لم يسبقه عامل والخبر ما أسند إلى المبتدأ وهو الذي تتم به مع المبتدأ الفائدة، والجملة المؤلفة من المبتدأ والخبر تدعى جملة اسمية.

---

1 الجواري، نحو الفعل، 18-19.

2 هذا البيت لأم عقيل بن أبي طالب، وهي فاطمة بنت أسد بن هشام بن عبد مناف، أنظر: شرح ابن عقيل، 292/1.

3 أنظر: الزمخشري أبي القاسم محمود بن علي، 1993، المفصل في صنعة الأعراب، تحقد عليبوملخم، دار مكتبة الهلال، بيروت، 43/1.

4الغلاييني مصطفى(1414-1993)، جامع الدروس العربية راجعة د. عبد المنعم حقاجة، منشورات المكتبة العصرية بيروت، لبنان، الطبعة الثامنة والعشرون، 253/2.

أ/المبتدأ: اسم صريح أو غير صريح: ولا يصلح أن يكون جملة أو شبهها وهو مجرد من عامل لفظي غير مزيد، مخبر عنه، ويجوز أن يكون وصفا رافعًا لمنفصل كاف.[1]

ب/الخبر: وهو الجزء الثاني الذي تحصل به أو بمتعلقه الفائدة التامة مع مبتدأ غير رافع لمعمول، سد مسد الخبر[2]، وهو كل ما أسندته إلى المبتدأ أو حدثت به عنه وذلك على ضربين مفردة وجملة.[3]

- **علاقة الإسناد بالجملة الفعلية:**

فأما الجملة الفعلية فتنشا علاقة الإسناد فيها بين الفعل أو ما يقوم مقامه، والفاعل أو نائبه ووجود فعل في الجملة، أو ما يقوم مقامه يعد قرينة على نشوء علاقة إسناد، والعلاقة بين طرفي الإسناد هنا علاقة وثيقة لا تحتاج إلى واسطة لفظية تشير إليها، وقد شبه النحاة العلاقة بين الفعل وفاعله بعلاقة الشيء بنفسه[4]، أو أنهما كجزأي كلمة لا يستغنى بأحدهما عن الآخر[5]، والفاعل هو المسند إليه دائما في الجملة الفعلية، أي : "المرتبط والمنسوب إليه

1 أنظر سبويه الكتاب 22/1، 24، 128-334، 78/2، 122 وأنظر الأزهري شرح التصريح على التوضيح.

2 أنظر الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، 159/1-160، وانظر: العبابنة، تطور المصطلح النحوي البصري من سبويه حتى الزمخشري، 71-72.

3 نفس المرجع

4 أنظر: السيوطي، الأشباه والنظائر، 62/2-63.

5 الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، 45/2

فعل على جهة الإثبات أو النفي أو التعليق أو الإنشاء[1]" ومن هنا كان الفاعل في عرف النحاة أمرا لفظيا[2]

والجملة الفعلية لا تخلو من الحدث الذي يرتبط بأحد الأزمنة الثلاثة، وإذا نظرنا إلى طبيعة الإسناد في الجملة الفعلية نجده يرتكز على الفعل ولا يعني ذلك أن تخلو الجملة الإسمية من الفعل فكثير من الجمل الإسمية تحتوي على أفعال لذلك عدت الرتبة هي الطريقة الأكثر تميزا بين كلا النوعين من الجمل.[3]

وقد درس **سبويه** الجملة الفعلية معتمدا على الفاعل (المسند) لأنه أصل الإسناد وذلك في قوله: "هذا باب الفاعل الذي لم يتعده فعله إلى مفعول...."[4]، ونذكر أن الإسناد في الجملة الفعلية قد عد نظيرا للإسناد في الجملة الإسمية، فكلتا الجملتين تتكون من مسند ومسند إليه فالفعل (المسند) في الجملة الأولى يقابل الخبر (المسند) في الثانية، والفاعل (المسند إليه) في الجملة الأولى يقابله المبتدأ (المسند إليه) في الثانية، فالنمطان السابقان هما الشكلان اللذان تأتي عليهما الجملة العربية، وهذا يدخل في معيارية الجملة العربية، التي ترتكز إلى الأمور السابقة وفقا لنوعها وعلى تلك التعادليه اعتمد **ابن يعيش** في تغير هيئات الجمل فقد

1 الحضري محمد، 1250هـ ، حاشية الحضري على ابن عقيل، دار إحياء التراث العربي، مصر، 158/1.

2ابن يعيش، شرح المفض، 74/1.

3 ابن الحاجب، الكافية، 72/1

4 سبويه، الكتب، 33/1.

علل امتناع الجملة من فعلين متتالين وتكونها منهما، لأن الفعل نفس خبر، ولا يفيد حتى تسنده إلى محدث عنه.[1]

2-أنواع الإسناد:

- **الإسناد التام والناقص:** يعرف النحاة الإسناد بأنه: عبارة عن ضم إحدى الكلمتين إلى الأخرى على أوجه الإفادة التامة أي على وجه يحسن السكوت عليه[2] وهذا ما يسمى عند النحاة بالإسناد الأصلي، ويقسمونه.
- **الإسناد الأصلي:** وهو ما تألف منه الكلام أي إسناد الفعل إلى الفاعل والمفعولوالصفة المشبهة والظروف، فإنها مع ما استندت إليه ليست بكلام ولا جملة.[3]

وأما نحو (أقائم الزيدان؟) فلكونه بمنزلة الفعل ومعناه[4] وعندهم أن نحو (رأيت المنطلق غلامه) أن (المنطلق) مسند إلى الغلام، والغلام مسند إليه وأن نحو: "خشعا أبصارهم" [5] أن (خشعا) التي هي حال مسنده إلى الأبصار والأبصار مسند إليه.

---

1 ابن يعيش، شرح المفصل، 3/1.

2 الجرجاني أبو حسن، علي بن محمد (ت 716هـ)(1983)، التعريفات، تحقيق: د.عبد المنعم الخفني، دار الكتب العلمية، 36 وانظر: ابن هشام جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف (ت761هـ)، أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 6.

3 السامرائي فاضل صالح، (د،ت) الجملة العربية تأليفها وأقسامها، منشورات المجمع العلمي، (د،ط)، 50.

4 الأستر أباذي، شرح الرضي على الكافية في النحو، 17/1-19.

5 سورة القمرالاية54/07

3 سورة النساء الاية75/4

ويرى السامرائي أن مثل هذا الإسناد (ناقص) وأن ما عدوه مسندا في نحو ما مرد ليس بمسند فإن قولك: (رأيت المنطلق غلامه) أن (المنطلق) مفعول به وهو فضله و (غلامه) فاعل لاسم الفاعل الذي فضله، فإن اسم الفاعل وعموم الصفات ترفع اسما ظاهرا، وان قوله تعلي: { خشعا أبصارهم[1]} (خشعا) حال، و (أبصارهم) فاعل لاسم الفاعل الواقع فضله.

ويقول السامرائي: إن هذه كلها فضلات فكيف تكون مسندا والمسند عمدة لا فضلة[2] وهذا كلام منطقي معقول.

ويقسم الإسناد إلى قسمين (نوعين)

- **الإسناد التام:** وهو ما اشتمل على طرفي الإسناد مذكورين أو مقدرين أو مذكور أحدهما والآخر مقدر، وذلك نحو (الحق واضح)، ونحو (فقالوا سلاما قال سلام قوم)[3] فسلاما مفعول لإسناد تام حذف طرفاه والتقدير نسلم أو نحوهن وسلام إسناد تام حذف منه المسند إليه والتقدير (أنتم قوم) وهو عليه النحاة.[4]
- **إسناد الناقص:** وهو ما ذكر فيه أحد الظرفين دون ذكر الآخر لا لفظا ولا تقديرا، وذلك نحو إعمال الوصف الرفع لا لكونه مسندا بل لكونه وصفا، وذلك نحو (رأيت المنطلق أخوه) فأخوه مسند إليه لاسم الفاعل، وليس له مسند فإن (المنطلق) فضلة، وهو مفعول به، فهذا إسناد ناقص إذ ذكر المسند إليه وليس له المسند نحو "ربنا

---

4 السامرائي الجملة العربية تأليفها وأقسامها، 20

5 سورة الذاريات، الآية25/02

1 السامرائي، الجملة العربية، 21.

أخرجنا من هذه القرية الظالم أهلها"[1] فأهلها فاعل لاسم الفاعل الواقع نعتا، فهذا مسندا إليه وليس له مسند لأن الرافع له فضلة، وليس عمدة فهذا إسناد ناقص،[2] ونحو: "لاهية قلوبهم"[3] فقلوبهم فاعل لاسم الفاعل الواقع حالا، وهو مسند إليه وليس له مسند لأن الرافع له فضلة وليس عمدة، ونحو: (الفائز أخوه حاضر) فأخوه فاعل للفائز الذي هو مبتدأ وخبره (حاضر) فالفائز مبتدأ وهو مسند إليه و(حاضر) مسند فهذا (إسناد تام) أما (أخوه)، فهو فاعل لاسم الفاعل لا لكونه مسندا، بل لكونه اسم فاعل فكل من الفائز وأخوه مسندا إليه غير أن الفائز له مسندا والخبر فهو إسناد تام، و(أخوه) ليس له مسند فهو إسناد ناقص.[4]

3-الإسناد المعنوي والإسناد اللفظي:

أ/ **الإسناد المعنوي:** هو أن تنسب للكلمة ما لمعناها نحو (حضر أخوك وخالد مسافر)[5] ومعنى ذلك أنك تنسب الحضور في الأولى للشخص الذي أخوك لا للفظ وتنسب السفر للشخص المسمى بخالد وليس للفظ، وهذا الإسناد هو الإسناد الشائع في اللغة، وإذا أطلق فإنما يراد هذا النوع من الإسناد.[6]

---

1 سورة النساءالاية 75/04

2 السامرائي، الجملة العربية، 22.

3 سورة الانبياء21/03

4 السامرائي، الجملة العربية، 22.

5 الأزهري خالد بن عبد الله 2000، شرح التصريح على التوضيح، دار إحياء الكتب العربية، وبهامشه: حاشية للعلامة المتقن الألمعي المتفنن الشيخ يس بن زين الدين العليمي الحمصي، الطبعة الأولى، تحقيق: محمد باسل، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، 29/1.

6 السامرائي، الجملة العربية، 26.

ب/ الإسناد اللفظي: وهو ما ينسب الحكم إلى اللفظ كقولهم: (زعموا مطية الكذب) أي: هذا اللفظ مطية الكذب، ومن حديث الصحيحين: "لا حول ولا قوة إلا بالله كنز من كنوز الجنة"[1] أي الكنز في نفساته، (زعموا) في الجملة الأولى مبتدأ و(المطية) خبر، و (لا حول ولا قوة إلا بالله) مبتدأ أو (كنز) خبره.[2]

1النايسابوري، مسلم بن الحجاج أبو الحسين القشيري، صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، مع الكتاب: تعليق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 2076/4.

2ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، مادة (دل)، ج2، ص 259.

V- دلالات الإسناد:

ذكر بن فارس لمادة الدال واللام المضاعفة أصلين، أحدهما "إبانة الشيء بأمارة تتعلمها، والآخر اضطراب في الشيء فالأول قولهم: دللت فلانا على الطريق، والدليل الأمارة في الشيء وهو بين الدلالة والدلالة"[1]

وعرف **التهانوي (المتوفى 1158هـ)** الدلالة بأنها "على ما اصطلح عليه أهل الميزان، والأصول والعربية والمناظرة أن يكون الشيء بحالة، يلزم من العلم به العلمُ بشيء أخر، وهذا الشيء الأول هو الدّال، والثاني هو المدلول"[2]

ويذهب **د/أحمد بنبري** من خلال دراسته للمصطلح في ثنايا جهود محمد الطاهر بن عاشور الدلالية إلى أن "الدلالة أعم من المعنى ... فلفظ الدلالة يرادف في الاستعمال لفظ (الإستفادة)*، حيث يقال دلالة عقلية ودلالة عادية، كما يقال دلالة لفظية أو وضعية ولكن لا يصح استعمال لفظ (المعنى) هذا الاستعمال، فلا يقال عنه إلا أنه لغوي أو لفظي أو وضعي"[3]

1ابن فارس . معجم مقاييس اللغة , مادة (د ل) , ج2 , ص 259.

2التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون، ص 119.

*ورد تحديد لمصطلح الاستفادة لدى الشيخ بن عاشور أوده مفاده: أن الإستفادة كل ما يستفاد من الكلام وضعا أو عرفا.

3 أحمد بنبري، التفكير اللغوي عند الشيخ محمد الطاهر بن عاشور، ص 330 و332.

ومما لا شك فيه أن للمعنى –بهذا التفريق ما بينه وبين الدلالة– كيانا نفسيا وذهنيا هذا الكيان الذي هو في حقيقته ارتدادات فكرية لما يناقشه العقل (الفكر البشري) مما هو خارج عن الذات البشرية.

ويلخص **د/أحمد بنبري**[1] بعد عرضه لآراء الأقدمين في الدلالة والمعنى وبخاصة في معاجم اللغة العربية القديمة إلى أن ما حققه الشيخ بن عاشور في تعريف الدلالة، أي اللغوية على الأصح، وهو كونها صفة للفظ، أن الدلالة اللغوية والمعنى من هذه الجهة مترادفان.

وبذلك فإن الدلالة تقسم إلى لفظية وغير لفظية فأما اللفظية فهي على ثلاثة أصناف:

- **وضعية:** وتدعى الأصلية أو اللغوية وتضم ما تضمنه الألفاظ من معاني موضوعة بإزاءها في اللغة.
- **عقلية:** وتدعى المنطقية وهي ما يستفاد من اللفظ عن طريق المعقول فيه مثل دلالة اللفظ لعى وجود لافظة.
- **عادية:** مثل دلالة أسماء الأصوات على داعي التصويت "أف" للضجر.

ومما أجمل من حديث –قديما– في الدلالة بأنواعها ودرجاتها ما عبر عنه **الجاحظ** من أن "البيان اسم جامع لكل شيء كشف لك قناع المعنى محصوله كائنا ما كان ذلك البيان ومن أي جنس كان ذلك الدليل، ولأن مدار الأمر والغاية التي يجري إليها القائل والسامع إنما هو الفهم والإفهام. فبأي شيء بلغت الإفهام وأوضحت عن المعنى، فذلك هو البيان في ذلك

1 ينظر: المرجع نفسه، ص 331 وينظر: التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون، ص 120 و121.

الموضع.... وجميع أصناف الدلالات على المعاني من لفظ وغير لفظ خمسة أشياء لا تنقص ولا تزيد: أولها اللفظ، ثم الإشارة، ثم العقد، ثم الخط، ثم الحال، وتسمى النصبة والنصبة هي الحال الدالة التي تقام تلك الأصناف ولا تقصّر عن تلك الدلالات"[1]

إن علم الدلالة –كونه نظرية لم تكتمل بعد صورتها– جعل الدارسين المشتغلين بقضايا المعنى اللغوي يحترزون من المجازفة برأي في هذا المجال، ومع هذا التحفظ الذي يبديه الباحثون تجاه مباحث علم الدلالة، يحاول **د/ منذر عياشي**[2] الاقتراب بالمعنى من حقيقة علم الدلالة حين وضح أن الجملة تتكون من شيئين:

- البنى الخارجية أو الشكلية.
- البنى الداخلية أو الضمنية.

فالفنولوجيا تدرس البنى الخارجية للجملة دراسة صوتية، وعلم الدلالة يدرس البنى الداخلية، وحتى تكتسب الدراسة الدلالية صيغة علمية لابد:

- أن يكون الإسناد المعنوي فيها محددا.
- أن تصبح البنى الداخلية بنى خارجية، وذلك بإجراء عملية تحويلية نحوية من دون أن يخل ذلك بالمعنى الأساسي.

1الجاحظ ، البيان والتبين، تح: درويش جويدي، ط1، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، 1999، ج1، ص 65 و66. وينظر: أنواع الدلالات، ص 65،66.

2 منذر عياشي، الأسلوبية والنظرية العامة للسانيات، (البيان)، العدد 281، رابطة الكويت آب 1889، ص 164، نقلا عن: نور الدين السد الأسلوب والأسلوبية، ج2، ص 47 و48 و49.

ويقترح الباحث النظرية الدلالية لتؤسس قواعدها العلمية أن تدخل على الجملة وصفًا بنويًا، أي أن تصنف البنية المكونة من مجموع العلاقات التي تقوم بدور الوسيط بين **الإسناد الصوتي، والإسناد الدلالي** للجملة، وإن كان هذا الأخير لم يجد بعد المنهجية المحددة له.

إن من بين مناحي صعوبة ولوج مجال الدلالة في الدرس اللغوي ما يرى من تداخل مباحث الدلالة مع العديد من مستويات التحليل الأخرى، بل إن المستوى الدلالي بات جماع كل مستويات التحليل اللغوي بدءا من الدلالة الصوتية للملفوظات وتتدرج تلك المباحث ضمن (وظائف الأصوات، **phonologie**) ومن الناحية الصرفية فقد أضحت البنية الصرفية للوحدة المعجمية ذات قيمة دلالية (اسم الفاعل، اسم المفعول، والصيغ المختلفة).

أما من الناحية التركيبية (النحوية) فقد ثبت أن المعاني النحوية المستفادة من التراكيب اللغوية تسهم بقدر لا يستهان به في وضوح المعنى الإبلاغي بل إن الصحة النحوية جزء لا تجزأ من الصحة الدلالية، ولا قيمة للوحدات المعجمية ذات الدلالة الوضعية الخاصة (الأساسية) ما لم يندرج ضمن دلالة التركيب وتعقد صلتها بعلاقات النحو السياقية.

ومما لا شك فيه أن الدلالة الإسنادية التي تستفاد من التراكيب هي إحدى المعطيات القارة في العبارات اللغوية أو ما يصطلح على تسميتها في حقل اللسانيات البنيوية بالعلاقات الركنية (محور التركيب). ويذهب **د/ فاضل صالح السامرائي** إلى أن دلالة الجملة على

ضربين، دلالة ظاهرة، ودلالة باطنة، فأما الظاهرة فهي المعنى الذي يعطيه ظاهرة اللفظ. وأما الدلالة الباطنة فهي التي تؤدى عن طريق المجاز والكنايات والملاحن والاشارات.[1]

وليس بالمقام مسوغ للإسهاب في قيمة الدلالة الإسنادية واستعراض الجهود اللغوية قديمها وحديثها، ولتوضيح طبيعة هذا المعنى المستفاد من هذه الدلالة التركيبية النواة سيكون الاصطلاح –جوازا– على نسبة هذا المعنى المستفاد من الدلالة الإسنادية (النحوية) إلى علاقة الإسناد (التركيبية) لأن هذا المعنى هو محصلة التوليف بين مدخلين معجمين لإفادة دلالة إبلاغية معينة في دورة الكلام، ومن ذلك فإن دلالة الخطاب اللغوي تقوم على قاعدة الإسناد التي توفر لنا النظر إلى ثلاثة أطراف في عملية الإبلاغ وهي المسند والمسند إليه وناقل الإسناد.

فالمسند هو محتوى الخطاب الإبلاغي (الإعلامي)، وهو يقتضي جملة من القواعد الدلالية والمعيارية التي توفق بين المفهوم المجرد لمحتواه الدلالي فالجملة الخبرية كونها (وحدة اتصال) يجب أن تخبر السامع بما يعتبر بالنسبة إليه جديدا في الموقف الكلامي الراهن.[2]

وفي حديث عن النظام الإسنادي والدلالة يرى أحد الدارسين "أن الدلالة تتوقف على أمر خارجي، غير لغوي يرجعه **الجرجاني** إلى قصد المتكلم من إعلام السامع، إذ يدل صدقا على وجود المعنى المخبر به من المخبر عنه أو فيه ... وجل الدراسات الدلالية والألسنة

1فاضل صالح السامرائي، معاني النحو، ط1، دار الفكر، عمان، الأردن، 2000، ج1، ص 19.

2ينظر صالح بلعيد، التراكيب النحوية وسياقاتها عند عبد القاهر الجرجاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994، ص 96، وينظر: عبد القاهر الجرجاني دلائل الإعجاز في علم المعاني، تح: محمد رشيد رضا، ط1، دار المعرفة، بيروت، لبنان، 1994، ص 642.

الحديثة أضحت ترتكز في رصدها للعملية الإبلاغية والتواصلية على الباث أو ما سماه **الجرجاني** (المخبر)، حتى صارت طبيعة المتلقي بالخبر، وذلك أمام صعوبة تحديد المعنى تحديدا كاملا من خلال سلسلة الكلام وحدها"[1]

ومن الضروري الإشارة هنا إلى أن المعنى الإسنادي الذي يضمن للباحث الإمساك بطرف الدلالة على أغراض المتكلمين يبقى لا يمثل إلى مستوى النحوية في هذه الدلالة، وهو بمثابة علامات إشارية فحسب في صفحة هذا المعنى اللغوي الممتد طولا وعرضا في فضاء نفسي وذهني رحب، خاصة وأنه "تأكد على يد علماء الدلالة المحدثين أن المعنى ليس ما تحمله الوحدة المعجمية في نظام علائقي مع وحدات معجمية أخرى وإنما المعنى عبارة عن علاقة معقدة لين أحداث كلامية وأوجه أخرى للواقع الموضوعي"[2]، إذ إن الكلمة لا تقاس دلالتها بمعناها التصريحي بل إن لها دلالة إيمائية نظرا للتداعيات التي يمكن أن تفرزها أثناء إدراجها في الاستعمال ومن ثمة يغلق المعنى من مؤشرات المعيار الوضعي إلى فضاء الاستعمال الفردي النسبي.

ويذهب **د/ عبد السلام المسدي**في سياق إشاراته إلى الأسس التي تعتمد في صياغة نظرية المعنى إلى أن قيمة الألفاظ لا تتحقق دلاليا إلا بفضل إقدام العقل على سلسلة من

1 منصور عبدا لجليل، علم الدلالة، ص 155.

2المرجع السابق، ص 155.

العمليات أساسها التجريد والتعميم حتى يتخلص الملفوظات الصوتية من أعيان الموجودات المشخصة لتصبح مقترنة رأسا بالمتصورات الذهنية المجردة"[1]

ويردف قائلا في بيان قيمة الأساس التركيبي "أنه قد اهتدى إلى استخلاص القيمة المبدئية انطلاقا من أسسهاالتركيبية، ذلك أن حصيلة العناصر التركيبية للكلام هي أنه إنجاز متولد على الدوام، مما يجعل اللغة منظومة العقل في بنيتها المنطقية"[2]

وقد اشار **ابن خلدون** إلى قيمة الإسناد –بوصفه معطى تركيبيا– في وضع الدلالة السياقية للكلام. إذ يدل باللفظ ولا يثراد منطقوهن ويراد لازمة إن كان مفردا كما تقول: **زيدً أسد**، فلا تريد حقيقة (الأسد) المنطوقة، إنما تريد شجاعته اللازمة وتسندها إلى زيد وتسمى هذه استعارة، وقد تريد باللفظ المركب للدلالة على ملزمة كما نقول: **زيدٌ كثير الرماد**، وتريد ما لزم ذلك عنه من الجود وقرى الضيف[3]

وقد وضح **عبد القاهر الجرجاني** أنه عندما نقول (خرج زيد) "فليس المقصد من ذلك أن نفهم معنى (الخروج) ومعنى (زيد) لأن ذلك يكون مفهوما أصلا، ولا يمكن أن نكلم أحدا

1 عبد السلام المسدي، مساءلات في الأدب واللغة، ط1، مؤسسة اليمامة الصحفية، كتاب الرياض، تونس، العدد 10، 1994، ص 138.

2 المرجع نفسه، ص 139.

3ابن خلدون ن المقدمة، د/ط، دار الجيل، بيروت، لبنان، د/ت، ص 610.609.

من الناس فنقول (خرج زيد) أن ننقل إليه هذا الخبر ... فالذي يعرف معنى (الخروج) ومعنى (زيد) يفهم معنى ويحصل على فائدة من نسبة الخروج إلى زيد"[1].

والمتأمل في نظرية **الجرجاني** اللغوية يدرك أن الرجل يميز بوضوح وبيان بين معنى الخبر ودلالة جزأية على معنييهما (المخبر به والمخبر عنه) فالخبر هو نقل الفائدة الجديدة إلى السامع وهو أهم معاني الكلام. فهذا المعنى إنما هو نتاج عملية تركيبية تتجاوز دلالة الأوضاع منفردة وهو يقيم وزنا كبيرا للنواة الإسنادية التركيبية من حيث هي جماع الفائدة الإبلاغية وعلاقة تركيبية لا مناص منها في أي كلام.*

1عبد القاهر الجرجاني دلائل الإعجاز ص 416، وينظر: أحمد شامية، خصائص العربية والإعجاز القرآني في نظرية عبدا لقاهر الجرجاني اللغوية، د/ط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995، ص 131.

* سيأتي تفصيل الحديث في جهود الجرجاني الدلالية في الفصل الثالث من هذا البحث، ينظر: ص90.

VI- السياقات التداولية للإسناد:

بقد أشار **فانديك**إلى العلاقة بين النحو والبلاغة وبين النحو والتداولية يقول "إن صياغة القواعد التداولية من علم النحو تعني أن مثل هذا النحو ينبغي أن يفسر ليس فقط القدرة على تركيب العبارات الصحيحة، بل القدرة على استخدام مثل هذه العبارات في بعض المواقف التواصلية استخداما مطابقا وتسمى القدرة الأخيرة، الكفاءة التواصلية"[1]

لذلك لا يمكن أن نفصل النحو عن البلاغة لأن البحث في السياق والمقام ومقتضى الحال وعلم المعاني كلها مهام علم البلاغة وهذا التمازج بين العلمين يكسب النحو مسحة تداولية (pragmatisation) كما يرى **فان ديك** إذ يرى أن النحو على قسمين قسم ضيق لا يتجاوز علم التراكيب وقسم واسع يتدرج فيه المكون التداولي والمرجع الدلالي وشروط التأويل الناتجة عن معرفة العالم الدلالية، وكذلك علم السيمانطيقا الكلي.[2]

كما تحدث **فان دايك** عن العلاقة الوثيقة بين مستويات التحليل اللغوي وذكر أن المستوى التداولي يبنى على المستوى التركيبي، كما تحدث عن تقسيم الجملة إلى مسند إليه ومسند، وذكر أن هذا التقسيم هو تقسيم وظيفي تداولي.[3] واعتمد **فان دايك**على معيار المسند إليه والمسند في تقسيم القول وطرح كثيرا من الأسئلة التي تتعلق الوظائف المسند إليه والمسند

1فان دايك،النص والسياق: استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي، ترجمة: عبد القادر قنيني، الدار البيضاء، بيروت، افريقيا الشرق، 2000، ص 32

2 ينظر النص والسياق، ص29.

3 ينظر: النص والسياق (استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي)، ص 163.

يقول "هل تميز (المسند إليه–المسند) ينبغي أن يعرف ويحدد من جهة التركيب أو السمونطيقا أو التداولية، أعني هل هذه العبارات تختص بأقسام أو وظائف البنيات التركيبية للجمل ولمعنى القضايا أو مرجعها الإحالي، أم هي تختص بالتراكيب السياقية لأفعال الكلام ومعرفة المعلومات ونقلها.[1]

من المؤكد أن النحو بمفهومه التداولي الواسع يراعي الجانب الاستعمال في التراكيب، كما أنه يمكن مستعمل اللغة من "تعليل عدد كبير من ضروب التعميم، في كل من الجمل والخطاب في حدود الإطار النحوي نفسه"[2] لذلك وضع علماء التداولية مجموعة من الشروط الوظيفية لكل من المسند إليه والمسند، منها إن المسند إليه يمثل المعلومات المشتركة بين طرفي الخطاب (المتكلم –المخاطب) وأن المسند يمثل المعلومات الجديدة التي يريد المتكلم إضافتها إلى الصيد المشترك وتتجلى هذه الخاصية في المسند إليه بأن يكون معرفا في البنية والتركيب.[3]

ولعل قرينة الترتيب (التقديم والتأخير) من أهم القرائن التي تعمل على توجيه الوظائف التداولية في مستوى البنية، وذكر **فان دايك** أن أهميتها في تحديد المسند إليه والمسند في الجملة[4] فالأصل أن يقع المبتدأ قبل الخبر من حيث الرتبة لأن المبتدأ محدث عنه، والخبر حكم يوقعه المتكلم على المبتدأ، نحو (محمد منطلق) ويجوز تأخير المبتدأ وتقديم الخبر

1 النص والسياق، استصقاء البحث في الخطاب الدالي والتداولي، ص 164.

2 النص والسياق، ص 29

3 ينظر: دايك فان: النص ولاسياق (استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي) ص 167، 168.

4 المرجع نفسه، ص29.

مواضع يجب فيها مخالفة الأصل فيكون الخبر مقدما والمبتدأ مؤخرا، مثال ذلك أن يكون الخبر اسم استفهام نحو: كيف أنت؟، قال **سبويه** في باب ما يقع موقع الاسم المبتدأ ويسده مسده: "وذلك قولك ... وأين زيدٌ؟ وكيف عبد الله؟ وما أبه ذلك. فمعنى أين في أي مكان، وكيف على أية حال، وهذا لا يكون: لا مبدوءا به قبل الاسم لأنها من حروف الاستفهام"

إذن صدر الكلام هو موضع المعنى الذي الذي يبنى الكلام عليه رغم اختلاف عبارات النحويين في التعبير عن ذلك فالمعتمد في معنى التركيب هو المستوى التداولي المرتبط بالبنية أساسا لا بالسياق، وهنا تتحدد تداولية هذا التركيب من خلال تحديد وظائف العناصر المكونة للتركيب وقد تتدخل الأغراض في تحديد هذه الوظائف، وهذا ما قام به **عبد لقاهر الجرجاني** في تحديد وظيفتي المسند إليه والمسند بمراعاة غرض المتكلم من ذلك تحليله بسبب **أبي تمام**[1]

لعاب الأفاعي القاتلات لعابهأري الجنى أشتارته أيد عوايل

وذكر الجرجاني عدم صحة اعتبار (لعاب الأفاعي) مبتدأ و(لعابه) خبرا، مع أنه لا يوجد أي مانع من حيث القواعد النحوية فكلا الكلمتين معرفة منهما مبتدأ لأن الشاعر أراد أن يشبه لعاب الممدوح بلعاب الأفاعي لا العكس، فإن قيل صحة ذلك على سبيل التشبيه المقلوب للمبالغة يرد بشرط البيت الأخير، لأن اعتبار لعاب الممدوح مبتدأ يجعله مشبها

1ينظر: ديوان أبي تمام (حبيب بن أوس الطائي) شرح: الخطيب البريزي، تحقيق: محمد عزامن دار المعارف، القاهرة، مصر دط، 1961، 1223/3

وهذه الابيلتمن صيد شعر ابي تمام في وصف القلم (الاري):العسل–(اشتارته):جنته من الخلايا – (العواسل): التي تطلب العسل

بلعاب الأفاعي مرة،، وباري الجنى مرة أخرى، وهذا معنى صحيح على اعتبار أن الأول للأعادي والثاني للأولياء، بخلاف ما إذا اعتبرنا لعاب الأفاعي مبتدأ، فقد يؤدي إلى معنى غير صحيح وغير مقصود لدى المتكلم وهو تشبيه لعاب الأفاعي بأري الجني الذي لا وجه له الشبه و "يخرج بالكلام إلى ما لا يجوز أن يكون مرادا في مثل عرض أبي تمام، وهو أن يكون أراد أن شبه (لعاب الأفاعي) بالمداد، ويشبه كذلك (الأري) به"[1]

لم يغفل النحاة والبلاغيون العرب القدامى الجانب الوظيفي التداولي للعملية الإسنادية من ذلك قولهم: المبتدأ (معرفة مخاطب) والخبر (محط فائدة السامع)، والتمييز (تنبيه المخاطب على المراد بالنص على أحد محتملاته) والنداء (طلب إقبال المخاطب بحرف ناب مناب الفعل) والتوكيد (تمكين المعنى في نفس المخاطب، وإزالة الاحتمال في التأويل)[2]

يمثل المسند إليه والمسند العلاقة الرابطة بينهما الوظيفة الأساسية للتركيب النحوي في مستوى البنية، كما حددوا الوظيفة الثانوية وتسمى "متعلقات الفعل أو مخصصات الإسناد"[3]

ومن الدارسين المحدثين الذين اهتموا بالجانب الوظيفي التداولي للإسنادالدكتور **تمام حسان**إذ جعل الإسناد قرينة معنوية من قرائن التعليق، واعتبرهم أهم تلك القرائن وجعل بقية القرائن قيودا عليه.

1الجرجاني عبد القاهردلائل الاعجاز، ، تعليق: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة (المؤسسة السعودية) بجدة طبع مكتبة الخانجي، مصر ط3، 1992، ص 371،372.

2 ينظر: عبد الحميد مصطفى السيد، دراسات في اللسانيات العربية (بنية الجملة العربي– التراكيب النحوية التداولية) مكتبة الحامد، عمان الأردن، ط1، 2004م، ص 121.

3القزويني الخطيب،الإيضاح في علوم البلاغة، شرح وتعليق: محمد عبد المنعم حقاجي، الشركة العالمية للكتاب لبنان، ط3، 1983، ص 15.

وحدد **تمام حسان** علاقة الإسناد بقوله "وعلاقة الإسناد هي علاقة المبتدأ بالخبر، والفعل بفاعله والفعل بنائب فاعله والوصف المعتمد بفاعله أو نائب فاعله، وبعض الخوالف بضمائمها"[1]

فالإسناد هو تلك العلاقة الرابطة بين المبتدأ والخبر وبين الفعل والفاعل أو نائبه، ولأنها قرينة معنوية نفهم أن الأول مبتدأ والثاني خبر، أو أن الأول فعل والثاني فاعل أو نائب فاعل.[2]

لقد اتخذت قضية (العمدة والفضلة) نسقا نحويا قارب النحاة المخصصات على وقفة حيث رأوا أن هذه المخصصات تدخل ضمن ما يسمى (الفضلات) وليس العمد، إن المتكلم يستطيع تركها في الكلام من دون أثر لها عليه، وهي في اصطلاح النحاة ما يستغنى عنه في الكلام أما العلماء المحدون فلهم نظرة تختلف عن القدامى فالتركيب عندهم مجموعة العلاقات الناظمة للكلام وأنه يشتمل على جميع العلاقات التي يمكن أن تحصل بين عناصر الكلام المختلفة.

كانت نظرة النحاة القدامى العملية الإسنادية أكثر موضوعية وذلك من خلال تقسيمهم الكلام إلى عمدة وفضلة، وهو تقسيم شكلي تركيبي محضى لأن الجانب الأدائي في الكلام يفترض أن يكون هناك جانب تواصلي يؤديه الكلام فد لا تكتفي بعنصري الإسناد، وإنما قد يكون في الفضلة نفسها فلو أن سائلا سأل: كيف جاء زيد؟ لما جازنا أن نجيب: جاء زيد ،

1تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب (د،ط،ت) ص 194.

2 ينظر المرجع نفسه، ص 191، 192.

بالرغم من أن الجملة الأخيرة تحتوي على عنصري الكلام (المسند والمسند إليه) والصواب أن نبحث عن الحال وهو غير عمدة عند القدامى. وهذا هو الفرق بين مسألة التواصل التي تؤديها اللغة ومسألة التركيب في جانبه الشكلي.

ونظرا لهذا التقصير في حق الوظيفة التواصلية لعنصري الإسناد قام النحاة في العصر الحديث بتقسيم الجملة إلى: جمل إسنادية وجمل غير إسنادية (تواصلية) وكلتا الجملتين تؤدي وظيفة الدلالة والتواصل في الكلام.[1]

فالجمل غير الإسنادية هي التي يمكن إن تعد جملا إفصاحية أي أنها كانت في أول أمرها تعبيرا إنفعاليا يعبر عن التعجب أو المدح أو الذم أو غير ذلك من المعاني التي أخذ التعبير عنها صورة محظوظة ثم جمد بعض عناصرها على صيغته التي ورد بها، فجرى مجرى الأفعال.[2]

والتداولية*علم جديد التواصل الإنساني، يدرس الظواهر اللغوية في مجال الاستعمال، ويعرف بالقدرات الإنسانية للتواصل اللغوي، وقد نالت لدى الكثير من المهتمين اسم "**علم الاستعمال اللغوي**" ومن جهة أخرى تشير التداولية إلى مكون مكونات اللغة إلى جانب المكونين التركيبي والدلالي ففي المكون التركيبي تدرج العلاقات التي تربط الدوال اللغوية بعضها ببعض في حين أن المكون الدلالي يصور العلاقات التي تصل هذه الدوال بالواقع

1ينظر :مهدي المخزومي، في النحو العربي: نقد وتوجيه، ص 53.

2 ينظر: محمد عبد اللطيف، العلامة الإعرابية في الجملة العربية بين القديم والحديث حماسة الكويت 1983، ص 97

* التداولية: يقابلها المصطلح الأجنبي pragmatics، وتؤكد دراسات في المجال امتدادها للمذهب الذرائعي في الفلسفة النفعية pragmatisme.

وهو مرجع الدلالات (المعاني) اللغوية، أما المكون التداولي فتدرج فيه العلاقات التي تربط تلك الدوال بمستعمليها وبظروف استعمالها وأثار هذه الاستعمالات على البنى الغوية.[1]

وليس المقام متسعا للإحاطة بالإتجاه التداولي في جهازه المفاهيمي وتطوره في الدرس اللساني الحديث، إنما سيقتصر الحديث عن التداولية بما له علاقة مباشرة بالإبداع اللغوي ماثلا في تقنية بث المعاني الإسنادية الظاهرة اللغوية ويمكن إنزال المستوى التداولي –قياسا إلى المستويات السيميائية العامة– هذه المنزلة:

- علاقة اللغة باللغة: "علم التركيب/ syntax"
- علاقة اللغة بالواقع: "علم الدلالة/ semanties"
- علاقة اللغة بمستعمليها: "التداول/ pragmatics"

وتجدر الإشارة إلى أن اهتمام اللسانيات بالجملة وعدها الوحدة الأساسية في اللغة مقسمة إياها إلى مسند ومسند إليه، جعل التداولية تدخل في الاعتبار قضايا صوتية وتنغيمية تجعلها تتخذ من الملفوظ منطلقها الأساس في الدراسة ويمكن توضيح ذلك بالشكل التالي:[2]

1 خولة طالب الإبراهيمي، مبادئء في اللسانيات، ص 176.

2 محمد العناش، "الأساس المعرضي لمنظومة الإبداع"
http://www.ajman.ac.ae/hannach/doc/creatinite.doc.

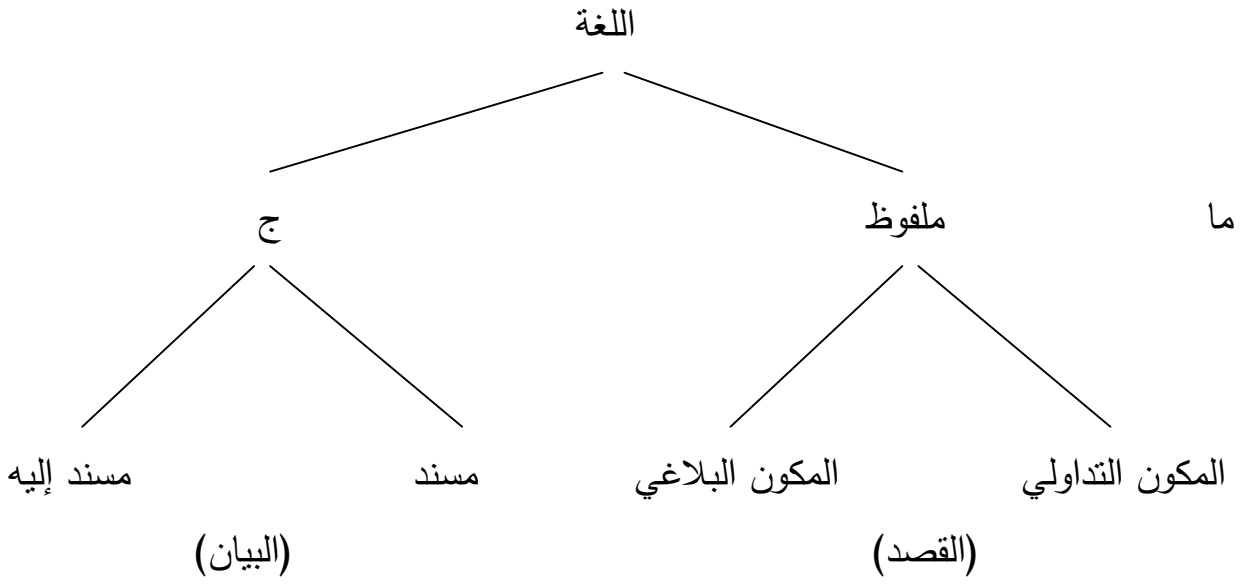
اللغة
ما
ملفوظ
ج
المكون التداولي
المكون البلاغي
مسند
مسند إليه
(القصد)
(البيان)

إن النظر إلى الظاهرة اللغوية في مستواها الإبداعي لا يكون ذا بال إذا قصرناه على المستوى اللساني، فإذا كانت "اللسانيات هي وحدها الكفيلة بتشريح البعد المعرضي لهذه العملية ... فإن التداوليات هي وحدها الكفيلة بتقديم التفسير المنطقي للعلامة بوصفها تفريغا للمكون المعرفي في بعديه الصُوري والدلالي... فيمكن النظر إلى العملية الإبداعية على أنها مكون فرداني، قد لا يكون قابلا للتكرار من منظور معرفي إلا في حدود التماثل الذي تسمح به الكليات اللغوية، وتؤكد هذه الحقيقة تعددية المرجع ولا نهائيته زمانا ومكانا وشخصًا من منظور تداولي"[1]

وما يكاد يتوحد في عرف التداولين أن الكفاية العامة ذات شقين، الكفاية اللغوية بمعنى القوانين الصورية التي تنتظم بها اللغة في عقل البشر، والكفاية البلاغية (الإفصاحية) التي تتضمن الآليات التي تتحكم في طريقة اشتغال الإبداعية اللغوية على مستوى الكلام.

يجوب في هذا الصدد الإشارة عرضا إلى ما أكدته دراسات اهتمت بتأصيل المفاهيم التداولية في التراث اللغوي العربي، من أن هناك فكرا ناضجا يتصل بالتداولية جاء في ثنايا علوم لغوية عديدة وغير لغوية، وقد أشار **د/ مسعود صحراوي** إلى جهود النحاة التداولية "من خلال بحثهم في الإسناد وعلاقته بالظواهر الأسلوبية مما أثر على التحليل النحوي ... مثل مبدأ الإفادة وعلاقته بظواهر التعيين والإثبات والنفي والتقديم والتأخير ومبدأ الغرض والقصد، ودرس الأفعال الكلامية في الأساليب النحوية كالتأكيد والقسم والإغراء والتحذير والدعاء والاستغاثة والندبة"[2]

1نفس المرجع

2 مسعود صحراوي "التداولية عند علماء العرب"، قراءة لـ: محمود طلحة،

إلا أنه هذه الجهود لا تزال بحاجة إلى قراءات هادئة وإعادة القراءة فيها، لأنه تأتي مبثوثة في سياقات مختلفة ومضطربة في أحايين كثيرة، عسى أن يكون التسلح بأدوات التداولية الإجرائية الحديثة المنظار الصحي في القراءة التراث اللغوي العربي العتيد.

http/eguine=content-type-content=text/hyml;charset=wndowas-1256.

الفصل الثاني: مقارنة علاقة الاسناد بين النحويين والمناطقة

I- نماذج تطبيقية للإسناد النحوي

II- نماذج تطبيقية للإسناد المنطقي

III- تنوع دلالات الاسناد

IV-تطبيقات على سياقات الاسناد

الفصل الثاني: مقارنة علاقة الاسناد بين النحويين والمناطقة

I- نماذج تطبيقية للإسناد النحوي:

1-تطبيقات من سورة الأنفال:

لا ريب أن الصورة البيانية التي هي مناط بحث علم البيان، لا تتأتى وظائفها من خلال تلك الدلالة الوضعية، ذلك أن استخدام الكلم في الصورة المجازية -مثلا- هو استخدام خاص تنجرف فيه الكلمة عن أصل وضعها لتتضمن دلالات جديدة يكون لها أثرها في المعنى أو الغرض المدلول عليه بها[1] ومن هنا فإن الأثر الفني لتلك الصورة لا يمكن استجلاؤه أو الوقوف عليه، إلا من خلال مقارنة واضحة المعالم بين الصورتين: أي صورة بدلالة منحرفة عن الأصل المتواضع عليه، مع أخرى بدلالة وضعية، وحينئذ يتضح الفارق بين الدلالتين أي: بين الحقيقة والمجاز، والمراد بالأولى: كل كلمة أريد بها ما وقعت له في وضع الواضع[2]، وفي حين أن المجاز هو استعمال اللفظ على خلاف حقيقته، لأنها المرجع وهو منطلقة، وإذا كان هذا الانحراف الدلالي قد يقع في أي باب من الأبواب النحوي، فإن الأهم في هذا هو

1حسن طبل، المعنى في البلاغة العربية، ص 86.

2عبد القاهر الجرجاني، ألأسرار البلاغة في علم البيان، ت: محمد رشيد رضا، دار المعرفة، بيروت، دط، 1994، ص 30.

الإسناد وأثر هذا الانحراف في ركنيه، ذلك أن من هذا الانحراف ما قرينته وأثره من اللغة مثل الاستعارة والمجاز المرسل ومنه ما يرجع إلى العقل لا إلى اللغة

ونعرض فيما يلي من خلال الإسناد النحوي إلى نماذج تطبيقية من آيات سورة الأنفال.

- **حذف المسند إليه (الفاعل):**

وذلك كما في قله تعال{إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ} **الأنفال الآية 02**

والملاحظة في الآية حذف فاعلي "ذكر" و "تليت" فالأصل أن يكون لفظ الجلالة مفعولا به، غير أنه لما كان ذكره سبحانه وتعالى أجلّ وأسمى حُذف الفاعل الحقيقي، وبني الفعل للمفعول أو المجهول، وذلك لبيان معنى الإيمان الحق بإسناد الذكر للفظ الجلالة على النيابة ومن السمات الفنية لهذا الحذف.

- **الإيجاز في الجملة:**

إذا ذكر أحد منهم الله وهذا الإيجاز له هو الآخر أثر في الإيقاع[1] الصوتي للجملة الشرطية: {... إِذَ اذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ...} وجملة جواب الشرط تتناسب إيقاعيا بعد التناسب الدلالي مع جملة الشر التي حذف فيها المسند إليه، وهي سمة من سمات النص القرآني، لعل من فوائدها تسهيل حفظ آيات الذكر الحكيم والوضع نفسه في **الجملة الشرطية المعطوفة {...**

1تمام حسان،البيان في روائع القرآن، عالم الكتب، ط1، 1993، القاهرة، ص 276/257.

وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا...} ففي إسناد "التلاوة" للآيات الكريمة يحذف الفاعل وينوب عنه المفعول، لعدم تعلق الفعل بمعرفة الفاعل إذ لا يكفي ذكر "الآيات" لتطمئن القلوب بها دونها حاجة إلى معرفة الذي يتلوها إضافة إلى السمات الإيقاعية وتآلف مقاطع العبارات التي تتبعث من ثنايا الجملتين الشرطيتين، وفي باب حذف المسند (الخبر) قوله تعالى:

{ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ شَاقُّواْ اللَّهَ وَرَسُولَهُ... } الأنفال 13

{ذَلِكُمْ فَذُوقُوهُ وَأَنَّ لِلْكَافِرِينَ عَذَابَ النَّارِ} الأنفال 14

{ذَلِكَ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيكُمْ وَأَنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِظَلاَّمٍ لِّلْعَبِيدِ } الأنفال 51

{ذَلِكُمْ وَأَنَّ اللَّهَ مُوهِنُ كَيْدِ الْكَافِرِينَ } الأنفال 18

وبتتبع العناصر النحوية للآيات الكريمة نلاحظ حذف المسند (الخبر) والذي يمكن تقديره في الآية الأولى بـ "ذلك العقاب" والثانية "ذلكم العذاب" وفي الآية الثالثة "ذلكم الذي حدث" ولهذا الحذف في دلالات إضافية ورمزية أسلوبية لا ريب في ذلك، ومما أمكن الوصول إليه في هذا الصدد أن الخبر المحذوف في الآيات الكريمة هو عاقبة المشركين وما لحقهم من ذلّ وهوان بعد إنهزامهم أمام المؤمنين في معركة بدر الشهيرة[1] ولما كان الجزاء حاصلا لاشك فيه وواقعا ملموسا ، عدل عن التصريح به لدلالة السياق عليه، ولذلك أثره البين في فقه الأسلوب القرآني ورشاقته وتأثيره في نفس المتلقى بما يثيره فيه من نشاط عقلي سببه مزايا الحذف.

1 ينظر: محمد الطاهر بن عاشور، التحرير والنوير، ص 245/09

وفي باب التقديم، نسجل الآية الكريمة التالية : {وَمَنْ يُوَلِّهِمْ يَوْمَئِذٍ دُبُرَهُ إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِقِتَالٍ أَوْ مُتَحَيِّزًا إِلَى فِئَةٍ فَقَدْ بَاءَ بِغَضَبٍ مِنَ اللَّهِ وَمَأْوَاهُ جَهَنَّمُ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ} الأنفال 16

فالجملة المستأنفة "مأواه جهنّم" مستقلة بمعناه مركب إسنادي من مبتدأ وخبر لم يحتفظ الأول برتبته الإعتيادية أي التقديم، فقدم الخبر ، والأصل أن لفظ "جهنّم" هو المسند إليه بدليل الأهمية والثبوت، ولما كان المقام –فهذا– يتطلب التأكيد على طبيعة جزاء الكافرين، قدم الخبر "مأوى" على أساس الإبتداء، رغم أنه وصف بوزن "مفعل" اسم مكان مشتق من "أوى" ويظهر أنه تقديم على بنية التأخير، ولعلّ أهمية التقديم توحي بتهويل الموقف ترهيبا للمشركين.

وقوله جل شأنه {وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ ...} الأنفال 41، فتقديم الجار والمجرور (شبه جملة) الواقعين خبرا (مسندًا) دليل على أن الغنائم وغيرها من الممتلكات ملك الله عز وجل.

وقوله جلت قدرته {أُولَئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا لَهُمْ دَرَجَاتٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَمَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ } الأنفال 04

الخبر شبه جملة من "لهم" تقدم على المسند إليه "درجات" الوارد نكرة بمسوغ شبه الجملة المذكورة، إذ جاءت اللام الجار.. لمعنى الملكية (الملك) فكانت اللمسة البلاغية هنا تتجلى

في تقديم الجار والمجرور بشرى للمؤمنين بالدرجات العلى عند ربهم وأما قوله تعالى: {وَإِنْ يُرِيدُوا أَنْ يَخْدَعُوكَ فَإِنَّ حَسْبَكَ اللَّهُ هُوَ الَّذِي أَيَّدَكَ بِنَصْرِهِ وَبِالْمُؤْمِنِينَ } الأنفال 62.

في هذا التركيب الإسنادي الإسمي تقديم ليس على نية التأخير لأن لفظ الجلالة "الله" هو الأصل في الابتداء وأما تقديم الخبر "حسبك" فتتجلى ميزته النحوية في حصر الكفاية في ذات الله جلّ شأنه والإيحاء بأنه تعالى وحده القادر على نر نبيّه وعباده المؤمنين على المشركين.[1]

2- نماذج تطبيقية للإسناد النحوي في كتاب رياض الصالحين وأثرها في بناء الأسلوب (الإمام النووي):

- **الحديث الأول:**

عن أبي مالك الحارث بن عاصم الأشعري صلى الله عليه وسلم قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (الطهور شطر الإيمان، والحمد لله تملأ الميزان، وسبحان الله والحمد لله تملآن أو تملأ ما بين السماوات والأرض، والصلاة نور، والصدقة برهان والصبر ضياء، والقرآن حجة لك أو عليك، كل الناس يغدو، فبايع نفسه، فمعتقها أو موبقها) رواه مسلم[2]

1تمام حسان، البيان في روائع القرآن ، عالم الكتب، ط1، 1993، القاهرة، ص 285/257.

2 النووي، رياض الصالحي، الحديث 25، ص 16

- **الإسناد في الحديث:**

الجملة	الإسناد ونوعه
الطهور شطر الإيمان	(مسند إليه +مسند) = (مبتدأ+خبر)، المبتدأ (مفردة الطهور) والخبر (مضاف ومضاف إليه أشطر الإيمان)
الحمد لله تملأ الميزان	(مسند إليه +مسند) = (مبتدأ+خبر)، المبتدأ (صيغة مركبة: الحمد لله) بوالخبر (جملة فعلية: تملأ الميزان)
سبحان الله والحمد لله تملآن أو تملأ...	(مسند إليه +مسند) = (مبتدأ+خبر)، المبتدأ (صيغتان مركبتان: سبحان الله والحمد لله) والخبر (جملة فعلية: تملآن أو تملأ)
الصلاة نور	(مسند إليه +مسند) = (مبتدأ+خبر)، المبتدأ (مفردة: الصلاة) والخبر (مفردة نور)
الصدقة برهان	(مسند إليه +مسند) = (مبتدأ+خبر)، المبتدأ (مفردة: الصدقة) والخبر (مفردة: برهان)
القرآن حجة لك أو عليك	(مسند إليه +مسند) = (مبتدأ+خبر)، المبتدأ (مفردة) والخبر (مفردة حجة) وشبه الجملة (لك) في موضع رفع صفة (القرآن) وعليك معطوف عليها
الصبر ضياء	(مسند إليه +مسند) = (مبتدأ+خبر)، المبتدأ المبتدأ (مفرد: الصبر) والخبر (مفردة: ضياء)
فبائع نفسه، فمعتقها	(مسند إليه +مسند) = (مبتدأ+خبر)، المبتدأ المحذوف (يفهم من السياق بمعنى أحدهما) والخبر (اسم فاعل: بائع) وجملة معتقها معطوفة على ما قبلها

أو موبقها	(مسند إليه محذوف + مسند)= (مبتدأ محذوف+ خبر) المبتدأ المحذوف (يفهم من السياق بمعنى ثانيهما) والخبر (اسم فاعل: موبقها) وحرف العطف (أو) هو الذي يميز الأول عن الثاني ويجعلهما يتناقضان في الحكم.[1]

ورد هذا الحديث في باب "الصبر" وفيه يكشف الرسول صلى الله عليه وسلم عن معان كبيرة وذلك باستعماله جمل إسنادية قصيرة ، فالطهور هو التطهر والنظافة نصف الإيمان، والحمد لله تملأ الميزان، وهو ميزان الحسنات وذلك لثقلها وهي صيغة مؤنثة، ولذلك أسند الفعل إلى المؤنث، فقال تملأ و (سبحان الله والحمد لله) تملآن ما بين طبقات السموات والأرض واستعملنا كصيغتين مؤنثتين ولذلك أسند الفعل إلى المؤنث الغائب فقال (تملآن)، والصلاة نور العبد في قلبه وفي وجهه وفي قبره وفي حشره، والصدقة برهان أي حجة على إيمان مؤديها إلى من يستحقها، والصبر ضياء أي أنه يضيء للمؤمن طريقه في الحياة، وقد استعمل ضياء ولم (نور) لأن الضياء أكبر من النور، فهو نور مع حرارة وقد أشار القرآن لهذا المعنى[2] في **قوله تعالى: {**هو الذي جعل الشمس ضياء والقمر نورا**} (يونس 5)**، وإنما قال في الصلاة نورا وفي الصبر ضياء للإشارة إلى أهمية الصبر في أداء العبادة، قال تعالى {واستعينوا بالصبر والصلاة وإنها لكبيرة إلا على الخاشعين} (البقرة 45) والقرآن الكريم حجة لك أو عليك ومجتنبًا نواهيه فيكون المستخفين بأحكامه فيكون حينها حجة عليه، وكل إنسان يغدو أي يصبح فإما أن يتجه إلى الله بالأعمال الصالحة، فيكون بذلك بائعا لنفسه لله وبالتالي

1 مهدي المخزومي في النحو العربي نقد وتوجيه، ص232.

2 الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 133.

محررًا لها من النار، إما أن يتجه عكس هذا الطريق فيكون مملكا لنفسه لأنه باعها للشيطان.[1]

- **الحديث الثاني:**

عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال (سددوا، وقاربوا، واغدوا وروحوا، وشيء من الدلجة، والقصد القصد تبلغوا) رواه البخاري، الدلجة: آخر الليل.[2]

- **الإسناد في الحديث**

الجملة	نوعها
سددوا	(مسند + مسند إليه) = (فعل+فاعل): الفعل
قاربوا	(مسند + مسند إليه) = (فعل+فاعل): الفعل (قاربوا) والفاعل (واو الجماعة)
اغدوا	(مسند + مسند إليه) = (فعل+فاعل): الفعل (اغدوا) والفاعل (واو الجماعة)
روحوا	(مسند + مسند إليه) = (فعل+فاعل): الفعل (روحوا) والفاعل (واو الجماعة)

1 صبحي الصالح، منهل الواردين شرح رياض الصالحين، الشركة الجزائري، ج1، ص 71، 70، وينظر محمد بن صالح العثيمين، شرح رياض الصالحين من كلام سيد المرسلين، دار القدس، ط1، دت، ص 65 إلى 68.

2 النووي، رياض الصالحين، الحديث 145، ص 43.

وشيء من الدجلة	أسلوب تخصيص يفهم من السياق بمعنى (وليمنكم شيء من الدلجة)
والقصد القصد تبلغوا	جملة طلبية تفهم من السياق بمعنى (إن تلزموا القصد) وجوابها (تبلغوا) وقد حذف الفعل والفاعل في هذه الجملة وذكر المفعول به مكررا للتأكيد.

ورد هذا الحديث في باب "الاقتصاد في العبادة" وفيه يأمر الرسول صلى الله عليه وسلم المسلمين أن يستعينوا بأطراف النهار، أوله وآخره وشيء من الليل وقوله "القصد القصد تبلغوا" يُحتمل أن النبي الكريم أراد أن يضرب مثلا للسفر المعنوي بالسفر الحسي، فإن المسافر حسيا ينبغي عليه أن يكون سيره في أول النهار، وفي آخر النهار، وآخره محل التسبيح، كما **قال تعالى** {يا أيها الذين آمنوا أذكروا الله كثيرا وسبحوه بكرة وأصيلا} **الأحزاب 41** وكذلك الليل محل القيام[1]

- **الحديث الثالث:**

عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: أخذ الحسن بن علي رضي الله عنهما: ثمرة من تمر الصدقة فجعلها في فيه، **فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم:** "كخ كخ إرم بها، أما علمت أنا لا نأكل الصدقة؟" **متفق عليه وفي رواية: "أنا لا تحل لنا الصدقة"** وقول "**كخ كخ**" يقال

1 محمد بن صالح العتيمين، شرح رياض الصالحي من كلام سيد المرسلين، ج1، ص34.

بإسكان الخاء ويقال بكسرها مع التنوين وهي كلمة زجر للصبي عن المستقذرات، وكان الحسن رضي الله عنه صبيا.[1]

- **الإسناد في الحديث**

الجملة	الاسناد
أرم	(مسند + مسند إليه) = (فعل + فاعل) الفعل (أرم) والفاعل (ضمير مستتر تقدير أنت)
أما علمت أنّا لا نأكل الصدقة	(أما + مسند + مسند إليه) = (أما فعل + فاعل) الفعل (علمت) والفاعل (تاء المخاطب وهي ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل) وجملة (أنا لا نأكل الصدقة) تكون من (أن+ إسمها+ خبرها) في محل نصب مفعول
كخ كخ	تركيب لا إسنادي وهي كلمة زجر للصبي عن المستقذرات كما ذكر النووي عند تناوله الحديث.

ورد هذا الحديث في باب وجوب أمر أهله وأولاده المميزين .. وفيه يؤدب الرسول صلى الله عليه وسلم حفيده الحسن، وهو صغير السن وينهاه عن الأكل من مال الصدقة، وذلك حينما رآه أخذ تمرة منه وجعلها في فَمِه فقال له: "كخ كخ" يعني أنها لا تصلح لك، ثم أمره أن يخرجها من فيه وقال "أما علمت أنا لا نأكل الصدقة" فالصدقة لا تحل لآل محمد وذلك لأنهم

1 النووي، رياض الصالحين، الحديث 298، ص 75.

أشرف الناس، والصدقات والزكوات أوساخ الناس ولا يناسب لأشراف الناس أن يأخذوا أوساخ غيرهم، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم لعمه العباس بن عبد المطلب: "إنا آل محمد لا تحل لنا الصدقة، إنما هي أوساخ الناس"[1] ومن هذا الحديث استعمل الرسول الكريم حملا فعلية وجمل إسنادية.

- **الحديث الرابع:**

عن أنس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : "**الله لا عيش الآخرة**" **متفق عليه** [2]

- **الإسناد في الحديث:**

الجملة	الإسناد ونوعه
اللهم	(اللهم): يقول عنها سبويه: "قال الخليل رحمه الله" اللهم نداء والميم هنا بدل من (يا) فهي ها هنا فيما زعم الخليل آخر الكلمة بمنزلة يا في أولها.[3]
لا عيش إلا عيش الآخرة	(لا+ مسند إليه محذوف): (لا + اسمها + خبر محذوف) اسم (لا عيش) وخبر لا (محوف يفهم من السياق بمعنى باق أو دائم) وجملة (إلا عيش الآخرة) تتكون من أداة استثناء ومستثنى ومضاف إليه.

1 محمد بن صالح العثيمين، شرح رياض الصالحين من كلام سيد المرسلين، ج2، ص 161.

2 النووي، رياض الصالحين، الحديث 460، ص 108.

3 محمد بن صالح العثيمين، شرح رياض الصالحين من كلام سيد المرسلين، ج2، ص 251.

ورد هذا الحديث في باب "فضل الزهد في الدنيا" وهو رغم قصره إلا أنه يحمل دلالات كبيرة، يطرق به النبي صلى الله عليه وسلم سامعيه بطريقة مشوقة بقوله "اللهم لا عيش إلا عيش الآخرة" يعني أن العيش الهنية الراضية الباقية يصحبها عمل صالح فإنها خسارة[1] وما يلاحظ في هذا الحديث استعمال الرسول صلى الله عليه وسلم لجملة إسنادية واحدة غير مكتملة الأجزاء بمسند إليه مذكور ومسند محذوف وهي عيش الآخرة وبذلك أثبت لها ما تفاه عما سواها وهو أسلوب توكيد بالقص ب (لا والأداة إلا) وكلمة اللهم تستعمل في الدعاء ولذلك فإن استعمالها في هذا الموضع نفهم منه أن الرسول صلى الله عليه وسلم يسأل ربه أن يجعل غيشته الباقية الرضية عيشة الآخرة.

- **الحديث الخامس**

وعن يعيش بن طخفة الغفاري رضي الله عنهما قال: قال أبي بينما أنا مضطجع في السجد على بطني إذ رجل يحركني برجله فقال: "**إن هذه ضجعة يبغضها الله**" قال فنظرت فإذا رسول الله صلى الله عليه وسلم رواه بإسناد صحيح[2].

1 محمد بن صالح العثيمين، شرح رياض الصالحين من كلام سيد المرسلين، ج2، ص 251.

2النوري ، رياض الصالحين الحديث 818 ص 168

- **الاسناد في الحديث:**

الجملة	الإسناد نوعه
إن هذه ضجعة يبغضها الله	(إن+ مسند إليه + مسند)= (إن + اسمها+خبرها) اسم إن (اسم إشارة: هذه) وخبر إن (مفرد: ضجعة) وجملة (يبغضها الله) هي جملة فعلية في موضع رفع صفة لـ (ضجعة)

ورد في هذا الحديث في بيان "آداب النوم والاضطجاع" وفيه دليل أنه لا ينبغي للإنسان أن ينام على بطنه لا سيما في الأماكن التي يخشاها الناس إذا رأوه على هذه الحالة فهي رؤية مكروهة لكن إذا كان الإنسان وجع في بطنه وأراد أن ينام على هذه الكيفية لأنه أريح له، فإن هذا لابأس به لأن هذه حاجة[1] وفي هذا الحديث الشريف يكتفي الرسول صلى الله عليه وسلم بجملة إسنادية واحدة وذلك لتوضيح أدب من آداب النوم والاضطجاع وهي قوله (إن هذه ضجعة يبغضها الله) فالملاحظ إذن في هذه الجملة إن المسند إليه اسم اشارة وهذه الإشارة كما يقول **الجرجاني** "لم تكن لتعرف السامع المشار إليه في نفسه ولكن ليعلم أنه المقصود من بين سائر الأشياء التي تراها وتبصرها"[2] فنفهم من خلال ذلك أن الرسول صلى الله عليه وسلم ينهي –تحديدا– عن هذه الضجعة من بين سائر أنواع الاضطجاع، والنهي المقصود يفهم ضمنيا من وصفه لهذه الضجعة بقوله (يبغضها الله).[3]

1 محمد بن صالح العثيمين، شرح رياض الصالحين من كلام سيد المرسلين، ج3، ص 94.

2 الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 416.

[3]النووي، رياض الصالحين، الحديث 1019ص198

II- نماذج تطبيقية للإسناد المنطقي:

يجدر بنا ان نمر سريعا بذلك الخلاف الناشب بين اللغو والمناطقة في معنى الجملة والى أي مدى يمكن تحديدها و الوقوف على أركانها و أسسها فقد تخلو الجملة من المسند اليه لفظا او من المسند لوضوحه و سهولة تقديره كخلوها من المسند اليه نحو قول المستهل: الهلال و الله.

ومن المسند في نحو قولك: **خَرَجَتْ فَإِذَا السَّبْع.** **او** نحو قولك **(زيد)** في جواب من قال لك:**من كان معك امس؟**ونحو قولهم: **لولا علي لَهَلَك عمرو**[1].فالجملة عند المناطقة عبارة عن موضوع و محمول أي شخص او أي شيء ينسب اليه لمر من الأمور – ففي مثل (النار محرقة) : يقولون: ان (النار) امر قد يوضع امام العقل ليحكم عليه حكما من الاحكامو لذلك يسمونه (الموضوع)،و هي التي تفيدنا تلك الصفة المعنية في النار و هي في اصطلاحهم (المحمول)،و يشبه هذا ما جرى عليه اهل البلاغة من تقسيم الجملة الى ركنين اساسين: (المسند) و هو ما يناظر (محمول) المناطقة، و المسند اليه و هو الذي يعادل (الموضوع) عند اهل المنطق[2]. و يتضح من هذا ان المنطقي لا يعنيه من الجملة الا ركناها الاساسيان، و لا يعنيه من هذين الركنين الا استخراج الحكم المستفاد من ارتباط احدهما بالأخر، و سيوق اللغوي الحديث عبارات مثل (سبحان الله)، و مثل (واسفاه)، و مثل (زيد) جوابا بمن سال (من الناجح؟).و يرى ان كلا من هذه العبارات يفيد ذلك المعنى المستقل بالفهم الذي ينشده اللغويون القدماء في كل جملة، و يعد مثل تلك العبارات(جملا) مستوفاة شرط المعنى المستقل بالفهم التي تفيده فائدة بحسن السكوت عليها، مع ذلك لا نكاد نتبين فيها موضوعا، و الاختلاف هنا : اختلاف ثقافة و اختلاف منطق و النحويون كانو يقيسون اللغة بمقياس اخر غير لغوي و يعتبرون العربية بمعيار غير عربي، و صدق فيهم قول عمرو بن عبيد "ويلك يا عمرو انك الكن

[1] المخزومي في النحو العربي , 33, مصطفى إبراهيم. احياء النحو (1959) مطبعة لجنة التأليف القاهرة

[2] انيس إبراهيم من اسرار اللغة، مكتبة الانجلو المصرية، الطبعة الخامسة ، ص 278

الفهم .." لاحظ انه يصف عقله (أي منطقه) باللكنة، أي باللفت الى الصبغة العربية لأنه حفظ المنطق الارسطي وغلب عنه المنطق العربي.[1]

وهاك ابيات مشهوره للشاعر عمار الكلبي تترجم هذه الخصومة وتعبر عن جوهر هذا الاسناد المنطقي:

مَاذَا لَقِينَا مِنَ المُسْتَعْرِبِينَ وَمِنْ * قِيَاسِ نَحْوِهِمُ هَذَا الَّذِي ابْتَدَعُوا

إِنْ قُلْتُ قَافِيَةً بِكْرًا يَكُونُ بِهَا * بَيْتٌ خِلَافَ الَّذِي قَاسُوهُ أَوْ ذَرَعُوا

قَالُوا لَحَنْتَ وَهَذَا لَيْسَ مُنْتَصِبًا * وَذَاكَ خَفْضٌ وَهَذَا لَيْسَ يَرْتَفِعُ

وَحَرَّضُوا بَيْنَ عَبْدِ اللهِ مِنْ حُمُقٍ * وَبَيْنَ زَيْدٍ فَطَالَ الضَّرْبُ وَالْوَجَعُ

كَمْ بَيْنَ قَوْمٍ قَدِ احْتَالُوا لِمَنْطِقِهِمْ * وَبَيْنَ قَوْمٍ عَلَى إِعْرَابِهِمْ طُبِعُوا

مَا كُلُّ قَوْلِيَ مَشْرُوحًا لَكُمْ فَخُذُوا * مَا تَعْرِفُونَ وَمَا لَمْ تَعْرِفُوا فَدَعُوا

لِأَنَّ أَرْضِيَ أَرْضٌ لَا تُشَبُّ بِهَا * نَارُ الْمَجُوسِ وَلَا تُبْنَى بِهَا الْبِيَعُ

تصور هذه الأبيات ببراعة عمق الخلاف بين الطرفين: الشعراء قوم متطبعون على فصاحتهم والنحاة قوم متطبعون يحتلون بمنطقهم، الشاعر عربي الدم نشاء في ارض عربية غير اعجمية لا تشب بها نار المجوس تبنا البيع (إشارة الى صراع الثقافتين)."الشاعر بتكفل بحيلة اللغة وديمومتها والنحوي يريد السيطرة على اللغة ولا يستطيع ملاحقتها في تتدفقها

[1] معجم الادباء في المناظرة التي بين السيرافي ومتن بن يونس ص 904.906

المستمر فيسعى إلى تعميمها وإمساكها على وضع لا يتغير. الشاعر يبحث عن مطلبه والنحوي يبحث عن مطلبه.

وهي مطلب لا يتم بينهما اللقاء"[1]

وهذه هي الغلطة النحوية المتأصلة منذ البداية، والتي جمدت اللغة وشلت حركتها، قلب الأوضاع، وضع العربية أمام الحصان، رفع المعيارية على الوصفية وفي مقاله " النحو المنطق الارسطي طاسيلي"، و يقول الدكتور علي الوردي "وبهذا صارت القواعد النحوية في وضعها النهائي معقدة او متشعبة جدا. ابتعدت عما تقتضيه السليقة الفطرية من بساطة ووضوح، والذي يدرس القواعد النحوية الموجودة بين أيدينا دراسة موضوعية يشعر بانها قواعد اصطناعية غير طبيعية وليست من المعقول ان يتكلم بها البشر على هذه الأرض". كانت دراسة النحو في مبدئها وسيلة الى غاية. ولكنها سرعان ما أصبحت غاية في ذاتها متعددة الوسائل و الطرق كانت في مبدئها تقوم على الاستقراء و التعقيد ، فأصبحت بعد زمن تقوم على القاعدة و التطبيق خلف من بعد الرجل الأول من رجالها خلف وقفوا من النحو موقف المتكلمين من الدين: كان الدين سمعا فطريا فجله المتكلمون فلسفة و قضايا منطقية و كان النحو سهلا هينا وصفيا و جعله النحاة فلسقة و قضايا معيارية ومنطقية أيضا"[2]بذلك يصدق قول الخليل بن احمد الفراهيدي عن روايات الجاحظ "في الحيوان" ، "لا يصل احد من علم النحو الى ما يحتاج اليه حتى يتعلم ما لا يحتاج اليه" .

---

[1]أبو حيان التوحيدي: المقابسات، شرح و تحقيق: حسن المندوبي، مكتبة الاسرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة،2006 ، مقابسة 22 ص 169 -171

[2]المعجم الادباء، في المناظرة بين السرافي ومتن بن يوسف، ص 894 – 903

III- تنوع دلالات الإسناد:

1- دلالة الإسناد النحوي على المعنى:

ذكر بن فارس لمادة الدال واللام المضاعفة أصلين أحدهما بأنه الشيء بأمارة تتعلمها والآخر اضطراب في الشيء، فالأول قولهم دللت فلانًا على الطريق، والدليل الأمارة في الشيء وهو بين الدُلالة والدلالة.[1]

وعرف التهاوني (المتوفي 1158 هـ) الدلالة بانها "على ما إصطلح عليه أهل الميزان، والأصول والمناظرة أن يكون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلمُ بشيء آخر، وهذا الشيء الأول هو الدال والثاني هو المدلول"[2]

ويذهب **دأحمد بنبري** من خلال دراسته للمصطلح في ثنايا جهود محمد الطاهر بن عاشور الدلالية إلى أن الدلالة أهم من المعنى .. فلفظ الدلالة يرادف في الاستعمال لفظ (الإستفادة)*، حيث يقال دلالة عقلية ودلالة عادية، كما يقال دلالة لفظية أو وضعية ولكن لا يصح استعمال لفظ (المعنى) هذا الاستعمال، فلا يقال عنه إلا أنه لغوي أو فظي أو وضعي.[3]

---

1 ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، مادة (دل)، ج2، ص 259.

2 التهاوني، كشاف إصطلاحات الفنون، ص 119.

* ورد تحديد لمصطلح الالستفادة لدى الشيخ بن عاشور أورده، مفاده: أن الاستفادة كل ما يستفاد من الكلام وضعا أو عرفا.

3 أحمد بنبري، التفكير اللغوي للشيخ محمد الطاهر بن عاشور، ص 330، 332.

ومما لاشك فيه أن للمعنى بهذا التفريق ما بينه وبين الدلالة كيانا نفسيا وذهنيا هذا الكيان الذي هو في حقيقته ارتدادات فكرية لما يناقشه العقل (الفكر البشري) مما هو خارج عن الذات البشرية.

ويلخص**د.أحمد بنبري** [1] بعد عرضه لأراء الأقدمين في الدلالة والمعنى وبخاصة في معاجم اللغة العربية القديمة إلى أن ما حققه الشيخ بن عاشور في تعريف الدلالة أي اللغوية على الأصح وهو كونها صفة للفظ، أن الدلالة اللغوية والمعنى من هذه الجهة مترادفان.

وبذلك فإن الدلالة تنقسم إلّى لفظية وغير لفظية فأما اللفظية فهي على ثلاثة أصناف:

* **وضعية:** وتدعى الأصلية أو اللغوية، وتضم ما تضمنه الألفاظ من معاني موضوعية بإزاءها في اللغة.

* **عقلية:** وتدعى المنطقية، وهي ما يستفاد من اللفظ عن طريق المعقول فيه، مثل دلالة اللفظ على وجود لافظة.

* **عادية:** مثل دلالة أسماء الأصوات على داعي التصويت، "أف" للضجر.

ومما أجمل من حديث –قديما– في الدلالة بأنواعها ودرجاتها ما عبر عنه الجاحظ من أن البيان اسم جامع لكل شيء كشَفَ لك قناع المعنى وهتَّك الحجُب دون الضمير حتى يصغي السامع إلى حقيقته، ويهجم على محصوله كائِنا ما كان ذلك البيان ومن أي جنس كان ذلك

1 ينظر: المرجع نفسه، ص 331 وينظر: التهاوني، كشاف إصطلاحات الفنون، ص 120 و121.

الدليل، لأن مدار الأمر والغاية التي يجري إليها القائل والسامع إنما هو الفهم والإفهام، فبأي شيء بلغت الإفهام وأوضحت عن المعنى فذلك هو البيان في ذلك الموضع ... وجميع أصناف الدلالات على المعاني من لفظ وغير لفظ خمسة أشياء لا تنقص ولا تزيد: أولها اللفظ، ثم الإشارة، ثم العقد، ثم الخط، ثم الحال، وتسمى النُصبة، والنُصبة هي الحال الدالة التي تقام تلك الأصناف، ولا تقتصر عن تلك الدلالات.[1]

إن علم الدلالة كونه نظرية لم تكتمل بعد صورتها جعل الدارسين المشتغلين بقضايا المعنى اللغوي يتحرزون من المجازفة برأي في هذا المجال ومع هذا التحفظ الذي يبديه الباحثون تجاه مباحث علم الدلالة، يحاول **د.منذر عياشي**[2] الاقتراب بالمعنى من حقيقة علم الدلالة حين وضح أن الجملة تتكون من شيئين

* البنى الخارجية أو الشكلية.

* البنى الداخلية أو الضمنية.

فالفنولوجيا تدرس البنى الخارجية للجمة دراسة صوتية، وعلم الدلالة يدرس البنى الداخلية، وحتى تكتسب الدراسة الدلالية صيغة علمية لابد:

1الجاحظ، البيان والتبين، تح: درويش جويدي، ط1، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، 1999، ج1، ص65 و66، وينظر: أنواع الدلالات، ص 65 و66.

2 منذر عياشي، الأسلوبية والنظرية العامة للسانيات، (البيان)، العدد 281، رابطة الكويت، آب 1889، ص 164، نقلا عن: نور الدين السد الأسلوب والأيلوبية، ج2، ص 47 و48 و49.

* أن يكون الإسناد المعنوي فيها محددا.

* أن تصبح البنى الداخلية بنى خارجية، وذلك بإجراء عملية تحويلية نحوية من دون أن يخل ذلك بالمعنى الأساسي.

ويقترح الباحث على النظرية الدلالية لتؤسس قواعدها العلمية أن تدخل على الجملة وصفًا بنيويًا، أي تصنف البنية المكونة من مجموعة العلاقات التي تقوم بدور الوسيط بين **الإسناد الصوتي والإسناد الدلالي** للجمعة وإن كان هذا الأخير لم يجد بَعدُ المنهجية المحددة له.

إن من بين مناحي صعوبة ولوج مجال الدلالة في الدرس اللغوي ما يرى من تداخل مباحث الدلالة مع العديد من مستويات التحليل الأخرى، بل إن المستوى الدلالي بات جماع كل مستويات التحليل اللغوي بدءا من الدلالة الصوتية للملفوظات، وتندرج تلك المباحث ضمن **(وظائف الأصوات Phomologic)** ومن الناحية الصرفية فقد أضحت البنية الصرفية للوحدة المعجمية ذات قيمة دلالية **(اسم الفاعلن اسم المفعول، والصيغ المختلفة).**

أما من الناحية التركيبية (النحوية) فقد ثبت أن المعاني النحوية المستفادة من التراكيب اللغوية تسهم بقدر لا يستهان به في المعنى الإبلاغي، بل إن الصحة اللغوية جزءٌ لا يتجزأ من الصحة الدلالية ولا قيمة للوحدات المعجمية ذات الدلالة الوضعية الخاصة (الأساسية) ما لم تندرج ضمن دلالة التركيب وتعقد صلتها بعلاقات النحو السياقية.

ومما لاشك فيه أن الدلالة الإسنادية التي تستفاد من التراكيب هي إحدى المعطيات القارة في العبارات اللغوية أو ما يصطلح على تسميتها في حقل اللسانيات البنوية بالعلاقات الركنية (محور التركيب) ويذهب **د.فاضل صالح السامرائي** إلى أن دلالة الجملة على ضربيين، دلالة ظاهرة، ودلالة باطنة فأما الظاهرة فهي المعنى الذي يعطيه ظاهر اللفظ ... وأما الدلالة الباطنة فهي التي تؤدي عن طريق المجاز والكنايات والملاحن والإشارات.[1]

وليس المقام مُسَوّغ للإسهاب في قيمة الدلالة الإسنادية واستعراض الجهود اللغوية قديمها وحديثها، ولتوضيح طبيعة هذا المعنى المستفاد من هذه الدلالة التركيبية النواة سيكون الإصطلاح –جوازا– على نسبة هذا المعنى المستفاد من الدلالة الإسنادية (النحوية) إلى علاقة الإسناد (التركيبية) لأن هذا المعنى هو محصلة التوليف بين مدخلين معجميين لافادة دلالة إبلاغية معينة في دورة الكلام. ومن ذلك فإن دلالة الخطاب اللغوي تقوم على قاعدة الإسناد التي توفر لنا النظر إلى ثلاثة أطراف في عملية الإبلاغ وهي المسند والمسند إليه وناقل الإسناد.

فالمسند هو محتوى الخطاب الإبلاغي (الإعلامي)، وهو يقتضي جملة من القواعد الدلالية والمعيارية التي توفق بين المفهوم المجرد للمعنى والمقصد الذي يعطيه الخطاب ويتحقق فيه

1فاضل صالح السامرائي، معاني النحو، ط1، دار الفكر، عمان الأردن، 2000، ج1، ص 19.

المفهوم المجرد لمحتواه الدلالي فالجملة الخبرية كونها (وحدة اتصال) يجب أن تخبر السامع بما يعتبر بالنسبة إليه جديدًا في الموقف الكلامي الراهن.[1]

وفي الحديث عن النظام الإسنادي والدلالة يرى أحد الدارسين "أن الدلالة تتوقف على أمر خارجي، غير لغوي يرجعه الجرجاني إلى قصد المتكلم من إعلام السامع؛ إذ يدل صدقا على وجود المعنى المخبر به من المخبر عنه أو فيه ... وجل الدراسات الدلالية والألسنية الحديثة أضحت ترتكز في رصدها للعملية الإبلاغية والتواصلية على الباث أو ما سماه **الجرجاني (المخبر)**، حتى صترت طبيعة الدلالة المحمولة في الكلام موقوفة على قصد المتكلم في إعلامه المتلقي بالخبر، وذلك أمام صعوبة تحديد المعنى تحديدًا كاملا من خلال سلسلة الكلام وحدها"[2]

ومن الضروري الإشارة هنا إلى المعنى الإسنادي الذي يضمنُ للباحث الإمساك بطرف الدلالة على أغراض المتكلمين يبقى لا يمثل إلا مستوى النحوية في هذه الدلالة، وهو بمثابة علامة إشارية فحسب في صفحة هذا المعنى اللغوي الممتد طولا وعرضا في فضاء نفسي وذهني رحب، خاصة أنه تأكد على يد علماء الدلالة المحدثين أن المعنى ليس ما تحمله الوحدة المعجمية في نظام علائقي مع وحدات معجمية أخرى وإنما المعنى عبارة عن علاقة معقدة

1صالح بلعيد، التراكيب النحوية وسياقاتها عند عبد القاهر الجرجاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994، ص 96 وينظر: عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز في علم المعاني، تح: محمد رشيد رضا، ط1، دار المعرفة، بيروت، لبنان، 1994، ص642.

2 منصور عبد الجليل، علم الدلالة، ص 155.

بين أحداث كلامية وأوجه أخرى للواقع الموضعي[1]، إذ أن الكلمة لا تقاس دلالتها بمعناها التصريحي بل إن لها دلالة إيمائية نظرا للتداعيات التي يمكن أن تفرزها أثناء إندراجها في الاستعمال، ومن ثمة يقلب المعنى من مؤشرات المعيار الوضعي إلى فضاء الاستعمال الفردي النسبي.

ويذهب **د. عبد السلام المسدّي** في سياق إشاراته إلى الأسس التي تعتمد في صياغة نظرية المعنى إلى أن قيمة الألفاظ لا تتحقق دلاليا إلا بفضل إقدام العقل على سلسة من العمليات أساساها التجريد والتعميم حتى تتخلص الملفوظات الصوتية من أعيان الموجودات المشخصة لتصبح مقترنة رأسا بالمتصورات الذهنية المجردة.[2]

ويردف قائلا في بيان الأساس التركيبي: "إنه قد اهتدى إلى استخلاص القيمة المبدئية انطلاقا من أسسها التركيبية، ذلك أن حصيلة العناصر التكوينية للكلام هي أنه إنجاز متولد على الدوام، مما يجعل اللغة منظومة العقل في بنيتها المنطقية"[3]

وقد أشار **ابن خلدون** إلى قيمة الإسناد بوصفه معطى تركيبيا في وضع الدلالة السياقية للكلام، إذ يدل باللفظ ولا يراد منطقوه، ويُراد لازمه إن كان مفردًا كما تقول :**زيد أسد** فلا تريد حقيقة (**الأسد**) المنطوقة إنما تريد شجاعته اللاّزمة وتُسْنِدُهَا إلى زيد وتسمى هذه استعارة، وقد

1المرجع السابق، ص 155.

2 عبد السلام المسدي، مساءلات في الأدب واللغة، ط1، مؤسسة اليمامة الصحفية كتاب الرياض، تونس، العدد 10، 1994، ص 138.

3 المرجع نفسه

تريد باللفظ المركب للدلالة على ملزمه كما نقول: **زيد كثر الرماد**، وتريد ما لزم ذلك عنه من الجود وقرى الضيف[1]

وقد وضع عبد القاهر الجرجاني أنه عندما نقول **(خرج زيد)**، "فليس القصد من ذلك أن نفهم معنى **(الخروج)** ومعنى **(زيد)** لأن ذلك يكون مفهوما أصلا، ولا يمكن أن نكلم أحدا من الناس فنقول **(خرد زيدٌ)** أن ننقل إليه هذا الأخير .. فالذي يعرف معنى (الخروج) ومعنى (زيدٌ) يفهم معنى ويحصل على فائدة من نسبة الخروج إلى زيد"[2]

والمتأمل في نظرية الجرجاني اللغوية يدرك أن الرجل يميز بوضوح وبيان بين معنى الخبر ودلالة جزأيه على معنييهما **(المخبر به، والمخبر عنه)**، فالخبر هو نقل الفائدة الجديدة إلى السامع، وهو أهم معاني الكلام فهذا المعنى إنما هو نتاج عملية تركيبية تتجاوز دلالة الأوضاع منفردة، وهو يقيم وزنا كبيرا للنواة الإسنادية التركيبية من حيث هي جماعُ الفائدة الإبلاغية وعلاقة تركيبية لا مناص منها في أي كلام.[3]

ويبدو أن الجرجاني قد يكون سابقا في هذا المجال من خلال تأكيده أهمية (النحو) وقيمته وفاعليته إذ يكشف تحليله للنصوص عن فهم أعمق وأبعد من أن تقيد (معاني النحو) بالوظائف النحوية، فضلا عن إشارته إلى أن المعنى النحوي الدلالي الصحيح هو الذييتوافق

1ابن خلدون، المقدمة، د/ط، دار الجيل، بيروت، لبنان، د/ت، ص 609، 610.

2 عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 416، وينظر : احمد سامية، خصائص العربية والإعجاز القرآني في نظرية عبد القاهر الجرجاني، اللغوية، د/ط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995، ص 131.

3سيأتي تفصيل الحديث في جهود الجرجاني الدلالية في الفصل الثالث من هذا البحث، ينظر ص 90.

في (الاختيار) للمفردات، مع جانبي (الدلالة النحوية)، الجانب الوظيفي والجانب التركيبي وهو ما يأتي تفصيله في هذا المبحث:

أولا: المبتدأ (المسند إليه):

يعد المبتدأ من المصطلحات النحوية التي شاعَ استعمالها عن البصريين والكوفيين للدلالة على ما يبتدأ به من الأسماء، فقد عرفه **سبويه** قائلا "فالمبتدأ كل اسم ابتدئ ليبنى عليه الكلام، المبتدأ والعوامل غيره"[1]

وعرفه صاحب **الأصول** بأنه "ما جردته من عوامل الأسماء والأفعال والحروف وكان القصد فيه أن تجعله أولا لثان مبتدأ به، ... والمبتدأ يبتدأ فيه بالاسم المحدث عنه قبل الحديث"[2]

أما الجرجاني فلم يكن تناوله لهذا المصطلح شبيها بتناول السابقين له، إذ خالفهم في الإشارة إلى مفهومه ومن ذلك إشارته إلى "أن المبتدأ إنما يؤتى به ليخبر عنه" ويزاد على ذلك قوله في الدلائل: "أن المبتدأ لم يكن مبتدأ لأنه منطوق به أولا ...، بل كان المبتدأ مبتدأ لأنه مستند إليه ومثبت له المعنى"[3]

1عبد القاهر الجرجاني: التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند د.عبد المفتاح لاشين، دار الجيل للطباعة، مصر، 1980م، الكتاب 2، صض 126.

2أبو البركات الأنباري (ت 577هـ)، أسرار العربية: تح: محمد بهجة البيطار، مطبعة الترقي، دمشق، سوريا، 1957، المقتضب، ص 126.

3عبد القاهر الجرجاني (ت 474هـ) أسرار البلاغة: تح: محمد رشيد رضا، دار المطبوعات العربية (دم)(دت)، الأصول في النحو: أبوبكر بن السراج، ص 581.

ومن ذلك يتبين أن الجرجاني في تناوله للمبتدأ، قد جمع بين المعنى الوظيفي (الإسناد) والمعنى التركيبي (الذي يجمع الإسناد مع الوظائف الأخرى) وصولا إلى الناتج الدلالي، وذلك استنادا إلى نظريته الدلالية في النظم، ويدعم ذلك تعليله لمسألة (تقديم المبتدأ على الخبر لفظا) فأشار إلى أن هذا التقديم هو حكم واجب، ومن جهة ان المبتدأ هو الذي يثبت له المعنى ويسند إليه، في حين أن الخبر هو الذي يثبت به المعنى وسند[1]، أي أن المبتدأ الدلالي في إثبات المعنى وإيصاله، هو الذي فرض هذا الحكم، ولا المبدأ اللفظي الذي ذهب إلى أن المبتدأ **(مبتدأ)**، لأنه في اللفظ مقدم مبدوء به، ولو كان ذلك صحيحا لكان ينبغي أن يخرج المبتدأ عن كونه مبتدأ في أحوال أخرى، **نحو قولهم:** "منطلق زيد" فضلا عن استحالة القول: إن هناك خبرا مقدما في اللفظ والنية فيه التأخير[2] وقد أشار **الرضي (ت688هـ)** في شرحه لكافية **ابن الحاجب (ت 646هـ)** إلى ما يتفق ورأي الجرجاني هذا بقوله "إنما كان أصل المبتدأ التقديم، لأنه محكوم عليه، ولابد من وجوده قبل الحكم، فقد في اللفظ أيضا أن يكون ذكره قبل ذكر الحكم عليهم"[3]

وعلى الرغم من حديث الجرجاني عن **(المسند إليه)** في حالة **(المبتدأ)** من حيث حذفه وذكره، وتعريفه وتنكيره وتقديمه وتأخيره، التي سيأتي الحديث عنها في موضعه المناسب من البحث،

1أبوبكر محمد بن السراج (ت 316هـ)، الأصول في النحو، تح: عبد الحسين القتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

2د. فاضل مصطفى الساقي، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة: المطبعة العالمية، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، 1977م

3توفيق الزبدي، أثر اللسانيات في النقد العربي الحديث (من خلال بعض نماذجه)، الدار العربية للكتاب، طرابلس، لبيا، 1984.

فإن الذي يبدو للبحث أن حديث الجرجاني هذا لم يكن بقدر العناية والاهتمام الذي أولاه للخبر **(المسند)** وربما يكون السبب في ذلك عائدا إلى أن **(الخبر)** هو العنصر الذي يتم المعنى به، في النظام الإسنادي، ونظرية النظم عنده، قائمة أساسا على دراسة المعنى أولا وآخرًا.

ثانيا: الخبر (المسند):

وقد أطق عليه **سبويه** اسم (المسند)، (والمبني عليه)، وعرفه المبرد بقوله "واعلم أن خبر المبتدأ لا يكون إلا شيئا هو الابتداء في المعنى، **نحو:** زيدٌ أخوك، وزيدٌ قائم فالخبر هو الابتدائي في المعنى، أو يكون الخبر غير الأول، فإن لم يكن على أحد هذين الوجهين فهو محال" ويزداد الأمر وضوحا في تعريف صاحب الأصول، إن يقول فيه "أن الاسم الذي هو خبر المبتدأ يستفيده السامع ويصير به المبتدأ كلاما، وبالخبر يقع التصديق والتكذيب ...، وخبر المبتدأ ينقسم على قسمين، إما أن يكون هو الأول في المعنى غير ظاهر فيه ضميره نحو: زيدٌ أخوك، .....، فالخبر هو الأول في المعنى، .... أو يكون غير الأول ويظهر فيه ضميره، نحو قولك: عمرو ضربته وزيد رأيت أباه"[1]

في حين استعمله **الجرجاني** للدلالة على ثان من جملة الابتداء فيقوله: "أعلم أن خبر المبتدأ في قولك: زيد ضاربٌ، وعمرو ذاهبٌ، هو الثاني من الجزأين"[2]

ويبدو أن **الزمخشري (ت 538هـ)**الجرجاني في التقديم

1منقور عبد الجليل، أحمد مختار عمر، علم الدلالة: ط5، 1998، دار النشر، عالم الكتاب، مصر، القاهرة، ص 49.
2أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ط5، 1998، عالم الكتاب، مصر، القاهرة، ص156.

وقد تابع الجرجاني في إدراك الجانب الدلالي لعملية الإسناد، إذ ذهب إلى أن خلو **(المبتدأ والخبر)** من الإسناد وسيجعلهما في حكم الأصوات التي حقها أن بنعت بها غير معربة، لأن الإعراب لا يستحق إلاّ بعد العقد والتركيب، وكونها مجردين للإسناد، وهو رافعها لأنه معنى قد تناولهما معا تناولا واحدا من حيث إن الإسناد لا يتأتى بدون طرفين مسند ومسند إليه.[1]

ومن تطبيقات الجرجاني على ذلك تحليله لبيت **الأعشى**[2]

لعمري لقد لاَحتْ عيون كثيرةٌ

إلى ضوء نار في يفاع تحرق

إذ يقول فيه معللا ورود الخبر على صيغة الفعل: (معلوم أنه لو قيل إلى ضوء نار محترقة لنبأ عنه الطبع وأنكرته النفس ...ن، وذلك لأن المعنى في بيت الأعشى على أن هناك موقدا يتجدد من الالتهاب والاشتعال حالا فحالا، وإذا قيل (متحرقة)، كان المعنى أن هناك نارا قد ثبتت لها وفيها هذه الصفة، وجرى مجرى أن يقال: "إلى ضوء نار عظيمة" في أنه لا يفيد فعلاً يفعل)[3]

وقد تابع الجرجاني البصريين في عدة المصادر أصلا للأفعال، واحتج لذلك بأدلة وهي: أن الفعل يدل على الزمان والمصدر لا يدل على ذلك، والمصدر يكون على مثال واحد، والفعل

1أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، المقتضب، ط1، محقق: عبد الخالق عضيمة، نشر وزارة الأوقاف، القاهرة، ص 128/127.

2عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ط3، مدن، دار النشر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ص 174.

3نفس المرجع ص 195.

يكون على أمثلة مختلفة، والدليل الثالث أن الفعل يدل على معنيين: الزمان والحدث، والمصدر على معنى واحد، فكما يعلم ضرورة أن الإفراد أصل للتثنية، كذاك يجب أن يقضي بأن المصدر الدال على معنى واحد أصل للفعل الدال على معنيين.[1]

وبذل يكون الجرجاني قد نص (على أن دلالة الفعل على الحدث دلالة تضمنية، بمعنى أن الحدث جزء من معنى الفعل في حين تكون دلالة المصدر على الحدث دلالة مطابقة، بمعنى أن الحدث هو كل معنى المصدر لا جزء من معناه.[2]

ثالثا المصدر:

وهو من الموضوعات المشتركة بين البصريين والكوفيين، وأول من استعمله **الخليل بن أحمد الفراهيدي** وتابعه **سبويه والبصريون،** ومن ثم استعمله **الكوفيون،** ويعد المصدر من المسائل الخلافية بين الفريقين، إذ يرى البصريون أن المصدر أصل الفعل، في حين يرى **الكوفيون** أن الفعل أولا والمصدر إنما يصدر عنه.[3]

1عبد القاهر الجرجاني، المقتصد: دار النشر العراق، ط3، 1983 محقق: كاظم بحر المرجان، بغداد

2د.فاضل الساقي، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة: ص 242.

3عبد القاهر الجرجاني، قضايا الحداثة عند د. محمد عبد المطلب، ط1، مطابع المكتب المصري الحديث، القاهرة، مصر، 1995، ص 242.

والجرجاني قد نص على (أن دلالة الفعل على الحدث دلالة تضمنية، بمعنى أن الحدث جزء من معنى الفعل، في حين تكون دلالة المصدر على الحدث دلالة مطابقة، بمعنى أن الحدث هو كل معنى المصدر لا جزء من معناه).[1]

فالجرجاني يجعل **المصدر** من الأسماء التي تدل على معنى، إذ ليست هي بكناية عن الفاعل ولا إياه في المعنى وهو عنده من الأسماء العاملة، إلا أنها فروع في العمل على الفعل، بالرغم من أن الفعل فرع من المصدر في الاشتقاق، فيقول في ذلك أعلم أن المصادر فروع على الأفعال في العمل كما أن الأفعال فروع عليها في الاشتقاق، .... فكل فعل كان له نصب ورفع كان ذلك لمصدره.[2]

وفي ظل تناول **الجرجاني** لوظيفة المصدر في الجملة من خلال فكرة **التعليق**، التي نصّ عليها بقوله: "أن المصادر أسماء معلقة على أشياء" جاءت إشارته إلى جانبين من الجوانب الدلالية المتعلقة بقضية المصدر وهما:

- تنوع دلالات المصدر ومعانيه بتنوع الصلات والصفات التي يتعلق بها.
- دلالة إضافة المصدر إلى الفاعل، أو المفعول.

1د.محمد حسين علم المعني بين الأصل النحوي والموروث البلاغي: علي الصغير، ط1، دار الشؤون الثقافية العامة، العراق، بغداد، 1989، ص 553/552.

2 ديوان أبي الطيب المتنبي: تقديم د.عبد الوهاب عزام، دار الزهراء، بيروت، لبنان (دت).

رابعا: الإسم الموصول (الذي):

يعرف الاسم الموصول بأنه من الأسماء التي تكون (ناقصة في الخبر، لأنها في الأخبار لابد لها من صلة وعائد)، وهو الاسم (لا ينعت ولا يؤكد ولا يعطف عليه إلا بعد تمام صلته، لأنه مع صلته بمنزلة اسم واحد ولا يصح معناه إلا بالعائد عليه صلته)[1]

وعرف **الجرجاني** الصلة بقوله "ومعنى الصلة أن الإسم لا يكون تاما في أصله، فيهم إليه ما يتممه ويجبر نقصه كما تقول: (هذا صلة هذا ووصله) أي يكمله ويزيل نقصه"[2]

وتابعه صاحبه (**المفصل**) على ذلك بقوله "والموصول ما لابد له في تمامه اسما من من جملة تردفه من الجمل التي تقع صفات، ومن ضمير فيها يرجع إليه، وتسمى هذه الجملة صلة"[3]

وقد جعل **الجرجاني**افتقار الموصول إلى صلته سببا من الأسباب التي أوجبت بناءه، إذ أن الذي أوجب بناءه "أن لم يكن يستقل بنفسه، واحتاج إلى ما ينظم إليه من صلة، فصار بمنزلة الحروف، لأنها لا تستقل بأنفسها وتقتضي شيئا ينظم إليها"[4] فضلا عن أن "الاسم الموصول لما كان لا يتم معناه إلا بصلة ثار منزلته منها منزلة أول الاسم من آخره، فكما أن بعض الاسم لا يعرب، لأن الإعراب يؤتى به للدلاة على المعاني العارضة في الأشياء كالفاعلية ومحال أن يدل على كون الشيء فاعلا قبل أن يدل على نفسه باستيفاء اسمه".

1عبد القاهر الجرجاني، ط1983/3، المقتصد: دار النشر، العراق، محقق: كاظم بحر المرجان، بغداد، ص 361.

2المرجع نفسه ص 315.

3محمود بن عمر الزمخشري، المفصل: ط1، دار النشر: الكتب العلمية، بيروت، ص 142.

4عبد القاهر الجرجاني، المقتصد: ط1283/3، دار النشر، العراق، مح: كاظم بحر المرجان، ص 127، 128.

أي أن **الذي** يعين على تحديد دلالة المعارف وبيانها من خلال وصفها بالجمل، وبيان ذلك "أنك تقول: مررت بزيد الذي أبوه منطلق، ... فتجدك قد توصلت بـ **(الذي)** إلى أنبت زيد من غيره بالجملة التي هي قولك: أبوه منطلق ولولا (الذي) لم تصل إلى ذلك"[1]

ومما تجدر الإشارة إليه أن شارح المفصل **ابن يعيش (ت643هـ)** كان قد أشار إلى الفارق بين دلالة الصلة وبين دلالة الخبر في كون "المخاطب شيئا من أحوال مجهولا عند المخاطب، لأن الغرض من الخبر لإادة مفيدا له شيئا، فلذلك لا تقول جائني الذي قام إلا لمن عرف قيامه وجهل مجيئه، لأن جاء خبر وقام صلة"[2]

أي أن دلالة الصلة تكون معلومة عند المخاطب في حين تكون دلالة الخبر مجهولة عنده، وهو الأمر الذي لم تلمح إشارة الجرجاني إليه من جهة تمييزه بين دلالة الخبر والصلة على الرغم من إشارته إلى أن دلالة الصلة يكون فيها للسامع علم ومعرفة سابقة.

1عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز: دار النشر: مكتبة الخانجي، ط3/المدني، القاهرة، ص 200.

2أبو العباس محمد بن زيد المبرد، المقتضب: ط1، مح: محمد عبد الخالق عظيمة، نشر: وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون، القاهرة، ص154.

خامسا : الحال:

وهو ما استعمله **سبويه** للدلالة على الوصف الذي ذكر بيانا لهيئة ما قبله منا لمعارف، وإن ذهب أحيانا إلى تسميتها بالمفعول فيها أو الوقوع فيها.[1] وتابعه المبرد على ذلك في استعمال المصطلحين (الحال والمفعول فيه).

ورأى أبو علي الفارسي أن (الحال تشبه بالظرف من حيث كانت مفعولا فيها. كما أن الظرف كذلك، وذلك قولك (خرج عمرو مسرعا) معنى هذا (خرَجَ زيدٌ في حالة الإسراع) و(وقت الإسراع) فاشتبهت ظروف الزمان، ولذلك عملت فيها المعاني التي ليست بأفعال محضة، كما عملت في الظروف، فقالوا (في الدار زيد قائما) فعمل فيها المعنى الذي هو (في الدار))[2]

ولم يخالف **الجرجاني** شيخه **أبا علي** في نظريته للحال، إذ قال فيه: إن (الحال قد اكتسب شبها من الظروف، وشبها من المفعول الصحيح، فأما مشابهتها الظرف فمن حيث إنك قلت **(جاء زيد راكبًا)**، فالمعنى **(جائني زيد في حالة الركوب)** فهذا وجه مشابهتها الظرف، وأما مشابهتها المفعول الصحيح، فمن حيث إنك قلت: (جائني زيدٌ راكبًا) وجدته عاريا من حرف الظرف، ألا ترى أنك لا تقول (جاءني زيد في راكب) وزاد الجرجاني على ذلك أن مشابهة الحال للمفعول الصحيح أقوى من مشابهتها للظرف، إذ أن الحال تتضمن مشابهة تجمع

1أبو العباس محمد يزيد المبرد، المقتضب، ط1، مح: محمد عبد الخالق عضيمة، نشر وزارة الأوقاف القاهرة، ص 166.
2عبد القاهر الجرجاني، المقتصد: ط1283/3، مح" كاظم بحر المرجان، العراق، بغداد، ص 671.

النوعين، وهو مما أدى إلى أن يكون للحال حكم كل واحد منها، فلم تجر مجرى المفعول الصحيح على الإطلاق، ولا مجرى الظرف على الإطلاق).[1]

سادسا: فعل المقاربة (كادَ):

وهو الفعل الموضوع للدلالة على (مقاربة الفعل واستدناء وقوعه) وهو ما يتفق وتعريف الجرجاني له في قوله "(كاد) موضع لأن يدل على شدة قرب الفعل من الوقوع، وعلى أنه قد شارك الوجود"[2]

وانطلاقا من هذا التعريف عالج الجرجاني دلالة دخول النفي على (كاد) متعرضا بذلك للتوجيه الدلالي الذي ستتشف كم النظم التركيبي في مثل هذه الحالة.

وقد تركز الحديث في ذلك في كنفية التوفيق بين دلال ()كاد على شدة قرب الفعل من الوقوع ودخول النفي عليه، الذي ينفي هذا الوقوع، وقد أشار الجراجاني في ضوء ذلك إلى الشبهة التي وقع فيها النحويون، إذ ظنوا أن دخول النفي على (كاد) كما في: (ما كاد يفعل) و(لم يكد يفعل) في فعل قد فُعل، يدل على (معنى أنه لم يفعل إلا بعد الجهد، وبعد أن كان بعيدًا في الظن أن يفعله، كقوله **تعالى**{فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ}[3]

1غبد القاهر الجرجاني، المقتصد: ط1283/3، مح: كاظم بحر المرجان، العراق، بغداد.

2أبو القاسم عبد الرحمان بن اسحاق الزجاجي (ت340ه)، الجمل في النحو: تح: د.علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، دار الأمل، الأردن (د.ت)

3 القرآن الكريم: سورة البقرة، الآية 71.

وقد عارض الجرجاني هذا القول إذ رأى (أن الذي يقتضيه اللفظ إذا قيل **(لم يكد يفعل)** و **(ما كاد يفعل)** أن يكون المراد أن الفعل لم يكن من أصله، ولا قارب أن يكون، ولا أظن أن يكون)، مستدلا على ذلك بدلالة (كاد) فلما كانت (كاد) تدل على قرب وجود الفعل، كان محالًا أن يوجب نفيها وجود الفعل، لأنه يؤدي إلى أن يوجب نفي مقاربة الفعل الوجود وجوده، إن يكون قول: ما قارب أن يفعل، مقتضبا البت أنه قد فعل.[1]

سابعا: المضاف والمضاف إليه:

الإضافة في اللغة هي: الإسناد والإمالة، أما بوصفها مصطلحا نحويًا فقد اعتمدت على معناها اللغوي، واشترك البصريون والكوفيون في استعماله، فسماه **سبويه والمبرد** بـ **(باب النسبة)** وبذلك تكون الإضافة مصطلحا متأتيا من إسناد الشيء أي إمالته إليه ونسبته ولذا تكون مظهرًا من مظاهر التراكيب الإسنادية في الكلام، إذ يسند بعضه إلى بعض، ويعلق بعضه ببعض، وهي اصطلاحًا: ضم اسم إلى اسم على وجه يفيد التعريف والتخصيص.[2] وهي غاية الإضافة، وفائدتها التي أشار إليها **الجرجاني**، متابع3ا في ذلك النحويين ممن سبقوه.

1عبد القاهر الجرجاني بن عبد الرحمان، دلائل الإعجاز: دار النشر مكتبة الخانجي، ط3، مدني، مصر، القاهرة.

2عبد القاهر الجرجاني، ط1283/3، المقتصد: دار النشر، العراق، مح: كاظم بحر المرجان، كتاب، دار الرشيد للنشر، العراق، بغداد، ص 264.

وتكمن دلالة الإضافة على التعريف والتخصيص عند الجرجاني في الإضافة الحقيقية (المحضة) دون غيرها، إذ تكون هذه الإضافة على نوعين إضافة بمعنى (اللام) غير منوية الانفصال، كقولنا: دار زيدُ، وثوب عمرو، وإضافة بمعنى **(من)**، كقولنا: خاتم فضة.[1]

والإضافة بمعنى (اللام) "تقتضي التعريف والتخصيص فالتعريف إذا كان المضاف إليه معرفة، **كقولنا: غلام زيد**، وذلك أنك لو قلت: غلام كان شائعًا في أمته غير مختص بواحد، فإذا أضفته فقلت: غلام زيد، تعرف وصار لواحد بعينه، ويكتسي منه تعريفه، وذلك أن قدر المعنى على قدر اللفظ.[2]"

إما دلالة التخصيص فتكون في حالة كون المضاف إليه (نكرة): كقولنا: **راكب فرس**، إذ أن قولنا **(راكب)**، يجعله شائعا في أجناس ما يركب، فإذا قلنا **(راكب فرس)** خصصناه بالإضافة، وأعزلنا عنه بعض الشياع.

ثامنا: لفظ التوكيد (كل):

وهو من ألفاظ التوكيد المعنوي الدالة على الإحاطة والعموم والشمول والاستغراق وقد نصّ الجرجاني على دلالتها على معنى الشمول، إذ أنه (اسم يشتمل على الأجزاء)، وهو ضد معنى التبعيض والتجزئة، لذلك يتنافى وجود حرف الجر **(من)** الدال على العموم والشمول، ف **(من)** يقتضي التبعيض، و **(كل)** يقتضي نفي التبعيض، ولذا هما ضدان لا يجتمعان في تركيب واحد

1عبد القاهر الجرجاني، المقتصد: ط1283/3، دار النشر، العراق، مح: كاظم بحر المرجان، كتاب دار الرشيد للنشر، العراق، بغداد، ص 181.

2المرجع نفسه ص872.

وقد أشار **الرضي**، متابعا في ذلك **ابن الحاجب (ت646هـ)** إلى أن دلالة **(كل)** على العموم والشمول تؤكد بها الأجزاء التي يصح افتراقها حسا وحكمًا، نحو: أكرمتُ القوم كلهم، واشتريت العبد كله، بخلاف القول: جاء زيدٌ كله فإنه لا يصح لإنتفاء أن يكون (زيدٌ) ذا أجزاء يصح افتراقها حسا أو حكمًا.[1]

أما فائدة **(كل)** في سياق النفي فلها حالتان: إما أن تكون **(كل)** داخلة في حيز النفي، أو تكون **(كل)** خارجة عن حيز النفي أو تكون **(كل)** خارجة عن حيز النفي.

وهذا الكلام مبني أصلًا على ما مفاده (أنه من حكم النفي إذا دخل على كلام، ثم كان في ذلك الكلام تقييد على وجه من الوجوه، أن يتوجه إلى ذلك التقييد، وأن يقع له خصوصًا)[2]

ولما كان التأكيد بـ **(كل)** ضربًا من التقييد، كان حتما أن يتوجه النفي إلى هذا التأكيد خصوصا ويقع له.[3]

ففي حالة دخول **(كل)** في حيز النفي، سواء أدخلت في إعمال الفعل أم لم تدخل وذلك بأن تقدم النفي عليها لفظًا وتقديرًا.

1رضا الدين محمد بن الحسن الأشراباذي (ت688هـ)، شرح الرضى على الكافية: تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، منشورات مؤسسة الصادق، طهران 1978م.

2الشريف علي بن محمد الجرجاني (ت816)، التعريفات: الدار التونسيين للنشر، تونس، 1971.

3عبد القاهر الجرجاني بن عبد الرحمان، دلائل الإعجاز: دار النشر، مكتبة الخانجي، ط3، مدني، مصر، القاهرة، ص 280.

تاسعا: المفعول به:

وهو ما استعمله النحويون لبيان ما وقع عليه الفعل، فاستعمله النحاه البصريون والكوفيون **كسبويه والفراء** وغيرهما، وقد تقيد وجود هذا المصطلح مع حالة إعمال الفعل، إذ ارتبط بقوة عمل الفعل الذي يتعدى إلى مفعول له بنفسه، وبلا واسطة ولهذا كانت مسالة تعدى الفعل ولزومه عند النحويين، مرتبطة بوجود المفعول به في الكلام.

أي أن **(المفعول به)** لو كان فضلة وزيادة في الفائدة لصح أن يفيد **(فائدة)** وهو بمعزل عن الجملة والتركيب، وهذا مما لا يمكن الإقرار به وقد استشهد الجرجاني لذلك بنصوص، كان لوجود **(المفعول)** فيها أثر في الوصول إلى الدلالة المقصودة من النظم، إذ أن استغناء النص عن **(المفعول)** في مثل تلك الحالة يؤدي إلى ابتعاد المعنى عن الدلالة المقصودة منه، ومن ثم حصول الضعف والتخلخل في النظم، ومن تلك الشواهد قول **الفرزدق**[1]

وما حملت أم امرئ في ضلوعها

أعق من الجاني عليها هجائيا

ففي هذا النص لا يمكن الحصول على المعنى، الذي يصح أن يقال، أنه غرض الشاعر ومراده، الذي لا تصلح الدلالة عليه إلا بوجود **(المفعول)** وقد أشار إلى ذلك الجرجاني قائلا "لا تتبين لك صورة المعنى الذي هو معنى الفرزدق إلا عند آخر حرف من البيت، حتى إن

1عبد القاهر الجرجاني بن عبد الرحمان، دلائل الإعجاز: دار النشر، مكتبة الخانجي، ط3، مدني، مصر، القاهرة، ص 896.

قطعت عنه قوله **(هجائيا)**، بل **(الياء)** التي هي ضمير **الفرزدق**، لم يكن الذي تعقله منه مما أراد **الفرزدق** بسبيل، لأن غرضه تهويل أمر هجائه والتحذير منه، وأن من عرض أمه له، كان قد عرضها لأعظم ما يكون من الشر"[1] وما كان لذلك أن يتحقق لولا وجود المفعول.

2-دلالة معاني النحو على الغرض:

تطرح في أكثر من سياق مسالة ما يسمى علوم العربية وحدود ارتباطها وإفادة بعضها من بعض والثابت في المسالة أن مدار هذه العلوم جميعا كان القرآن الكريم من جهة حفظه والحفاظ عليه، ومن جهة حفظه والحفاظ عليه، ومن جهة السعي إلى فقهه واستكناه أسراره والبحث في مكامن الإعجاز الذي تميّز به.

ولعل من أوائل هذه العلوم ظهورًا النحو، الذي راح ينمو إلى أن بلغ ما بلغه في كتاب سبويه **(ت180هـ)** من ضبط إلى حد التنظير، والكتاب نفسه لم يكن نحوا خالصًا "بل يشتمل على مختلف علوم العربية ... وحديث عن القراءات والنحو والصرف والبلاغة، ومخارج الحروف"[2]

إن من اللغويين المحدثين من رأى أن ألوان لإقامة درس لغوي متكامل فتدرج في دراسة النحو مباحث البلاغة العربية، حتى تسّدها ما رأوه نقطة ضعف في النحو العربي (كشف الروابط

1عبد القاهر الجرجاني بن عبد الرحمان، دلائل الإعجاز: دار النشر، مكتبة الخانجي، ط3، مدني، مصر، القاهرة، ص 535.

2صالح بلعيد، التراكيب النحوية وسياقاتها المختلفة، ص 70.

بين الشكل والمعنى) وتعميم هذا المنهج على المستوى الدراسي، ومن منطلقات دعاة إحياء النحو أن تدريس النحو صار يرتبط أكثر بطابع الصناعة حتى أنه يعرف أحيانا بصناعة النحو، ثم خلّوه من الارتباط بالمضمون مما جعله يبدو في نظرهم جسدًا بلا روح.[1]

وعندما أقرّ **د.تمام حسان** بصعوبة عملية إدراج علم المعاني ضمن تدريس النحو كان يعي أن المزج المباشر غير ميسور والتنفيذ ليس سهلا لذلك يبدو أن الإفادة من مباحث علمي البلاغة والنحو لابدّ أن تقوم على تصور شامل للظاهرة اللغوية، بدءا من الكلمة بوصفها مدخلا معجميا معرفيا، وانتهاء إلى النصوص، وبالاقتراب أكثر من فضاءات الدلالة والسعي إلى الإمساك بالمعنى، وهذا المكوّن الهلامي الجامح عن أعنة الدرس ونواميسه.

وتساءل أحد المشتغلين بهذه القضية، ما الدافع إلى الشقاق بين النحوي والبلاغي؟ "إن الصلة في أصلها حميمية، وكلاهما **النحوي والبلاغي** يتعاملان مع الأداء اللغوي لقد حدث الشقاق – ويحتمل تبعته النحويون المتأخرون– حينما غَفَل النحويون عن دراسة الظواهر النحوية متصلة بالتراكيب اللغوي ... ولم ينتهوا إلى البناء وقيمته النحوية والفنية."[2]

1 تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 336.

2رجاء عيد، فلسفة البلاغة، د/ط، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، د/ت، ص 17.

ويشيد **د.محمود فهمي حجازي** بجهود البلاغيين في علم المعاني إذ أن "الدراسة الحديثة في بناء الجملة تهتم بترتيب الوحدات الصرفية والكلمات في الجملة وتراعي الإعراب للتعبير عن المعاني المختلفة وهذا بحث قديما بين علمي النحو والبلاغة"[1]

1محمود فهمي حجازي، علم اللغة بين التراث والمناهج الحديثة، د/ط، غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، د/ت، ص 46.

تطبيقات على سياقات متنوعة عن الإسناد:

- **قصيدة جمال الريف ونشيد كشافة الرجاء**
- **قصيدة وصف فوارة وقصيدة لوح الخيال**

1-جدول يبين نوع الجملة مع توضيح المسند والمسند إليه في قصيدة جمال الريف:

الجملة	نوعها	المسند إليه	المسند	ملاحظات
ما عليه من الأتراح أغلاق	ظرفية	أغلاق	ما عليه	المسند في شبه جملة
ما قي القلب موجدة	ظرفية	موجدة	ما في القلب	المسند في شبه جملة
ما بالعين إراق	ظرفية	إراق	ما بالعين	المسند في شبه جملة
الريح عازفة	إسمية	الريح	عازفة	
الروض صفاف	إسمية	الروض	صفاف	
الحقل محتفل	إسمية	الحق	محتفل	
الأشجار من طرب	إسمية	الأشجار	من طرب	
النهر في جنبات النهر رقراق	إسمية	النهر	رقراق	
في الكروم عناقيد	ظرفية	عناقيد	في الكروم	
كأنها في نحور الغيد أطواق	إسمية	أطواق	الضمير م "ها"	
في المزارع قطعان	ظرفية	قطعان	في المزارع	
للغناء كما للشعر أسواق	ظرفية	أسواق	للشعر	
لهم مزامير بالألحان صالحة	ظرفية	مزامير	لهم	
كنها في صدى الوديان أبواق	ظرفية	أبواق	الضمير م "ها"	

الوحش السلوان في الغابات منطلق	إسمية	الوحش	منطلق	
الطير جذلان	اسمية	الطير	جذلان	
في الأوكار زقزاق	ظرفية	زقزاق	في الأوكار	
الشمس زاهرة	اسمية	الشمس	زاهرة	
كأنها إمساءها في العين إشراف	ظرفية	إمساءها	إشراق	
البدر في الليل يبدو زاهدا ورعا	اسمية	البدر	يبدو زاهدا ورعا	
له إلى الله إخبات وإطواق	ظرفية	إخبات	له إلى الله	المسند جملة فعلية
كلنا لجمال البدر عشاق	ظرفية	كلنا	عشاق	

لم أدرج ولم أعرض اللة الفعلية، لأن البحث يتناول التركيب الإسمي في النحو وألاحظ أن القصيدة كم الجملتين الوصفية والشرطية التي تم إدراجها في البحث.

أما بالنسبة لأنواع الجمل الواردة في القصيدة فقد أكثر الشاعر عرض الجملتين الإسمية والظرفية، حيث أن ورود الجملة الإسمية أكثر من الظرفية، الإسمية كررت 11 مرة والظرفية 9 مرات فقط.

2- **جدول يبين نوع الإسناد من حيث التمام والنقصان في قصيدة جمال الريف:**

الإسناد التام (الأصلي)	الإسناد الناقص (غير الأصلي)	ملاحظات
ما عليه من الأفراح أغلاق	كأنها في الغيد أطواق للغناء	ورد المسند إليه ضمير متصل "ها"
ما في القلب موجدة	كما للشعر أسواق	
ما بالعين إراق	كأنها في صدى الوديان أبواق	حذف أحد طرفي الإسناد في الجملة الأولى والتقدير لغناء أسواق
الريح عازفة		
الروض صفاف		
الحقل محتفل		
الأشجار من طرب		
النهر في جنبات السطح منبسط		
الماء في جنبات النهر رقرارق		
في الكروم عناقيد		
في المزارع قطعان		
لهم مزامير		
الوحش سلوان في الغابا منطلق		
الطير جذلان		

في الأوكار زقزاق		
الشمس زاهرة		
كأن إمساءها في العين إشراف		
البدر في الليل يبدو زاهدا ورعا		
له إلى الله إخبات وإطواق		
كلنا لجمال البدو عشاق		

نلاحظ من خلال الجدول أن ورود الإسناد الإسمي التام أكثر من الإسناد الناقص، حيث كرر الإسناد التام 20 مرة بينما الإسناد الإسمي الناقص فقد كرر ثلاث مرات في كل الأبيات.

3-**جدول يبين نوعي الإسناد من حيث المعنى واللفظ في قصيدة جمال الريف:**

الإسناد اللفظي	الإسناد الإسمي المعنوي	رقم البيت الوارد فيه
	النهر منبسط	البيت 06
	في الكروم عناقيد تخفف لها	البيت 07
	في المزارع قطعان منوعة	البيت 08
	لهم مزامير بألحان صاخبة	البيت 10
	الوحش منطلق	البيت 11
	الأشجار من الطرب	البيت 05
	الحقل محتفل	البيت 05
	الشمس زاهرة	البيت 12
	البدر يبدو زاهدا ورعا	البيت 13
	كلنا عشاق	البيت 16
	الطير جذلان	البيت 11

نلاحظ من خلال الجدول أن الاسناد اللفظي منعدم في القصيدة ولا ورود له بينما الاسناد المعنوي فقد ورد أحد عشرة مرة بدليل أن هذا هو الشائع.

4- جدول يوضح نوعي الإسناد من خلال أبيات القصيدة (جمال الريف)

الإسناد الإسمي الحقيقي	الإسناد الإسمي المجازي
النهر في جنبات السطح منبسط	الريح عازفة
الماء في جنبات النهر رقراق	الروض صفاق
في الكروم عناقيد	الحقل محتفل
في المزارع قطعان	الأشجار من الطرب
لهم مزامير	كنها في نحو العيد أطواق
الوحش سلوان في الغابات منطلق	الشعر أسواق
الشمس زاهرة	كأنها في هدى الوديان أبواق
كلنا لجمال البدر عشاق	الطير جذلان في الأوكار زقزاق
	كأن إمساءها في العين إشراق
	البدر في الليل يبدو زاهدا ورعا

نلاحظ أن ورود الإسناد المجازي أكثر من الحقيقي دلالة على أن الشاعر في موطن الوصف ونلاحظ كذلك أن الإسناد المجازي يشبه نوعا ما الصورة البيانية كالإستعارة والتشبيه البليغ.

حيث ورد الاسناد المجازي 10 مرات بينما الحقيق ورد ثمان 08 مرات فقط.

- **نشيد كشافة الرجاء:**

1-جدول يبين نوع الجملة مع توضيح المسند والمسند إليه في نشيد كشافة الرجاء

الجملة	نوعها	المسند إليه	المسند	ملاحظات
نحن كشافة الرجاء	اسمية	نحن	كشافة الرجاء	
نحن جوابه البلاد	اسمية	نحن	جوابه البلاد	
أنا على ربنا اعتمدنا	اسمية منسوخة	الضمير "نا"	اعتمد نا	اسم إن جاء ضمير متصل وخبرها جملة فعلية
أنا بتاريخنا اعتددنا	اسمية منسوخة	الضمير المتصل "نا"	اعتددنا	المسند إليه ضمير متصل والمسند جملة فعلية
أنا على الناس قبل سدنا	اسمية منسوخة	الضمير المتصل "نا"	قبل سدنا	المسند إليه ضمير متصل والمسند جملة فعلية
سيد الناس لا سياد	اسمية	سيد	لا سياد	المنسد جملة فعلية
لنا معقل حصين	ظرفية	معقل	لنا	
نحن جند	اسمية	نحن	جند	
لأبناءها عرين	ظرفية	عرين	لأبنائها	
هم ليوث	اسمية	هم	ليوث	
أخلاقنا الصدق	اسمية	أخلاقنا	الصدق	
ومن يكن عزمه شديدا	شرطية	عزمه	شديدا	

2-جدول يبين نو الإسناد من حيث التمام والنقصان في نشيد كشافة الرجاء:

الاسناد الاسمي التام	الاسناد الاسمي الناقص
نحن كشافة الرجاء	
نحن جوابة البلاد	
أنا على ربنا اعتمدنا	
أنا بتاريخنا اعتددنا	
أنا على الناس قبل سدنا	
سيد الناس لا سياد	
لنا معقل حصين	
نحن جند	
لأبناءها عرين	
هم ليوث	
أخلاقنا الصدق	

3- جدول يبين نوعي الإسناد من حيث المعنى واللفظ في نشيد كشافة الرجاء:

الاسناد اللفظي	الاسناد الاسمي المعنوي
	نحن كشافة الرجاء
	نحن جوابة البلاد
	أنا على ربنا اعتمدنا
	أنا بتاريخنا اعتددنا
	أنا على الناس قبل سدنا
	سيد الناس لا سياد
	لنا معقل حصين
	نحن جند
	لأبناءها عرين
	هم ليوث
	أخلاقنا الصدق

4-أنماط توزيع الإسناد الإسمي في نشيد كشافة الرجاء:

التركيب الاسمي المكون من اسمين متواليين	التركيب الإسمي المكون من اسم وجار ومجرور أو ظرف
نحن كشافة الرجاء	لنا معقل حصين
نحن جوابة البلاد	لأبناءها عرين
نحن جند	
هم ليوث	
أخلاقنا الصدق	
عزمه شديد	

- **قصيدة نحن أبدا مع الأبرار**

1- جدول يبن نوع الجملة مع توضيح المسند والمسند إليه في قصيدة نحن أبدا مع الأبرار

الجملة	نوعها	المسند إليه	المسند	ملاحظات
لأرباب القلوب عهود صدق	ظرفية	عهود صدق	لأرباب القلوب	المسند (جار ومجرور)
على السراء شكران	ظرفية	شكران	على السراء	المسند (جار ومجرور)
في الضراء صبر	ظرفية	صبر	في الضراء	المسند (جار ومجرور)
ليس لهم على القدر انتقاد	اسمية منسوخة	....	...	المسند (جار ومجرور)
ليست لهم على العمل اتكال	اسمية منسوخة	اتكال	لهم	المسند (جار ومجرور)
جمال الله أذهلهم	اسمية	جمال الله	أذهلهم	المسند جملة فعلية
ليس يغرهم بالله حال	اسمية	حال	يغرهم بالله	
هم الجبال	اسمية	هم	الجبال	المسند (جار ومجرور)
لهم عز	اسمية	لهم	عز	المسند (جار ومجرور)
لهم دلال	ظرفية	دلال	لهم	المسند (جار ومجرور)

كن أبدا مع الأبرار	اسمية منسوخة	ضمي مستتر	مع الأبرار	المسند إليه محذوف
هو مثال	اسمية	هو	مثال	المسند (جار ومجرور)
رسول سن سنته طريقا	اسمية	رسول	سن سنته	المسند جملة فعلية
هي المال	اسمية	هي	المال	المسند جملة فعلية

تنوعت التراكيب في القصيدة بين اسمية وظرفية، إلا أن ورود التركيب الإسمي أكثر من الظرفي فالجملة الإسمية جاءت حوالي 08 مرات بينما الظرفية فهي واردة 05 مرات فقط.

أما فيما يخص المسند فنلاحظ أن جل التراكيب تقريبا جاءت جارا ومجرورا، وهي متنوعة بين خبر المبتدأ، خبر الناسخ، وجاءت تسع مرات، وورد

ذلك جملة فعلية 03 مرات وكذلك كلمة مفردة ثلاث مرة أيضا.

والمسند إليه جاء معظم التراكيب اسم نكرة، وهذا السبب الذي جعل شبه الجملة (المسند) يتقدم عليه في كل الحالات.

وجاء أربع حالات معرفة.

ونلاحظ أن طرفي الإسناد مذكورين في كل التراكيب إلا في تركيب واحد فهو محذوف (ضمير مستتر).

2- **جدول يبين نوع الاسناد من حيث التمام والنقصان في قصيدة نحن أبدا مع الأبرار:**

الإسناد الاسمي التام	**الإسناد الإسمي الناقص**
كن أبدا مع الأحرار	لأرباب القلوب عهود صدق
	على السراء شكران
	في الضراء صبر
	ليس لهم على القدر انتقاد
	ليس لهم على العمل اتكال
	جمال الله أذهلهم
	ليس يغرهم بالله حال
	هم الجبال
	لهم عز
	لهم دلال
	هو مثال
	رسول سن سنة طريقا
	هي المآل

نلاحظ أن التراكيب الاسمية الإسنادية جاءت تامة (أصلية) أما الإسناد الناقص فهو شبه منعدم، فهو ورد مرة واحدة في القصيدة.

3- جدول يبين نوعي الإسناد من حيث المعنى واللفظ في قصيدة نحن أبدا مع الأبرار:

الإسناد الاسمي اللفظي	الإسناد الإسمي المعنوي
	لأرباب القلوب عهود صدق
	على السراء شكران
	في الضراء صبر
	ليس لهم على القدر انتقاد
	ليس لهم على العمل اتكال
	جمال الله أذهلهم
	ليس يغرهم بالله حال
	هم الجبال
	لهم عز
	لهم دلال
	كن أبدا مع الأبرار
	هو مثال
	رسول سن سنة طريقا
	هي المآل

كل ما تحويه الأبيات من تراكيب إسنادية اسمية، فهي تراكيب أسندت معنى لألفاظ أما الإسناد اللفظي فالقصيدة خالية منه لأنه قليل الورود.

4-أنماط توزيع الإسناد الاسمي في قصيدة نحن أبدا مع الأبرار:

التركيب الاسمي المكون من اسمين متواليين	التركيب الاسمي المكون من اسم وجار ومجرور أو ظروف
هم الجبال	لأرباب القلوب عهود صدق
هو مثال	على السراء شكران
هي المآل	في الضراء صبر
	ليس لهم على القدر انتقاد
	ليس لهم على العمل اتكال
	جمال الله أذهلهم
	ليس يغرهم بالله حال
	لهم عز
	لهم دلال
	كن أبدا مع الأبرار
	رسول سن سنة طريقا

التراكيب الاسمية المكونة من اسم جار ومجرور فهو متعدد في أبيات القصيدة وكرر ثمان 08 مرات، أما المكون من اسم وظرف غير متوفرة في القصيدة.

والتركيب الاسمي المكون من اسمين متواليين ورد ثلاث مرات فقط.

- **قصيدة تفاوت الكتاب**

1-جدول يبين نوع الجملة مع توضيح المسند والمسند إليه في قصيدة تفاوت الكتاب

الجملة	نوعها	المسند إليه	المسند
كاتب يستمد عقلا	اسمية	كاتب	يستمد عقلا
كأنه غرزة في المحيط	اسمية منسوخة	ضمير متصل "ه"	غرزة
لله في العالمين سر	ظرفي	سر	لله

تنوعت الحمل الثلاث الواردة في القصيدة إلى اسمية وظرفية واسمية منسوخة، حيث جاء المسند في الجملة الإسمية جملة فعلية وفي الظرفية جار ومجرور أما في الجملة المنسوخة فهو: مفردة والمسند إليه ضمير متصل.

2-جدول يبين نوع الإسناد من حيث التمام والنقصان في قصيدة تفاوت الكتاب:

الإسناد الاسمي التام	**الإسناد الإسمي الناقص**
كاتب يستمد عقلا	
كأنه غرزة في المحيط	
لله في العالمين سر	

3-جدول يبين نوعي الإسناد من حيث المعنى واللفظ في قصيدة تفاوت الكتاب

الإسناد الاسمي المعنوي	الإسناد الإسمي اللفظي
كاتب يستمد عقلا	
كأنه غرزة في المحيط	
لله في العالمين سر	

نلاحظ من خلال القصيدة أن الإسناد اللفظي منعدم ولا وجود له في الأبيات، بينما المعنوي فقد ورد ثلاث مرات.

4-أنماط توزيع الإسناد الاسمي في قصيدة تفاوت الكتاب:

التركيب الاسمي المكون من اسمين متواليين	التركيب الاسمي المكون من جار ومجرور
كأنه غرزة في المحيط	لله في العالمين سر

يوجد في كل ثنايا القصيدة تركيبين اسمين أحدهما مكون من اسمين متواليين والآخر اسم جار ومجرور.

الخـــاتمة

وفي الختام وبعد ان وصل بحثنا الى مداه المحدود ووفق ما كتبناه في الخطة والمنهج المتبع في الدراسة توصلنا فيه الى نتائج وأهمها:

- الجملة تتألف من ركنين اساسين هما المسند والمسند اليه، وهما عمدة الكلام ولا يتألف من غير ذلك.
- كل ما زاد عن المسند والمسند اليه فهو فضله عدا المضاف اليه فانه يمكن ان يلحق بالعمدة، او ان يلتحق بالفضلة بحسب موقعه في الإضافة.
- المسند اليه لا يكون الا اسما.
- يمكن ان يكون الاسم مسندا اليه ويمكن ان يكون مسندا أيضا، اما الفعل فهو مسند دائما، واما الحرف فلا يكون طرفا في الاسناد.
- للإسناد اقسام: الاسناد الأصلي (التام) وغير الأصلي (الناقص) وكذلك اللفظي والمعنوي.
- بالإسناد يتم بناء الجمل وبدونه لا يمكن للجملة لن تكتمل.
- التركيب الاسمي هو التركيب المتصدر، باسم يقوم على ركني الاسناد وحدهما دون عناصر إضافية.
- السمة الغالبة في الجملة الاسمية المثبتة هي اتباع الترتيب العادي لنظام الجملة العربية، فالمسند اليه مقدم والمسند مؤخر.
- يكون الاسناد في الجملة الفعلية مفردا، حيث تتسم الجمل الممثلة لها بالبساطة دون التركيب
- الجملة الفعلية تحتم ببساطة الاسناد ولا تسمح بتعدده، أي ان كلا من المسند والمسند اليه فيها لا يكون الا مفردا ولا يقع قط تركيبا اسناديا.

- ولقد تبين من هذه السطور ان الاسناد في الدرس النحوي العربي مناط وأساس اشكال التعبير وبالتحديد نمطية النحوي البلاغي.
- تأصيل الظاهرة النحوية ومن هنا كان الدرس النحوي العربي درسا متخصصا عده النحاة النواة الأولى لكل كلام. وأصل لكل فرع.
- اهتمام البلاغيين بهذه الظاهرة الاسنادية عن طريق تعلق الكلم ببعضه وفق ما يقتضيه علم النحو.
- لذا كان الاسناد بوصفه العلاقة السياقية الضرورية لتشكيل المعاني المخبر بها والمبلغ محتواها مكونا معنويا أساسيا في حقل الدراسة التركيبية للجمل بل حتى في دراسة النصوص والمدونات فالمعنى الاسنادي ليس ظاهرة مطردة.
- الاسناد بنية دلالية تأخذ طبيعتها من المواقف المتباينة والمقاصد المختلفة. فالدلالة المعجمية تتطور وبالتالي لن يكون لمعناها شان الا بإدراجها في النسيج التركيبي فتتفاعل فيه وتفعل به لتنسجم مع تلك العناصر في تحقيق معنى.
- وتبين مما تقدم ان المنطق كان له أثر في النحو العربي في عدة مجالات. فمنها المقبول ومنها ما لا يقبل.
- الاسناد عن المناطقة وتأثر النحاة بالمنطق امرا معيبا من كل جانب. وخلط بين القواعد النحوية والنتائج المنطقية فسمي كليهما احكاما.
- مما سبق اعتمدنا على صور بيانية تباينا لبعض أنماط الاسناد النحوي والمنطقي، من خلال آيات من القران الكريم من سورة الانفال.
- ونماذج تطبيقية في الاسناد النحوي من عدة قصائد وابيات شعرية نبين فيها الاسناد والمسند اليه في الجملة ونوع الجملة ومعناها.
- وأيضا نماذج تطبيقية في الاسناد المنطقي تطرقنا الى البحث في أحاديث نبوية وابيات شعرية.

- وفي السياقات التداولية أيضا ذهبنا الى أحاديث نبوية وابيات شعرية نوضح فيها نوع الجملة مع توضيح نوع المسند والمسند اليه ونوع الاسناد من حيث التمام والنقصان وانماط توزيع الاسناد الاسمي.

وفي الأخير تبقى مسالة الاسناد النحوي وعلاقته بين النحويين والمناطقة دراسة مقارنة بين في ضوء علم الدلالة التطبيقي فهي أحد مراجع الغموض الدلالي بحاجة الى بحث خاص ينفرد بها في مدونة تمتحنفيها جدوى هذا الغموض الذي يعده بعض نقاد الشعر أحد المكونات الشعرية، وتخصيص بحث معمق حول الاسناد المنطقي لعدم توفر المعلومات.

وامل ان يضيف هذا البحث –على هذا التصور– تصورا في بناء درس اسنادي للغة والجملة العربية. وان يتلى ببحوث تدرك ما درسنا عنه فما كان فيه من توفيق فمن الله، وما تخلله من نقصان فمن طبائع النفوس. والشكر للأستاذ المحترم "لطفي حمدان" لتوجيهاته السديدة، واسال الله التوفيق والسداد.

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: الكتب:

1- القـــــــــران الكريـــــــــم

2- المصادر:

- **الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، 45/2.**
- **بكر محمد بن السراج (ت 316هـ)، الأصول في النحو، تح: عبد الحسين القتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.**
- **الجرجاني عبد القاهر (ت 471 هـ) (1409 هـ- 1988م) دلائل الإعجاز في علم المعاني وقف على تصحيح طبعه وعلق على حواشيه الشيخ محمد رشيد رضا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1.**
- **الجمل في النحو: أبو القاسم عبد الرحمان بن اسحاق الزجاجي (ت340هـ)، تح: د.علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، دار الأمل، الأردن (د.ت)**
- **السيوطي، همع الهوامع *جمع الجوامع*، 231/1.**
- **الشريف الجرجني؛ معجم التعريفات؛ت ح: محمد صديق المنشاوي؛ دار الفضيلة؛ القاهرة**
- **على كافيه ابن الحاجب، الاستراباذي رضي الدين، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط1، 2000م، 31،32/1.**
- **ابن فارس ابو حسين بن زكرياء بن محمد بن حبيب الرازي ت 395 هـ؛ مقايس اللغة تحقيق عبد السلام هارون؛ ط1 بيروت: دار الحبل 1991 م. مادة (س.ن.د).**
- **أبو القاسم السهيلي نتائج الفكر في النحو، قح عادل احمد عبد الموحد، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت 1992.**
- **أبو القاسم جار الله مخمود بن احمد الزمخشري؛ اساس البلاغة؛ قح محمد باسل؛ ج1.ط1 دار الكتب العلمية؛ بيروت 1998**
- **القزويني، جلال الدين محمد عبد الرحمان (1932م)، التلخيص في علوم البلاغة، شرح الأستاذ عبد الرحمان البرقوقي، دار الكتاب العربي، بيروت**
- **موفق الدين ابن يعيش، شرح المفصل. ج6،ط. مكتبة المتبني؛بيروت. د.ت.**
- **النووي، رياض الصالحين، الحديث 1019.**

- هشام الانصاري، معنى اللبيب عن كتب الاعاريب، ج2،تح محي الدين عبد الحميد، د.ط، دار النموذجية، بيروت 1355.

3- المـــراجع:

- أحمد بنبري، التفكير اللغوي عند الشيخ محمد الطاهر بن عاشور.
- أحمد قدور/ مبادئ اللسانيات/ دار الفكر دمشق –دار الفكر المعاصر– بيروت/ ط1/1996/.
- أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ط5، 1998، عالم الكتاب، مصر، القاهرة.
- الأزهري خالد بن عبد الله 2000، شرح التصريح على التوضيح، دار إحياء الكتب العربية، وبهامشه: حاشية للعلامة المتقن الألمعي المتفنن الشيخ يس بن زين الدين العليمي الحمصي، الطبعة الأولى، تحقيق: محمد باسل، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، 29/1.
- الأندلسي تفسير البحر المحيط، 421/6.
- أبو البركات الأنباري (ت 577هـ)، أسرار العربية: تح: محمد بهجة البيطار، مطبعة الترقي، دمشق، سوريا، 1957، المقتضب..
- بطرس البستاني؛ محيط المحيط؛ ط؛ مكتبة لبنان ساحة رياض الصلاح؛بيروت؛1987.
- تمام حسان، اللغة العربية معناها وبناها، ط3، عالم الكتب، القاهرة، مصر، 1998.
- تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب (د، ط، ت).
- التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون.
- توفيق الزبدي، أثر اللسانيات في النقد العربي الحديث (من خلال بعض نماذجه)، الدار العربية للكتاب، طرابلس، لبيا، 1984.
- الجاحظ، البيان والتبين، تح: درويش جويدي، ط1، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، 1999، ج1. وينظر: أنواع الدلالات.
- الجواري، نحو الفعل، 18–19
- حسن طبل،المعنى في البلاغة العربية.
- الحضري محمد، 1250هـ، حاشية الحضري على ابن عقيل، دار إحياء التراث العربي، مصر، 158/1.
- حيان التوحيدي: المقابسات، شرح وتحقيق: حسن المندوبي، مكتبة الاسرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة،2006، مقابسة 22.
- ابن خلدون ن المقدمة، د/ط، دار الجيل، بيروت، لبنان، د/ت. مص
- خولة طالب الإبراهيمي، مبادئ في اللسانيات.
- خير الدين الحلواني، مجلة المناهل، العدد26، سنة 1983

- دي سوسير، 1985، دروس في الألسنة العامة، تعريف ثالح القرمادي ورفيقيه، تونس، 186-191.
- ديوان أبي الطيب المتنبي: تقديم د. عبد الوهاب عزام، دار الزهراء، بيروت، لبنان (د.ت).
- رابح معزة؛الجملة والوحدة الاسنادية الوظيفية في النحو؛ د.ط. دار ومؤسسة رسلان سوريا 2009
- رجاء عيد، فلسفة البلاغة، د/ط، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، د/ت.
- رضا الدين محمد بن الحسن الأشراباذي (ت688هـ)، شرح الرضى على الكافية: تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، منشورات مؤسسة الصادق، طهران 1978م.
- السامرائي فاضل صالح، (د.ت) الجملة العربية تأليفها وأقسامها، منشورات المجمع العلمي، (د، ط).
- سيبويه: الكتاب/ تح: عبد السلام هارون/ دار الجيل/ ط1991،1/.
- شرح ابن عقيل، 292/1.
- الصابوني، (1409)، معاني القرآن الكريم، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، تحقيق: محمد علي، الطبعة الأولى، 354/3-355.
- صالح بلعيد، التراكيب النحوية وسياقاتها المختلفة.
- صبحي التميمي؛ هداية المسالك الى الفية بن مالك؛ ج2؛ط؛ دار البحث؛قسنطينة؛الجزائر؛ 1990.
- صبحي الصالح، منهل الواردين شرح رياض الصالحين، الشركة الجزائرية، ج1، ص 71، 70
- الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد بن خالد (ت. 32هـ) (1992م)، جامع البيان عن تأويل أيات القرآن، 49/7.
- عاشور، المنصف، بنية الجملة.
- ابو العباس محمد بن يزيد المبرد، المقتضب، ط1، محقق: عبد الخالق عضيمة، نشر وزارة الأوقاف، القاهرة، ص 128/127.
- عباس، فضل حسن (1996)، البلاغة فنونها وأفنانها، دار الفرقان، عمان، الأردن، ط2.
- عبد السلام المسدي، مسائلات في الأدب واللغة، ط1، مؤسسة اليمامة الصحفية، كتاب الرياض، تونس، العدد 10، 1994.
- عبد السلام المسدي، مسائلات في الأدب واللغة، ط1، مؤسسة اليمامة الصحفية كتاب الرياض، تونس، العدد 10، 1994.
- عبد العزيز عتيق، علم المعاني، دار النهضة العربية، بيروت، دط، 1974
- عبد القاهر الجرجانين دلائل الإعجاز ص 416.
- عبد القاهر المهيري، نظرات في التراث اللغوي العربي.

- عبده الراجحي، للنحو العربي والدرس الحديث.
- عفاف حسانين، في أدله النحو، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، ط1،
- علي جابر المنصوري؛ الدلالة الزمنية في الجملة العربية؛ ط1؛ الدار العلمية القاهرة 2002.
- ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، مادة (دل)، ج2
- د. فاضل مصطفى الساقي، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة: المطبعة العالمية، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، 1977م
- فان دايك،النص والسياق: استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي، ترجمة: عبد القادر قنيني، الدار البيضاء، بيروت، افريقيا الشرق، 2000.
- الفراهيدي الخليل بن أحمد، تحقيق: فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط1، 1985
- فندريس، جوزيف، (1950)، اللغة ترجمة القصاص والدواخلي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.
- أبو القاسم محمود بن عمر والزمخشري، المفصل في صيغةالإعراب، قح على بوملحم. ط1. ومكتبة الهلال، بيروت 1993.
- القزويني، جلال الدين محمد عبد الرحمان (1982)، شرح التلخيص في علوم البلاغة، شرحه وخرج شواهده، محمد هشام دويدري، دار الجليل، بيروت، ط2.
- كرم البستاني؛البيان؛ مكتبة صادر بيروت (د.ط) و (د.ت)
- محمد اسعد النادري، نحو اللغة العربية. ط. المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، 2007.
- –محمد العناش، "الأساس المعرضي لمنظومة الإبداع"
- محمد بن صالح بن محمد العثيمين توفي 1421: شرح المنظومة في مصطلح الحديث. المحقق: فهد بن ناصر بن إبراهيم السليمان، الناشر. دار الثريا للنشر، الطبعة الثانية , 1423 هـ / 2003 م
- د. محمد حسين علي الصغير، علم المعني بين الأصل النحوي والموروث البلاغي: ط1، دار الشؤون الثقافية العامة، العراق، بغداد، 1989.
- محمود السعران، مقدمة للقارئ العربي علم اللغة: دار الفكر العربي، القاهرة، ط2، 1997.
- محمود فهمي حجازي، علم اللغة بين التراث والمناهج الحديثة، د/ط، غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، د/ت.
- المخزومي مهدي 1985، في النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث، د م، الطبعة الثالثة.
- مصطفى الغلابيني، جامع الدروس الحربية، ط 1، دار النموذجية،دب، 2002.

- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري، تحقيق: مازن المبارك، دار الفكر، بيروت لبنان، ط1، 1962م.
- منصور عبدا لجليل، علم الدلالة.
- ابن منظور، لسان العرب 621/11.
- منقور عبد الجليل، أحمد مختار عمر، علم الدلالة: ط5، 1998، دار النشر، عالم الكتاب، مصر، القاهرة.
- منى إلياس، القياس في النحو، ط1، دار الفكر للطباعة والتوزيع، دمشق، سوريا، 1987.
- نافع الجوهري الحقاجي المختصر في النحو. ط1، مكتبة الآداب،القاهرة، 2001.
- النايسابوري، مسلم بن الحجاج أبو الحسين القشيري، صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، مع الكتاب: تعليق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 2076/4.
- نظرية تشومسكي اللغوية، ترجمة: حلمي خليل، دار المعرفة الجامعة، الإسكندرية
- هادي احمد فرحان الشجيري؛ الدراسات اللغوية والنحوية في مؤلفات شيخ الاسلام؛ابن تيمية؛ دار البشائر الاسلامية؛بيروت؛لبنان؛ ط1. 2001 م
- الهيأة المصرية العامة للكتاب لـ 4، 1999م
- يوسف ابو العدوس؛ مدخل الى البلاغة العربية دار المسيرة؛عمان. 2007
- يوسف ابو العدوى مدخل البلاغة العربية

ثانيا: المجلات والدوريات:

- مجلة مجمع اللغة العربية 1953، ص 343، نقلا عن: عبد القادر المهيري، نظرات في التراث اللغوي، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1993.
- منذر عياشي، الأسلوبية والنظرية العامة للسانيات، (مجلة البيان)، العدد 281، رابطة الكويت آب 1889، ص 164، نقلا عن: نور الدين السد الأسلوب والأسلوبية، ج2

ثالثا: المواقع الإلكترونية:

- http://www.ajman.ac.ae/hannach/doc/creatinite.doc.

الفهــرس

مقدمـة

.....

01**Erreur ! Signet non défini.**

مدخل: مفاهيم أولية 01

الإسناد 01

1- لغة 02

2- اصطلاحا..... 02

المسند إليه: 03

1- لغة 03

2- اصطلاحا 03

المسند 04

1- المسند لغة 04

2- المسند اصطلاحا .....05**Erreur ! Signet non défini.**

الإسناد في الجملة الفعلية.....06

مفهوم الجملة الفعليةوأركانها.....06

الاسناد في الجملة الاسمية 09

مفهوم الجملة الاسمية:..... 09

أنوع الجملة الاسمية: 09

الفصل الأول: الإسناد وعلاقاته وأنواعه..... 12

الإسناد عند النحويين: 12
الإسناد عند البلاغيين:..... 15
الإسناد عند المناطقة: 19
علاقات الإسناد وانواعها:..... 23
علاقة الإسناد بالجملة والكلام:..... 25
العلاقة بين الفعل والمسند إليه: 28
علاقة الإسناد بالجملة الإسمية:..... 30
علاقة الإسناد بالجملة الفعلية: 32
أنواع الإسناد: 34
دلالات الإسناد: 38
السياقات التداولية للإسناد:..... 46
الفصل الثاني: مقارنة علاقة الاسناد بين النحويين والمناطقة.. **Erreur ! Signet non défini.**
نماذج تطبيقية للإسناد النحوي:..... 57
تطبيقات من سورة الأنفال:..... **Erreur ! Signet non défini.**
نماذج تطبيقية للإسناد النحوي في كتاب رياض الصالحين وأثرها في بناء الأسلوب (الإمام النووي)..... 61
نماذج تطبيقية للإسناد المنطقي 70
تنوع دلالات الإسناد ..... **Erreur ! Signet non défini.**
دلالة الإسناد النحوي على المعنى..... **Erreur ! Signet non défini.**
دلالة معاني النحو على الغرض ..... **Erreur ! Signet non défini.**

تطبيقات على سياقات متنوعة عن الإسناد..... 98

الخاتمة.....115

المصادر والمراجع..... 118

الفهرس 123